



Bibliotheca Alexandrina



0128813

المجموع في أصول الفقه
جلد بالجلد

كتاب منوع لغو وبيان طابع

الكتاب - مختصر المطار

الهيئة العامة للكتاب	
297.14	رقم التسجيل
الكتاب	رقم التصنيف
1.06	

~~7~~

مجموعه كتب علمية

- ١ - مختصر الفوائد
- ٢ - الومقات للامام الجويني ص ١٠٠
- ٣ - تنقيح الوصول للامام القرافي
- ٤ - قواعد الوصول ومبادئ الوصول (مختصر)
- ٥ - تنقيح الوصول في علمي الوصول والمجدد
- ٦ - الامام حنفى النسخ الحنفى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
 اصول الشرع الكتاب . والسنة . واجماع الامة . والقياس .
 اما (الكتاب) فالقرآن المنقول متواترا . وهو نظم ومعنى . واقسامها
 اربعة « الاول » وجوه النظم . وهو الخاص وهو ما وضع لمعنى معلوم
 على الانفراد جنسا ^(١) او نوعا او عينا . وحكمه تناول المخصوص قطعا .
 ولا يحتمل البيان ^(٢) ومنه (الاخر) ويختص بصيغة لازمة فلا
 يكون الفعل ^(٣) موجبا . وموجبه ^(٤) الوجوب بعد الخطر او قبله . ولا

- (١) كإنسان فإنه خاص وإن كان تحت إصناف لأن معناه واحد معلوم
 وهو الحيوان الناطق : او نوعا كرجل فإن معناه واحد معلوم وهو إنسان
 ذكر جاوز حد الصغر او عينا كزيد فإن معناه كذلك وهو ذات مشخصة
- (٢) أي بيان التفسير والألزام تحصيل الخاصل وخالف بعضهم فجوز الزيادة
 عليه بخبر الواحد . ومن أمثلته أنه لا يجوز الحاق تعديل الأركان بالركوع
 والسجود على سبيل الفرض لأن الركوع والسجود اسم لا جناء مخصوص
 والتعديل الطائفة وشتان ما بينهما بل من باب الالتحاق بالوجوب عملا
- بالدليلين (٣) أي فعله عليه السلام موجبا لانتفاء صيغة الأمر (٤) بفتح
 الجيم أي الذي يوجبه الأمر المطلق هو الوجوب سواء كان بعد الخطر كآية
 (فاذا انسأخ الحرم فاقتلوا المشركين) او قبله وما جاءه الا باحة بعد الخطر
 فللدليل غير الصيغة

يقضي التكرار. ولا يَحْتَمِلُهُ سِوَاهُ تَعْلُقُ بِشَرَطٍ ^(١) أَوْ اخْتَصَّ بِوَصْفٍ
فَيَقَعُ عَلَى أَقْلٍ جِنْسِهِ . وَيَحْتَمِلُ كُلَّهُ عَلَى الصَّحِيحِ . وَحُكْمُهُ (نَوْعَانِ)
إِدَاءٌ وَهُوَ إِقَامَةُ الْوَاجِبِ . وَقَضَاءٌ وَهُوَ تَسْلِيمُ بِمِثْلِهِ بِهِ ^(٢)

وَيَتَبَادَلَانِ بِمَجَازٍ ^(٣) وَيُؤَدِّيَانِ بِنِيَّتِهِمَا - فِي الصَّحِيحِ ^(٤) وَيُجْبَانِ
بِسَبَبٍ وَاحِدٍ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ^(٥) وَ (أَنْوَاعٍ) الْإِدَاءُ ثَلَاثَةٌ كَامِلٌ وَهُوَ
مَا يُؤَدِّي كَمَا شَرَعَ ^(٦) وَقَاصِرٌ وَهُوَ النَّاقِصُ عَنْ صِفَتِهِ . وَشَبِيهٌ بِالْقَضَاءِ .
وَ (أَنْوَاعٍ) الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ . بِمِثْلِ مَعْقُولٍ ^(٧) وَبِمِثْلِ خَيْرٍ مَعْقُولٍ ^(٨) وَقَضَاءٌ
بِمَعْنَى الْإِدَاءِ ^(٩) . وَالْحَسَنُ لَازِمٌ لِلْأُمُورِ بِهِ . أَمَّا الْمَعْنَى فِي عَيْنِهِ . وَهُوَ
نَوْعَانِ أَحَدُهُمَا الْمَعْنَى فِي وَصْفِهِ ^(١٠) وَالْآخَرُ مُلْحَقٌ بِهَذَا الْقِسْمِ مُشَابِهٌ

(١) كَأَيَّةِ « وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا » أَوْ اخْتَصَّ بِوَصْفٍ كَأَيَّةِ « الزَّانِيَةُ
وَالزَّانِي فَاذْلَبَا » أَلِغَ وَالتَّكْرَرُ فِيهِمَا مِنْ تَكَرَّرِ السَّبَبِ الْمَوْجِبِ لَا مِنْ الْأَمْرِ
(٢) أَيِ بِالْأَمْرِ (٣) أَيِ بِشَتْمَلِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَكَانَ الْآخَرِ بِمَجَازٍ فَمِنْ
الْأَوَّلِ آيَةُ « فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ » أَيِ أَدْبَتِ وَمِنْ الثَّانِي أَدَّى مَا عَلَيْهِ مِنْ
الَّذِينَ أَيِ قَضَاءٍ (٤) يَعْنِي يَجُوزُ الْإِدَاءُ بِنِيَّةِ الْقَضَاءِ وَبِالْعَكْسِ (٥) وَهُوَ الْأَمْرُ
الَّذِي وَجِبَ بِهِ الْإِدَاءُ وَخَالَفَ الْجُمْهُورُ يَقُولُ يَجِبُ بِنَصِّ جَدِيدٍ (٦) أَيِ مَعَ
تَوْفِيرِ حَقِّهِ مِنْ الْوَاجِبَاتِ وَالسَّنَنِ وَالْأَدَابِ كَادَاءِ الصَّلَاةِ بِالْجَمَاعَةِ وَالْقَاصِرِ
عَنْ صِفَتِهِ الْمَذْكُورَةِ كَصَلَاةِ الْمُنْفَرِدِ وَالشَّبِيهِ بِالْقَضَاءِ كَفَعْلِ الْآخِيقِ وَهُوَ
الَّذِي فَاتَهُ بَعْضُ الصَّلَاةِ بَعْدَ ادْرَاكِ بَعْضِهَا بَعْدَ فَرَغِ الْإِمَامِ مِنَ الصَّلَاةِ كَمَنْ
نَامَ خِلَافَ الْإِمَامِ وَلَمْ يَسْتَيْقِظْ إِلَى أَنْ فَرَغَ الْإِمَامُ (٧) كَالصَّلَاةِ لِلصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ
لِلصَّوْمِ (٨) كَالْفِدْيَةِ لِلصَّوْمِ عَنِ الشَّيْخِ الْقَانِي (٩) كَقَضَاءِ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ فِي الرُّكُوعِ
لَمَنْ ادْرَكَ الْإِمَامَ فِيهِ (١٠) أَيِ مَا حَسَنَ لِمَعْنَى فِي وَصْفِهِ كَالصَّلَاةِ فَإِنَّهَا حَسَنَةٌ لِلْعَظِيمِ

للحسن لمعنى في غيره^(١) وحكم النوعين واحد^(٢) واما المعنى في غيره .
وهو نوعان ايضا . احدهما ما لا يؤدى بالمأمور به^(٣) والاخر ما يؤدى
به^(٤) وحكمها واحد ايضا . ثم (الامر) نوعان . مطلق عن الوقت^(٥) فلا
يوجب الاداء على الفور في الصحيح . (ونوع) مقيد به وهو انواع
«الاول» ان يكون الوقت ظرفا للمؤدى وشرطا للاداء وسببا للوجوب
وهو وقت الصلاة . ومن حكمه اشتراط نية التعيين فلا يسقط
بضييق الوقت ولا يتعين الا بالاداء كالحائث^(٦)

« والثاني » ان يكون الوقت معيارا له^(٧) وسببا للوجوب كشهر
رمضان . ومن حكمه نفي غيره فيه^(٨) فيصاب بمطلق الاسم^(٩) ومع

(١) كالزكاة فان تنقيص المال حسن لدفع حاجة الفقير (٢) وهو انه لا يسقط
الا بالاداء او باعتراض ما يسقطه (٣) كالوضوء حسن للتمكن من الصلاة
فالصلاة لا تتأدى به وانما تتأدى بارتكابها المعلومة (٤) اي بالمأمور به كالجهاد
حسن لاعلاء كلمة الله وذلك يتأدى به (٥) وهو بقاء الوجوب ببقاء الغير
وسقوطه بسقوطه كوجوب الوضوء بوجوب الصلاة وسقوطه بسقوطها ووجوب
الجهاد بكفر الكافر وسقوطه باسلامه (٦) بان لا يذكر له وقت محدود
على وجه يفوت الاداء بفواته كالامر بالزكاة وصدقة الفطر فلا يوجب الاتيان
بالمأمور به عقيب ورود الامر (٧) اي في اليقين له ان يختار في الكفارة احد
الامور الاعتاق او الكسوة او الاطعام فاذا كفر بواحد تعين (٨) اي مقدار
المؤدى (٩) اذ لا يسمع الوقت الا صوما واحدا (١٠) اي يتأدى بنية الصوم
مطلقا لانها اتحد المشروع من الصوم في هذا الوقت تعين في زمانه
فتأدى بمطلق الامر

الخطأ في الوصف^(١) الا في المسافر ينوي واجبا آخر عند ابي حنيفة رحمه الله^(٢) وفي النفل عنه روايتان^(٣) ويقع صوم المريض^(٤) عن القرض في الصحيح .

« والثالث » ان يكون^(٥) معيارا لاسباب كقضاء رمضان . ويشترط فيه التعيين^(٦) ولا يحتمل الفوات « والرابع » ان يكون مشكلا^(٧) كالحنج ومن حكمه تعين ادائه في اشهره^(٨)

❁ فصل ❁

والكفار مخاطبون بالايان^(٩) بناء على العهد الماضي باجماع

(١) اي وصف الصوم بان ينوي صوم القضاء او النذر او النفل (٢) فان الصوم لا يصاب في حقه مع الخطأ في وصفه بل يقع عما نوى « ٣ » في رواية اذا نوي النفل يكون صائما عن القرض وفي رواية عن النفل « ٤ » اي اذا نوى واجبا آخر او نفلا « ٥ » اي الوقت معيارا له لاسباب لوجوبه كقضاء رمضان فان سبب القضاء هو سبب الاداء وهو شهود الشهر فلم يكن زمن القضاء سببا « ٦ » اي نية التعيين ولا يحتمل هذا النوع الفوات لان وقته العمر بخلاف النوعين الاولين لان وقتها محدود بمقدار يفوت الاداء بفوته « ٧ » اي فان وقته يشبه المعيار من جهة انه لا يصح منه في عام واحد الا حجة واحدة فكان كالتنهار للصوم ويشبه الظرف من حيث ان اركانه لا تستغرق جميع الوقت فكان كوقت الصلاة « ٨ » اي لزوم ادائه فيها « ٩ » اي يتناولهم الامر بالايان الآية (قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فآتوا بالله ورسوله) لا لما ذكره من العهد الماضي

الفقهاء لا باداء ما يحتمل السقوط من العبادات ^(١) في الصحيح
ومنه ^(٢) المنهي . وينقسم سبب صفة القبح ^(٣) كالامر في الحسن
« الاول » ^(٤) ما قبح لمعنى في عينه وضعا ^(٥) او شرعا ^(٦) والثاني ما قبح
لمعنى في غيره ^(٧) وصفا ومجاورا ^(٨)

والمنهي عن الافعال الحسية ^(٩) من الاول وعن الشرعية ^(١٠) من
الثاني (وقد اختلف) العلماء فقال بعضهم الامر بالشئ نهي عن

« ١ » كالصلاة والصوم ونحوهما لان الكفار ليسوا باهل لاداء العبادات .
واحتراز بما يحتمل السقوط عن الايمان فانهم مخاطبون به كما ذكر « ٢ » اي
من الخاص « ٣ » اي في اقتضائه صفة القبح للمعنى عنه كالامر في اقتضائه
لصفة الحسن للامور به « ٤ » اي من المنهي عنه « ٥ » كالكفر وضع لفعل
فبيح في ذاته اي ان واضع اللغة وضع هذه اللفظة لامر قبيح في ذاته عقلا
من غير ورود الشرع به لان قبح كفران النعم مركز في العقول « ٦ » كصلاة
المحدث فانها فبيحة شرعا لان الشرع اخرج المحدث عن اهلية ادائها « ٧ » اي
في غير المنهي والمراد بكونه وصفا كونه لازما للمعنى عنه بحيث لا يقبل
الانفكاك كصوم يوم النحر فالمنهي ورد لمعنى اتصل بالوقت وصفا وهو انه يوم
عيد وضيافة فقبح باعتبار وصفه وهو الاعراض عن ضيافته تعالى « ٨ » اي
صاحبا ومقارنا في الجملة كالبيع وقت النداء فبيح للاشتغال بالبيع عن السعي
وهو مجاور للبيع قابل للانفكاك عنه كما اذا باع في حالة السعي في الطريق
فلا يكره « ٩ » وهي التي تعرف بالحس ولا يتوقف وجودها على الشرع كالقتل
والزنا من القسم الاول وهو القبح لعينه وضعا « ١٠ » كالصلاة في ارض
مغسوبة والصوم يوم النحر من القبح لغيره وصفا

ضده^(١) وبالعكس^(٢) والمختارانه^(٣) يقتضي كراهة ضده . وضد
النهي^(٤) كسنة واجبة

والعام^(٥) وهو ما تناول افراداً متفقة الحدود على سبيل الشمول .

وحكمه ايجاب الحكم فيما يتناوله قطعاً حتى جاز نسخ الخاص به^(٦)
ويكون بالصيغة والمعنى^(٧) وبالمعنى وحده^(٨)

(والمشارك)^(٩) وهو ما تناول افراداً مختلفة الحدود بالبدل

وحكمه التأمل فيه^(١٠) ليترجح بعض وجوهه^(١١) للعمل به . ولا عموم له^(١٢)

والمأمول وهو ما يترجح من المشترك بعض وجوهه بغالب الرأي^(١٣)

« ١ » اي من جهة اللفظ فيكون لفظ الامر موجبا للنهي « ٢ » اي
النهي عن الشيء امر بضده « ٣ » اي الامر بالشيء « ٤ » اي وان ضد
النهي عنه كسنة مؤكدة قريبة من الواجب « ٥ » شروع في القسم الثاني من
وجوه النظم « ٦ » كحديث العريين في طهارة ابوال ابل نسخ بحديث
(استنزها من البول) وهو عام لما كول اللحم وغيره لان البول جنس محلى
باللام ولا عهد فيحمل على الجميع « ٧ » كرجال فانه وضع للجميع ومعناه
شامل لكل ما يتناوله « ٨ » كقوم ورهط فان عمومهما بالمعنى لا بالصيغة
« ٩ » هو القسم الثالث من وجوه النظم « ١٠ » اي في صيغته وسياقه وسباقه
« ١١ » اي طرق معناه « ١٢ » اي للمشارك فلا يستعمل في اكثر من معنى
واحد . وذهب عامة اصحاب الحديث الى ان له عموماً « ١٣ » اي بالظن سواء
حصل من خبر الواحد او القياس واحترز بذلك عما ترجح بالنص فانه
يكون مفسراً لا مؤولاً ولا واضحاً في تعريفه : كل لفظ ترجح بعض محتملاته بدليل

وحكمه العمل به على احتمال الغلط^(١)

« الثاني »^(٢) في وجوه اليان^(٣) بذلك النظم وهو اربعة (الظاهر)
وهو ما ظهر المراد منه بصيغته . وحكمه وجوب العمل بما ظهر منه
(والنص) وهو ما زاد وضوحاً بمعنى من المتكلم^(٤)

وحكمه وجوب العمل بما اتضح على احتمال تأويل مجازي^(٥)
(والمفسر) وهو ما ازداد وضوحاً على النص من غير تأويل^(٦)

وحكمه وجوب العمل به على احتمال النسخ
والمحكم وهو ما احكم المراد به عن احتمال النسخ والتبديل
وحكمه الوجوب من غير احتمال^(٧)

(١) اي في الرأي لان تعيينه بدليل ظني (٢) اي القسم الثاني من
الاقسام الاربعة (٣) اي ظهور الدلالة (٤) اي بقرينة منه يزداد بها
الانجلاء فوق ما يكون للصيغة نفسها (٥) كما نقول جاء في زيد فيجتمل خبره
ورسوله بطريق المجاز وفيه اشارة الى ان هذا الاحتمال لا يخرج النص عن
كونه قطعياً كما ان احتمال الحقيقة المجاز لا يخرجها عن كونها قطعية (٦) اي
من غير احتمال تأويل ويكون الازدياد بقطعي لاشبهه فيه كآية (فسجد
الملائكة كلهم اجمعون) فانه نص لسوق الكلام لبيان سجود الملائكة ولكنه
يحمل التخصيص بارادة البعض فانقطع ذلك بقوله « كلهم » وبقي احتمال
التأويل وهو الحمل على التفرق فانقطع بقوله « اجمعون » (٧) اي للتأويل
وللنسخ ولا للتبديل

❀ فصل ❀

ولهذه اربعة اخرى تقابلها خفي وهو ما خفي المراد منه بعارض
يحتاج الى الطلب وحكمه النظر فيه لاظهار ان خفائه لزيادته او
نقصانه^(١) و (مشكل) وهو فوق الخفي لاحتياج الطلب والتأمل^(٢)
وحكمه اعتقاد حقيقة المراد الى ان يتبين بالطلب والتأمل^(٣) و (محمل)
وهو ما اشبه مراده فاحتاج الى الاستفسار وحكمه التوقف فيه الى

«١» كآية السرقة فانها ظاهرة في ايجاب قطع كل سارق لم يعرف
باسم آخر خفية في حق الطرار وهو الذي يطر المحيات اي يشقها
او يقطعها و يأخذ ما فيها مرقّة وفي حق النباش وهو الذي ينبش القبور
و يسلب الموتى اكفانهم بعارض في غير صيغة الآية وهو اختصاصها باسم
آخر يعرفان به وتغاير الاسماء تدل على تغاير المسميات فتؤمل في هذا
الاختصاص مع اصل السرقة فاذا هو في الطرار لزيادة معنى السرقة وهو انه
يسارق عين اليقظان فعدي الحد اليه وفي النباش لقصور المعنى لانه انما
يسارق من عساه يهجم عليه القبر فلم يعد الحد اليه «٢» وهو التأمل
والاجتهاد فيه ليميز المراد «٣» كآية (وان كنتم جنباً فاطهروا) فالمراد
تطهير جميع البدن الا ما كان باطنا او ما فيه حرج من الظاهر كالعين
ومحل الحراجة فطلب الانف والتم فوجدا ظاهرين من وجه وباطنين من
وجه فاشكل حكم الامر فيهما فتؤمل في معنى النص فتبين وجوب غسلها
في الجنابة لا مكان تطهيرها من غير حرج يعني الحقا بالظاهر لورود آية
الفصل بالمبالغة بخلاف آية الوضوء فلذلك جعلنا من الباطن في الوضوء
مكانت الآية مشكلة في خصوص النعم والانف

ان يتبين مراده من المجمل^(١) و (متشابه) وهو ما لم يرج بيان مراده
 لشدة خفائه^(٢) وحكمه التوقف فيه ابدآ مع اعتقاد حقيقة المراد به
 « الثالث » في وجوه استعمال ذلك النظم وهو اربعة
 الحقيقة وهي اسم لما اريد به ما وضع له (والمجاز) وهو اسم لما
 اريد به غير ما وضع له . ومن حكمها استحالة اجتماعها مرادين بلفظ
 واحد . ومتى امكن العمل بالحقيقة سقط المجاز وتترك الحقيقة
 بدلالة العادة^(٣)

(١) اي من بيان المجمل كالصلاة فانها في اللغة الدعاء وذلك غير
 مراد وقد بينها النبي عليه الصلاة والسلام (٢) كآيات الصفات فانه لا يرجى
 بيان مرادها اى تأويلها وكيفيتها لاستثناؤه الله بعلمها . واما المعنى اللغوي
 فمعلوم كما قال مالك الاستواء . معلوم والكيف مجهول والايمان به واجب
 والسؤال عنه بدعة . قال بعض المحققين الكلام في الصفات فرع عن الكلام
 في الذات يجتذي فيه حذوه ويتبع فيه مثاله فاذا كان اثبات الذات اثبات
 وجود الاثبات كيفية فكذلك اثبات الصفات اثبات وجود لا اثبات كيفية
 ويدخل في التشابه ما ورد من نعم الجنة كاللبن والحريو والذهب فان بين
 هذا وبين ما في الدنيا تشابها في اللفظ والمعنى ومع هذا فحقيقة ذلك مخالفة
 لحقيقة هذا وتلك الحقيقة لا نعلمها نحن في الدنيا . وكذلك وقت الساعة
 لا نعلمها الا الله وكذلك كفيات ما يكون فيها من الحساب والصراف
 والميزان لما يعلم كفيته الا الله فهو من المتشابه الذي لا يعلمه الا الله
 (٣) اي العادة في استعمال الالفاظ وفهم المعنى منها وانما تركت لان
 الكلام موضوع للفهام فاذا كان مستعمل الشئ عرفا ونقل عن معناه
 اللغوي فهذه العادة اي عادة الاستعمال رجحت ارادته فيترك معناه الحقيقي

ومحل الكلام^(١) ومعنى يرجع الى المتكلم^(٢) وسباق نظم واللفظ في نفسه^(٣)

(والصريح) وهو ما ظهر مراده بينا . وحكمه ثبوت موجبه مستغنيا عن العزيمة^(٤) (والكناية) وهي ما لم يظهر المراد به بقرينة . وحكمها عدم العمل بها بدون نية او ما يقوم مقامها^(٥) والاصل في الكلام هو الصريح . وفي الكناية قصور لاشتباه المراد^(٦)

« الرابع » في معرفة وجوه الوقوف على احكام النظم وهي اربعة

(١) اى ترك بدلالة في محل الكلام اى يدل محل الكلام على ان الحقيقة تركت فلم تكن مرادة كحدث (رفع عن امي الخطأ والنسيان) دل وجودها على ان الكلام صرف عن وجودها الى حكمها (٢) اى ترك ايضا بدلالة حال يرجع الى المتكلم كما في يمين الفور وذلك لمن ارادت امرأته ان تخرج في الغضب ونحوه فقال والله ما تخرجين او ان خرجت فانت طالق فمكثت ساعة ثم خرجت لم يحنث . فالحقيقة عدم الخروج ابداً تركت حملا على الخروج المعين وهو ما منعها منه بدلالة حال المتكلم وهو ارادة المنع الخاص لا ابداً (٣) اى ترك بدلالة اللفظ في نفسه من اشتقاق او اطلاق قالوا كمن حلف لا باكل لحما لا يحنث بالسك لانه اللحم لا يقع عليه لان اللحم بني عن الشدة بدلالة التحام الحرب والجرح والمهمة وهي بالدم ولا دم في السمك والطلق بنصرف الى الكامل في الحقيقة فدلالة الاشتقاق والاطلاق صرفت اليمين عن السمك (٤) اى النية كقوله انت طالق فيقع الطلاق نوى او لم ينو (٥) مثل دلالة الحال كاعتدى في حال مذكرة الطلاق (٦) فيتوقف في افادة المقصود على قرينة

الاول الاستدلال بعبارة النص وهو العمل بظاهر ماسبق له الكلام^(١) وبإشارته وهو العمل بما ثبت بنظمه لغة^(٢) . وهما سواء في إيجاب الحكم^(٣) . والاول أحق عند التعارض . وللإشارة عموم كالعبارة^(٤) . والثابت بدلالته^(٥) هو ما ثبت بمعناه لغة^(٦) . والثابت بدلالته كالثابت بعبارته وإشارته^(٧) إلا عند التعارض^(٨)

(١) بحيث لا يحتاج الى مزيد تأمل (٢) كقوله تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن) سبق الكلام لاثبات النفقة والكسوة على الأب لانه المولود له فهذه عبارة النص وفيه إشارة الى ان النسب الى الآباء لا ينافي اللام للاختصاص (٣) اى العبارة والإشارة ميان في إثبات الحكم لان كل منهما يفيد الحكم بظاهره (٤) لان الثابت بهما ثابت بصيغة الكلام فيكون عاما قابلا للتخصيص ولهذا قيل في إشارة قوله تعالى (وعلى المولود له رزقهن) انه خص من عمومها وطء الأب جارية ولده فانه لا يحل حق وجبت عليه القيمة وان كانت اللام في الآية يستلزم ان يكون الولد وامواله مختصة بالأب وان للأب حق التملك في مال ولده (٥) اى النص (٦) اى لا اجتماعا . والمراد المعنى الذي يعرفه كل سامع يعرف اللغة من غير استنباط . وذلك كجريمة الضرب الذي يوقف عليه من النهي عن التأنيف (٧) اى من حيث ان كلاما منها يوجب الحكم (٨) فان الإشارة تقدم على الدلالة لوجود النظم والمعنى في الإشارة وفي الدلالة المعنى وحده . قالوا مثال تعارضها ما قاله الشافعي : تجب الكفارة في القتل العمد لانها لما وجبت في القتل الخطأ مع قيام العذر فلا تجب في العمد كان اولى : ولكن هذه الدلالة عارضها إشارة قوله تعالى (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم) فانه يشير الى عدم وجوب الكفارة في العمد لان الجزاء اسم للكامل التام فلو وجبت الكفارة

والثابت به ^(١) لا يحتل التخصيص اذ لا عموم له ^(٢) . والثابت باقتضائه وهو ما لم ^(٣) يعمل النص الا بشرط تقدمه عليه . والتخصيص لا يدل على التخصيص ^(٤) والمطلق لا يعمل على المقيد ^(٥) والقرآن في النظم لا يوجب القرآن في الحكم .

❁ فصل ^(٦) في القصاص ❁

المشروعات نوعان احدهما عزيمة وهي اربعة انواع هي اصولي الشرع (فرض) وهو ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه . وحكمه اللزوم تصديقا بالقلب فيكفر جاحده وعملا بالبدن فيفسق تاركه بغير صدر (وواجب) وهو ما ثبت بدليل فيه شبهة ^(٧) وحكمه

لكن جهنم بعض الجزاء لا كله فرجحت الاشارة = قال العلامة قاسم = قلت فيه نظر لا يخفى : وكتب عليه ما مثاله الظاهر ان وجه النظر ان يقال المراد جزاء الآخرة والا لكان فيه اشارة الى نفي القصاص واجيب عنه بان القصاص وجب بعبارة النص الوارد فيه (١) اي بدلالة النص (٢) لان العموم من اوصاف اللفظ ولا لفظ في الدلالة (٣) اي حكم لم يعمل النص في اثباته الا بشرط تقدم ذلك الحكم عليه كآية (فخر برقية) اي بمלוكة وحديث (ان الله وضع عن امتي الخطأ) الخ اية الله (٤) اي تخصيص الحكم بذلك الشيء سواء كان مقرونا بالعدد او لم يكن (٥) اي لا يقيد بقيد وان كانا في حادثة واحدة لا مكان العمل بالدليلين وفي الحمل ترك العمل بالدليلين وكما امكن اعمال الدليلين وجب

(٦) بين مباحث الاستدلال على المشروع وبين تقسيمات نفس المشروع

(٧) كهدية الفطر والاضحية ثبتا بخبر الواحد وهو دليل فيه شبهة

اللزوم عملاً بمنزلة الفرض . « سنة » وهي الطريقة المسلوكة في الدين . وحكمها المطالبة باقامتها من غير افتراض ولا وجوب « ونفل » وهو ما زاد على العبادات ^(١) وحكمه اثابة فاعله ولا معاقبة على تاركه ^(٢) ويلزم بالشروع . والتطوع مثله . « ومباح » وهو ما ليس لفعله ثواب ولا لتركه عقاب . « ورخصة » وهي ما تغير من عسر الى يسر بعذر

فصل

وللاحكام المشروعة بالامر والنهي باقسامها اسباب . فسبب وجوب الايمان حدوث العالم الذي هو علم على وجود الصانع . وسبب الصلوة الوقت . والزكاة ملك المال . والصوم ايام رمضان . وزكاة الفطر رأس يموله ^(٣) ويلي عليه . والحج بيت الله . والعشر والخراج الارض النامية تحقيقاً او تقديرًا ^(٤) والطهارة الصلاة والمعاملات العالم ^(٥) والعقوبات ما نسب اليه ^(٦) والكفارات امر بين

(١) اي الفرائض والسنن المشهورة (٢) الاولى ان يزبد ولا معاقبة كما قال صاحب التوقيم لانه لا يلزم من نفي العقاب نفي العتاب
« ٣ » اي يقوم بكفائته = قالوا = واما اضافتها الى الفطر فمجاز لانه شرطه « ٤ » اي تحقيقاً في العشر بحقيقة الخارج وتقديراً في الخراج بالتمكن من الزراعة « ٥ » اي وسبب مشروعية المعاملات توقف بقاء العالم الى يوم القيامة على مباشرتها « ٦ » من قتل وزنا وسرقة

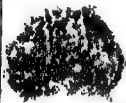
الحظر والاباحة^(١)

باب بيان اقسام السنة

السنة هي المروية عن رسول الله قولاً وفعلًا . وبيان وجوه اتصالها بنا اقسام . منها المتواتر وهو الكامل الذي رواه قوم لا يحصى عددهم ولا يتوهم تواطؤهم على الكذب . والمشهور وهو الذي في اتصاله شبهة وهو ما انتشر من الآحاد حتى صار كالتواتر . والمنقطع وهو نوعان ظاهر^(٢) وباطن . فالظاهر هو المرسل . وهو المنقطع الاسناد وهو على اربعة اوجه « احدها » ما ارسله الصحابي وهو مقبول بالاجماع . « والثاني » ما ارسله القرن الثاني وهو حجة عند الحنفية^(٣) « والثالث » ما ارسله العدل في كل عصر^(٤) وهو حجة عند الجمهور . « والرابع » ما ارسل من وجه واسند من وجه فلا شبهة في قبوله عند من يقبل المرسل . « والباطن » على وجهين . احدهما المنقطع لنقص الناقل^(٥) والثاني المنقطع بسدليل

« ١ » اي امر دائر بينهما كالقتل الخطأ فانه من حيث الصورة ربي الى الصيد وهو مباح وباعتبار ترك الثبوت حتى اصاب آدميا هو محظور « ٢ » اي ظاهر انقطاعه يعني انه منقطع في الصورة وباطن انقطاعه بمعنى ان نسبته الى القائل منقطعة في باطن الامر وان اتصلت في الظاهر « ٣ » اي بعد القرن الثاني والثالث « ٤ » اي بنوع شرط من شروط قبول الرواية وهي عقل البالغ واسلامه وعدالته وضبطه سماع الكلام كما يحق سماعه ثم فهم معناه ثم الثبات عليه الى حين ادائه فلا يقبل خبر من فقد شيئا من هذه الشروط

معارض^(١) . « والثالث »^(٢) ما جعل الخبر فيه حجة . فان كان من حقوق الله خالصاً يكون خبر الواحد حجة فيها الا ان تكون من العقوبات ففيه خلاف الكرخی^(٣) وان كان من حقوق العباد فيشترط فيه شرائط الاخبار . وان لم يكن فيه الزام يثبت باخبار الاحاد^(٤) وان كان فيه الزام من وجه دون وجه^(٥) شرط فيه العدد او العدالة عند ابي حنيفة . « والرابع » في بيان نفس الخبر وهو اربعة اقسام . قسم متعمم الصدق وحكمه اعتقاده والاثمار به^(٦) وقسم محتم الكذب وحكمه اعتقاده بطلانه . وقسم يحتملها وحكمه التوقف فيه وقسم يترجح احد احتماليه وحكمه العمل به دون اعتقاد حقيقته



فصل في

واذا وقع التعارض بين الحجتين فحكمه بين الآيتين المصير

« ١ » اي بمخالفة الكتاب والسنة « ٢ » اي من الاقسام الاربعة « ٣ » فانه يقول خير الواحد فيها لا يكون حجة لان ما يدرا بالشبهات لا يجوز اثباته بما فيه شبهة « ٤ » بشرط التمييز دون العدالة مثل الوكالة والمضاربات والرسائل في الهداية فيقبل فيه خير الصبي والكاثر « ٥ » مثل عزل الوكيل وحجر المأذون مقطوع من نسخة شرح الشيخ فاسم ما وجد هنا من قوله « فان كان من حقوق الله » الى الرابع بخلاف نسخة شرح السيوطي فانها مشبهة وعنها اثبتناها « ٦ » اي امثاله بحسب الطاقة

الى السنة وبين السنتين المصير الى اقوال الصعابة او القياس
وبين القياسين ان امكروه ترجيح احدهما والا فيعمل المجتهد بايهما
شاء بشهادة قلبه واذا كان في احد الخبرين زيادة والراوي واحد
يؤخذ بالمثبت للزيادة واذا اختلف الراوي جعل^(١) كالخبرين
وعمل بهما^(٢) عملاً بان المطلق لا يحمل على المقيد في حكمين

❁ فصل ❁

هذه العجيج تحتل البيان ويكون للتقرير وهو تأكيد الكلام
بما يقطع احتمال المجاز او الخصوص ويصح موصولا ومفصولا وللتنكير
وهو بيان المجمل والمشارك والتغيير وهو التعليق بالشرط والاستثناء
ويصح موصولا فقط^(٣) وللضرورة وهو نوع بيان يقع بالموضع له^(٤)
وللتبديل وهو النسخ ويجعل في حق الشارع بيان لمدة الحكم المطلق
المعلوم عند الله تعالى والقياس لا يصلح ناسخا وكذا الاجماع عند
الجمهور ويجوز نسخ كل من الكتاب والسنة بالآخر ويجوز نسخ
الحكم والتلاوة جميعا ونسخ وصف الحكم كالزيادة^(٥)

«١» اي الخبر «٢» اي لان الظاهر انه عليه السلام قاله سنة وفتين
فيجب العمل بهما بحسب الامكان «٣» وروى عن ابن عباس جوازه
مفصولا «٤» اسم البيان اذ الموضوع له النطق وهذا بالسكوت الذي هو
ضده سكوت صاحب الشرع عنه امر يعاينه فانه يكون بيانا منه بحقيقته «٥»
اي على النص اي المطلق بان يثبت امر آخر زائد على الحكم المنصوص شرطا

❖ فصل ❖

ومما يتصل بالسنن افعال النبي عليه السلام وهي اربعة مباح
ومستحب . وواجب . وفرض . والصحيح ان كل ما علم وقوعه
منها على وجه يقتدي به كما وقع ^(١) وما لا يعلم ^(٢) فباح . والصحيح ان
شرائع من قبلنا اذا قص الله ورسوله من غير انكار أنه شريعة
لرسولنا ^(٣) وتقليد الصحابي واجب يترك به القياس . ويجوز تقليد
التابعي الذي ظهرت فتواه زمن الصحابة على الاصح

❖ باب الاجماع ❖

قال العلماء اجماع الامة حجة موجهة للعمل . واعلى مراتبه
اجماع الصحابة : ثم من بعدهم على حكم لم يظهر فيه خلاف من سبقهم .
ثم اجماعهم ^(٤) على قول سبقهم فيه مخالف . واختلاف الامة ^(٥) على

كانت تلك الزيادة اوركنها فانها نسخ عند الحنفية وعند الشافعي تفصيل
و بيان . قالوا = في اوجه كونها نسخا = ان هذه الزيادة رفع حكم اطلاق
النص وهذا الحكم حكم شرعي ارتفع فصار منسوخا « ١ » اي يقتدي به
في ابقائه على تلك الصفة حتى يقوم دليل الخصوص « ٢ » اي وقوعه على
اي صفة فعله فباح اي يقتدي به معتقد انه مباح اخذا بالثيقن لانه ادنى
منازل افعاله عليه السلام « ٣ » اي فيعمل به على انه شريعة رسولنا عليه
الصلاة والسلام

(٤) اي الذين من بعد الصحابة (٥) اي في اي عصر كان على
اقوال اجماع منهم على ان ما عداها باطل لا يجوز لمن بعدهم احداث قول

اقوال اجماع على ان ما عداها باطل . قيل هذا في الصحابة

خاصة

❁ باب القياس ❁

وشروطه ان لا يكون المقيس عليه مخصوصا بحكمه بنص آخر^(١) وان لا يكون الاصل معدولا به عن القياس^(٢) وان يتعدى الحكم الشرعي الثابت بالنص بعينه الى فرع هو نظيره ولا نص فيه^(٣) وان يبقى حكم النص بعد التعليل على ما كان^(٤) وركنه ما

آخر. وذهب بعضهم الى جواز اختراع قول آخر لان السكون عن قول آخر لا يدل على نفي قول آخر (١) اسه سبب نص اخر كقبول شهادة خزيمة وحده فانه حكم اقررت شهادته به من بين سائر الشهادات المشروطة بالعدد فلا يقاس عليه غيره لان القياس حينئذ يبطل هذا الاختصاص (٢) كبقاء الصوم مع الاكل والشرب ناسيا فانه ثبت بخالف للقياس فلا يقاس عليه غيره كالاكراه لتعذيبه حينئذ (٣) فلا يصح التعليل لاثبات اسم الزنا للواطة بان يقال الزنا اسم لجماع يقصد به سفح الماء دون الولد والواطة مثله في هذا المعنى فكأن زنا لان اثبات اسم الزنا للواطة ليس بحكم شرعي . وفوق بين الابطال للواطة اسم الزنا وبين ان يجري عليها حكم فقط لاشتراك العلة فان الاول قياس في اللغة دون الثاني (٤) اسه ان لا يتغير عما كان عليه سوى انه تعدى الى الفرع فعم . وذلك مثل تعليل حرمة الربا بالانقياس كما قال مالك رحمه الله فانه يقتضى ان لا يبقى حكم الربا في الملح فانه ليس بقوت مع انه من الاصل المصرح به في الحديث

جعل علما على حكم النص مما اشتمل عليه النص^(١) وجعل الفرع نظيرا له^(٢) في حكمه بوجوده فيه



فصل

وشرط الاجتهاد ان يحوى علم الكتاب بمعانيه^(٣) ووجوهه^(٤) وعلم السنة بطرقها^(٥) ووجوه القياس مع شرائطه وحكمه الاصابة بغالب الراي^(٦)



فصل

والاحكام المشروعة التي تثبت بها الحجج اربعة اقسام وهي . حقوق الله تعالى خالصة^(٧) وحقوق العباد خالصة^(٨) وما اجتماعا فيه وحق الله غالب^(٩) وما اجتماعا فيه . وحق العبد غالب^(١٠) وهذه

(١) اى وصف جعل علامة على حكم النص من الاوصاف التي اشتمل عليها النص ببارئه كالكيل والجنس والوزن = في التقديرة والخطئة والشعير والتمر والملح = او بغير عبارته كالعجز عن التسليم في نص النهي عن بيع الآبق (٢) اى للنص في حكم النص بوجود ذلك الوصف في الفرع (٣) اى لغة وشرعا (٤) مثل الخاص والعام وسائر الاقسام (٥) اى يحوى فيما يتعلق في الاحكام ولا يشترط حفظها بل يكفي ان يكون عالما بمواقعها ويرجع اليها وقت الحاجة (٦) اى لا انقطع بها حتى قلنا المجتهد يخطئ ويصيب (٧) كالايمان وبقية الفرائض وحد الزنا والشرب (٨) كملك المبيع والتمن وملك النكاح والدية (٩) كحد القذف ولذلك لا يجري فيه ارث ولا اسقاط ولا اعتياض (١٠) كالقصاص ولذلك يجري فيه الارث والاعتياض بالمال وصحة العفو

الحقوق تنقسم الى اصل وخلف . فالقسم الاول كالإيمان أصله
التصديق والاقرار ثم صار الاقرار أصلا وخلفا عن التصديق في
احكام الدنيا . والقسم الثاني ما يتعلق به الاحكام المشروعة وهو
اربعة « سبب » وهو اقسام منها سبب حقيقي وهو ما يكون طريقا
الى الحكم وسبب مجازي ^(١) كاليمين بالله تعالى ونحوها ^(٢) وهو من
العلل ^(٣) والعلة وهي عبارة عما يضاف اليه وجوب الحكم ^(٤) (والشرط)
وهو ما يتعلق به الوجود دون الوجوب ^(٥) (والعلامة) وهي ما يعرف
الوجود من غير تعاين وجود ولا وجوب ^(٦)



فصل في الاهلية ^(٧)



المعتبر فيها العقل ومعارضاتها ^(٨) نوعان سماوي من قبل الله عز وجل

(١) باعتبار ما يؤول كاليمين بالله تعالى مميت سببا للكفارة مجازا لان
اليمين انما عقدت للبر والبر لا يكون طريقا الى الكفارة لانه مانع من الحنث
الا ان اليمين لما كانت تفضي الى الحكم عند زوال المانع سمي سببا للكفارة
مجازا باعتبار ما يؤول (٢) كالطلاق الملحق بشرط (٣) اي السبب المجازي
من العلل لانه علة العلة لان علة الكفارة الحنث واليمين علة له باعتبار انه
يفضي اليه (٤) اي ثبوته (٥) اي دون ان يكون مؤثرا في وجوبه (٦)
كالاحصان فلا يضمن شهوده اذا رجعوا (٧) اي التي جعلت مناط التكليف (٨)
اي العوارض على الاهلية

كالصغر^(١) والجنون^(٢) والنسيان^(٣) والنوم^(٤) والرق^(٥) والعتة^(٦)
والحجض والنفاس^(٧) والمرض^(٨) والموت^(٩) ومكتسب وهو من جهة العبد
كالجهل^(١٠) والسفه^(١١) والسكر^(١٢)

(١) وحكمه ان يسقط ما يحتمل السقوط عن البالغ بالعدر كالصلاة
والصوم ويصح منه وله مالا عهدة فيه اى لا ضرر فيه كقبول الهبة ونحوه
بما هو نفع محض (٢) وحكمه ان يسقط به كل العبادات (٣) فاذا كان غالباً
كما في سلام الناس في الصلاة يكون عفواً ولا يجعل عذراً في حقوق
العباد (٤) فانه يوجب تأخيراً الخطاب للاداء «٤» فانه ينافي اهلية الكرامة
من الشهادة والقضاء والولاية ومالكية المال «٥» اى بعد البلوغ وهو اختلاط
الكلام بان يكون بعضه ككلام العقلاء وبعضه ككلام المجانين والمعنوه
كالصبي مع العقل فاذا اسلم يصح اسلامه واذا اتلف مالا ضمنه واذا توكل
عن انسان صح ويتوقف بيعه وشراؤه على اجازة الولي «٦» وهما لا يعدمان
الاهلية لكن الطهارة في الصلاة عنها شرط وفي فوت الشرط فوت الاداء
«٧» من اسباب فتوى العبادات معه بقدر المكنة «٨» فانه ينافي الاهلية
في احكام الدنيا بما فيه تكليف حتى سقطت الزكوات عنه فلا يجب
ادائها من تركته وكذا سائر القرب كالصلاة والحج والصوم قال بحر العلوم
رحمه الله هذا اذا لم يوص امالوا وصى فالعبادات المالية كالزكاة وفدية
الصوم والصلاة تؤدى من ثلث ماله «٩» فان لاختيار العبد مدخلا في
حصوله وهو انواع جهل باطل لا يصلح عذراً في الاخرة كجهل الكافر وتتمتها
في الاصل «١٠» وهو صفة تبعث على العمل بخلاف موجب الشرع وهو
السرف والتبذير فيمنع مال السفه عنه (١١) فانه ان كان من محرم فلا
ينافي الخطاب وتلزمه احكام الشرع من طلاق وتبيع وشراء «١٢» فانه لا ينافي الاهلية
ووجوب الاحكام ولا يكون عذراً في موضع الخطاب بحال وتتمته في الشرح

والهزل^(١٣) والسفر^(١٤) والخطأ^(١٥) والأكراه^(١٦) والمحرمات أنواع منها ما لا رخصة فيه^(١٧) ومنها ما يحتمل السقوط^(١٨) وما لا يحتمله^(١٩) وما تحمله^(٢٠) لا تسقط بعذر وتحتمل الرخصة

❀ فصل في المتفرقات ❀^(٢١)

الإلهام ليس بحجة^(٢٢) وقال بعض الصوفية انه سيف في حق الأحكام حجة . والفراسة وهي ما يقع في القلب بغير نظر في حجة .

«١» فانه من اسباب التخفيف «٢» وهو عذر صالح لسقوط حجة تعالى «٣» وهو حمل الانسان على ما يكرهه ولا يريد ذلك الانسان مباشرة لولا اكراهه . وهو متردد بين فرض كأكل الميتة ومحظور كالزنا وقتل النفس المعصومة ومباح كالأكراه على الانطار في الصوم ورخصة كاجراء كلمة الكفر على لسانه اذا اكراه عليه يرخص له بشرط ان يكون القلب مطمئنا بالتصديق والتقية في شرح الاصل «٤» كالزنا وقتل المسلم «٥» كحرمه الخمر والميتة نباح بالاكراه الملبّي حق . لو امتنع المكروه كان اثماً (٦) اى وحرمه لانحتمل السقوط كاجراء كلمة الكفر على لسان المكروه فانه حرام يرخص فيه حتى لو صبر كان مأجوراً وقوله وما تحتمل السقوط كتناول ماء الغدير يحتمل السقوط بالإباحة فكل القسمين لا تسقط الحرمة فيهما بعذر الأكراه وقوله ويحتمل الرخصة اى يرخص فيهما بالاكراه مع قيام الحرمة (٧) اى من المسائل (٨) الإلهام التاء شئ في القلب من علم يدهو الى العمل به من غير استدلال بآية ولا نظري حجة وهو ليس بحجة عند الجمهور لانه ليس من اسباب المعرفة . ولنا في تعليقات رسالة الطوفي نقل في الإلهام عن بعض الأئمة ينبغي مراجعته

والحكم ما يثبت جبراً^(٧) والدليل وهو ما يتوصل بصحة النظر فيه
الى العلم . والحجة وهي من حجج اذا غلب . والبرهان نظيرها^(٨)
وكذا اليقينة . والعرف ما اشتهر بشهادات العقول وتلقته الطبائع
بالقبول . والعادة ما استمر الناس عليه وعادوه

« ٩ » اي شاء العبد ابي ابي اي الحجة لكنه يشتمل في القطعي عند
قوم قال تعالى قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين



بجمده تعالى تمت هذه التعليقات بقلم الفقير جمال الدين
القاسمي في يرضع ليال آخرها منتصف الليلة الثالثة
عشرة من رمضان ليلة الاربعاء عام ١٣٢٤
بدمشق وقد اقتبسها من شرحي العلامتين
قاسم والسبواسي على هذا المختصر ومن
حواشي السيد خليل على الشرح
الاول ومن شرحي المنار
كشف الاسرار ونور الانوار
وحاشيته قمر الاقمار
والله المستعان وعليه التكلان

صفحة	فهرست مختصر المنار
٢	ترجمة المختصر ابن حبيب
٣	اصول الشرع
٦	مباحث الكتاب العزيز
١٠	فصل
١٤	فصل المشروعات نوعان عزيمة ورخصة
١٥	فصل وللأحكام المشروعة
١٦	باب بيان أقسام السنة
١٧	فصل في التعارض
١٨	فصل في وجوه البيان
١٩	فصل في أفعاله عليه الصلاة والسلام وشرائع من قبلنا وحكم تقليد الصحابي والتابعي
١٩	باب الإجماع
٢٠	باب القياس
٢١	فصل في شروط المجتهد
٢١	فصل في الأحكام المشروعة التي ثبت بها العجم
٢٢	فصل في الأهلية ومعارضاتها
٢٤	فصل في المتفرقات وهي أدلة مختلف فيها

الورقات

في اصول الفقه
تأليف

امام الحرمين ابي المعالي عبد الملك بن الشيخ
ابي محمد عبد الله بن يوسف الجويني

قال ابن خلكان : هو اعلم المتأخرين من اصحاب
الامام الشافعي على الاطلاق المجمع على جلالته
المتفق على غزارة مادته وثقافته في العلوم من الاصول
والفروع والادب وغير ذلك ولد سنة ٤١٩ هـ وجاور
بمكة اربع سنين و بالمدينة يدرس و يفتي ثم عاد
الى نيسابور وصنف في كل فن وتوفي سنة ٤٧٨ هـ

عليها تعليقات لطيفة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذه ورقات تشتمل على معرفة فصول من اصول الفقه . وذلك مؤلف من جزئين مفردين « فلاصل » ما يبنى عليه غيره . والفرع ما يبنى على غيره « والفقه » معرفة الاحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد « والاحكام » سبعة الواجب . والمندوب . والمباح . والمحظور . والمكروه . والصحيح . والفساد « فالواجب » ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه « والمندوب » ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه « والمباح » ما لا يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه . (والمحظور) ما يثاب على تركه ويعاقب على فعله « والمكروه » ما يثاب على تركه ولا يعاقب على فعله « والصحيح » ما يتعلق به النفوذ ويعتد به « والباطل » ما لا يتعلق به النفوذ ولا يعتد به « والفقه » اخص من العلم « والعلم » معرفة المعلوم على ما هو به في الواقع . « والجهل » تصور الشيء على خلاف ما هو به في الواقع « والعلم » الضروري ما لا يقع عن نظر واستدلال كالعلم الواقع باحد من الحواس الخمس « واما » العلم المكتسب فهو الموقوف على النظر والاستدلال (والنظر) هو الفكر في حال المنظور فيه (والاستدلال) طلب الدليل (والدليل) هو المرشد الى المطلوب (والظن) تجويز

امر ين احدهما اظهر من الاخر (والشك) تجوز امرين لا مزية
 لاحدهما على الاخر (واصل) الفقه طرقه على سبيل الاجمال
 وكيفية الاستدلال بها (وابواب اصول الفقه اقسام الكلام) .
 والامر . والنهي . والعام . والخاص . والمجمل . والمبين . والظاهر .
 والافعال . والناسخ والمنسوخ . والاجماع . والاخبار . والقياس .
 والحظر . والاباحة . وترتيب الادلة . وصفة المفتي والمسئقي . واحكام
 المجتهدين (فاما اقسام) الكلام فاقول ما يتركب منه الكلام اسمان
 او اسم وفعل او فعل وحرف او اسم وحرف (والكلام) ينقسم الى
 امر ونهي وخبر واستخبار (وينقسم) ايضا الى ثمن وعرض وقسم .
 ومن وجه آخر ينقسم الى حقيقة ومجاز (فالحقيقة) ما بقي في
 الاستعمال على موضوعه وقيل ما استعمل فيما اصطلح عليه من
 المخاطبة^(١) (والمجاز) ما تجوز به عن موضوعه (والحقيقة) اما لغوية
 واما شرعية واما عرفية (والمجاز) اما ان يكون بزيادة او نقصان
 او نقل او استعاره (فالمجاز) بالزيادة مثل قوله تعالى « ليس

« اى وان لم يبق على موضوعه كالصلاة في الهيئة المخصوصة فانه
 لم يبق على موضوعه اللغوي وهو الدعاء بخير فيكون باعتبار استعمالهم حقيقة
 وعلى الاول مجاز وبالجملة فمفاد التعريف الاول ان كل لفظ نقل عن
 الموضوع اللغوي الى معنى آخر فليس بحقيقة سواء كان الناقل الشارع
 او العرف

كشله شيء» والمجاز بالنقصان مثل قوله تعالى (واسئل القرية)
والمجاز بالنقل كالفائط فيما يخرج من الانسان والمجاز بالاستعارة
كقوله تعالى : (جداراً يريد ان ينقض)

والامر استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه على سبيل الوجوب .
وصيغته . افعل . وعند الاطلاق والتجرد عن القرينة تحمل عليه .
الا ما دل الدليل على ان المراد منه التدب او الاباحة . ولا يقتضى
التكرار على الصحيح الا ما دل الدليل على قصد التكرار . ولا
يقتضى الفور

والامر بايجاد الفعل امر به وبما لا يتم الفعل الا به كالامر
بالصلاة امر بالطهارة المؤدية واذا فعل يخرج المأمور عن العهدة
(الذي يدخل في الامر والنهى وما لا يدخل)

يدخل في خطاب الله تعالى المؤمنين . والسامعي والصبي والمجنون
غير داخلين في الخطاب

والكفار مخاطبون بفروع الشرائع وبما لا تصح الا به وهو الاسلام
لقوله تعالى (قالوا لم نك من المصلين)

والامر بالشيء نهى عن ضده . والنهى عن الشيء امر بضده
والنهى . استدعاء الترك بالقول ممن هو دونه على سبيل الوجوب
ويدل على فساد المنهى عنه . وترد صيغة الامر والمراد به الاباحة .

والتحويل : او التسوية . او التكوين

واما العام . فهو ما عم شيئين فصاعدا . من قوله عمت زيدا
وعمرًا بالعطاء وعمت جميع الناس (والفاظله) اربعة . الاسم الواحد
المعرف باللام^(١) واسم الجمع المعروف باللام . والاسماء المبهمة . كمن
فمين يعقل . وما فيها لا يعقل . واى في الجمع . واين في المكاف
ومتى في الزمان . وما في الاستفهام والجزاء وغيره . ولا في النكرات
(والعموم) من صفات النطق^(٢) ولا تجوز دعوى العموم في غيره
من الفعل وما يجرى مجراه

والخاص : يقابل العام . والتخصيص تمييز بعض الجملة . وهو
ينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل الاستثناء والشرط . والتقييد
بالصفة (والاستثناء) اخراج ما لولاه لدخل في الكلام . وانما
يصح بشرط ان يبقى من المستثنى منه شيء : ومن شرطه ان يكون
متصلا بالكلام . ويجوز تقديم الاستثناء على المستثنى منه ويجوز
الاستثناء من الجنس ومن غيره (والشرط) يجوز ان يتقدم على
المشروط (والمقيد) بالصفة يحمل عليه المطلق كالرقبة قيدت
بالإيمان في بعض المواضع واطلقت في بعض المواضع فيحمل المطلق

« ١ » كالانسان واسم الجمع كالشركين « ٢ » يفسره المصنف والنطق
بمعنى المنطوق به وهو اللفظ فلا يوصف به المفهوم الا مجاز وقيل يوصف
به حقيقة وقيل لا ولا

على المقيد

وبجوز تخصيص الكتاب بالكتاب وتخصيص الكتاب بالسنة .
وتخصيص السنة بالكتاب . وتخصيص السنة بالسنة . وتخصيص
النطق بالقياس . ونعني بالنطق قول الله تعالى وقول الرسول صلى
الله عليه وسلم

والمجمل ما يفترق الى البيان . والبيان اخراج الشيء من حيز
الاشكال الى حيز التجلي . والمبين هو النص والنص ما لا يحتمل
الا معنى واحدا . وقيل لما تأويله تنزيله . وهو مشتق من منصة
العروس وهو الكرسي^(١)

والظاهر ما احتمل امرين احدهما اظهر من الآخر^(٢) ويؤول الظاهر
بالدليل^(٣) ويسمى ظاهراً بالدليل

« الافعال »

فعل صاحب الشريعة لا يخلو اما ان يكون على وجه القرية
والطاعة اولا يكون . فان كان على وجه القرية والطاعة فان دل

(١) اي الذي تنص عليه العروس اي ترفع لتظهر للناظرين .
والعروس الرجل والمرأة ما داما في احراسهما كما في القاموس ٢٥ اي لكونه
الموضوع له او لقلية العرف بالاستعمال فيه ٣٥ كتاب يل المتكلمين اليه في
آية (يد الله فوق ايديهم) بالقوة للدليل العقلي القاطع وهو استعماله الجارحة .
ومذهب السلف معروف

دليل على الاختصاص به فيحمل على الاختصاص . وان لم يدل
لا يختص به لان الله تعالى قال (لقد كان لكم في رسول الله اسوة
حسنة) فيحمل على الوجوب عند بعض اصحابنا . ومن اصحابنا من
قال : يحمل على الندب . ومنهم من قال : يتوقف فيه . فان كان
على وجه غير وجه القرية والطاعة فيحمل على الاباحة

واقرار صاحب الشريعة على القول هو قول صاحب الشريعة ^(١)
واقراره على الفعل كفعله . وما فعل في وقته في غير مجلسه وعلم
به ولم ينكره فخكه حكم ما فعل في مجلسه ^(٢)

واما النسخ فعناه الازالة . يقال نسخت الشمس الظل اذا
ازالته . وقيل معناه النقل من قولهم نسخت ما في هذا الكتاب
اذا نقلته . وحده الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت بالخطاب
المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتا مع تراخيه عنه . ويجوز نسخ الرسم
وبقاء الحكم ونسخ الحكم وبقاء الرسم والنسخ الى بدل والى غير
بدل والى ما هو اغلظ والى ما هو اخف

(١) اي كقوله في الدلالة على حقيقة ذلك القول نعم يستثنى اقراره
على قول علم منه انه منكره مستمر على انكاره وترك انكاره في الحال للعلم
بانه علم منه ذلك وبانه لا ينفع في الحال فلا اثر للاقرار حينئذ اخذ من
اشار اليه الغزالي في الاقرار على الفعل من نظر ذلك (٢) في دلالته على
الجواز ويستثنى ما تقدم استثناءه

ويجوز نسخ الكتاب بالكتاب ونسخ السنة بالكتاب
وبالسنة^(١) ويجوز نسخ المتواتر بالمتواتر ونسخ الأحاد بالأحاد
وبالمتواتر ولا يجوز نسخ المتواتر بالأحاد

❁ فصل ❁

إذا تعارض نظمان فلا يخلو إما أن يكونا عامين أو خاصين
أو أحدهما عاما والآخر خاصا أو كل واحد منهما عاما من وجه
وخاصا من وجه فإن كان عامين فإن أمكن الجمع بينهما جمع وإن لم
يمكن الجمع بينهما يتوقف فيهما إن لم يعلم التاريخ فإن علم التاريخ
فيسنخ المتقدم بالتأخر وكذلك إن كانا خاصين وإن كان
أحدهما عاما والآخر خاصا فيخص العام بالخاص وإن كان كل
واحد منهما عاما من وجه وخاصا من وجه فيخص عموم كل واحد
منهما بخصوص الآخر

وأما الأجماع فهو اتفاق علماء أهل العصر على حكم الحادثة
ونعني بالعلماء الفقهاء^(٢) ونعني بالحادثة الحادثة الشرعية
وأجماع هذه الأمة حجة دون غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم :
(لا تجتمع أمتي على ضلالة)^(٣) والشرع ورد بعصمة هذه الأمة

(١) وفي نسخة (ولا يجوز نسخ الكتاب بالسنة) وهو مذهب

الشافعي وأحمد كما بسطناه في حواشي رسالة السيوطي (٢) وهم المجتهدون

(٣) رواه الترمذي وأبو داود وهذا اللفظ للزملي وفي سنده ضعف

(١) والاجماع حجة على العصر الثاني وفي اُس عصر كان ولا
يشترط انقراض العصر على الصحيح فان قلنا انقراض العصر شرط
يعتبر (٢) قول من ولد في حياتهم وتفقهم وصار من اهل الاجتهاد (٣) ولهم
ان يرجعوا عن ذلك الحكم

والاجماع يصح بقولهم وبفعلهم وبقول البعض وبفعل البعض
وانتشار ذلك وسكوت الباقيين عنه

وقول الواحد من الصحابة ليس بحجة على غيره على القول الجديد
واما الاخبار : فالخبر ما يدخله الصدق والكذب . وقد يقطع
بصدقه او كذبه

والخبر ينقسم قسمين الى آحاد ومتواتر
فالمتواتر ما يوجب العلم (٤) وهو ان يروي جماعة لا يقع التواطؤ
عن الكذب مثلهم الى ان ينتهي الى الخبر عنه فيكون في الاصل
عن مشاهدة او سماع

والآحاد هو الذي يوجب العمل ولا يوجب العلم : وينقسم
قسمين الى مرسل ومسند فالمسند ما اتصل اسناده والمرسل ما لم

لكن اخرج له الحاكم شواهد (١) اي عن الاجتماع على باطل لهذا الحديث
ونحوه (٢) بالرفع او بالجزم على انه جواب الشرط

(٣) اي بما اجمعوا عليه بان يوافقهم عليه (٤) راجع ما كتبناه في
حواشي رسالة الشيخ محي الدين من معنى العلم فانه مهم جدا

يتصل اسناده فان كان من مراسيل غير الصحابة فليس بحجة
 الا مراسيل سعيد بن المسيب ^(١) فانها فتشت فوجدت مسانيد
 والنعنة تدخل على الاسناد ^(٢) واذا قرأ الشيخ يجوز للراوي ان
 يقول حدثني واخبرني وان قرأ هو على الشيخ فيقول اخبرني ولا
 يقول حدثني وان أجاز ^(٣) الشيخ من غير رواية فيقول اجازني أو
 اخبرني اجازة (واما) القياس فهو رد الفرع الى الاصل بعلة
 تجمعها في الحكم

وهو ينقسم الى ثلاثة اقسام الى قياس علة وقياس دلالة وقياس
 شبهه فقياس العلة ما كانت العلة فيه موجبة للحكم ^(٤)
 وقياس الدلالة هو الاستدلال باحد النظرين على الآخر وهو
 ان تكون العلة دالة على الحكم ولا تكون موجبة للحكم ^(٥)
 وقياس الشبه هو الفرع المتردد بين اصلين فيلحق باكثرهما شبيهاً ^(٦)

له (١) بفتح الياء المشددة في الاكثر عند المحققين من المحدثين (٢)
 اي فيكون المروي بها في حكم المسند لا المرسل لانصال سنده في الظاهر (٣)
 الاصح اجازته لانه بمعنى اذن اه (٤) اي بحيث لا يحسن عقلاً تخلفه عنها
 كقياس العزب على التافيف للوالدين في التحريم لعلة الابداء (٥) كقياس
 مال الصبي على مال البالغ في وجوب الزكاة فيه يجامع انه مال تام ويجوز
 ان يقال لا تجب في مال الصبي كما قال به ابو حنيفة رضى الله عنه (٦)
 مثله بالرقب اذا ائلف فانه متردد في الضمان بين الانسان الحر وبين غيره
 من حيث انه مال الا انه بالمال اشبه لكونه يباع مثلاً فالحق بالمال في ضمانه

ومن شرط الفرع ان يكون مناسباً للأصل ومن شرط الأصل ان يكون ثابتاً بدليل متفق عليه بين الخصمين
ومن شرط العلة ان تطرد في معلولاتها فلا تستقضى لفظاً ولا معنى

ومن شرط الحكم ان يكون مثل العلة في النفي والاثبات (والعلة) هي الجالبة والحكم هو المطلوب للعلة
واما الحظر والاباحة فمن الناس من يقول ان الاشياء على الحظر الا ما اباحته الشريعة فان لم يوجد في الشريعة ما يدل على الاباحة يتمسك بالأصل وهو الحظر ومن الناس من يقول بضده وهو ان الأصل في الاشياء على الاباحة الا ما حظره الشرع ومعنى استصحاب الحال . ان يستصحب الأصل عند عدم الدليل الشرعي

واما الأدلة فيقدم الجلي منها على الخفي والموجب للعلم على الموجب للظن والنطق على القياس والقياس الجلي على الخفي فان وجد في النطق ما يغير الأصل^(١) والاف يستصحب الحال ومن شرط المفتي^(٢) ان يكون عالماً بالفقه اصلاً وفرعاً خلافاً

بقيمته بالغة ما بلغت ولو زادت على دية حر

(١) اي العلم بالأصل الذي يعبر عنه باستصحاب الحال فواضح انه

يعمل بالنطق (٢) اي المجتهد

ومذهبا . وان يكون كامل الآلة في الاجتهاد . عارفا بما يحتاج اليه
 في استنباط الاحكام من النحو واللغة ومعرفة الرجال وتفسير
 الآيات الواردة في الأحكام والاخبار الواردة فيها
 ومن شرط المستفتي : ان يكون من اهل التقليد فيقلد المفتي
 في الفنيا

وليس للعالم^(١) ان يقلد

والتقليد . قبول قول القائل بلا حجة فعلى هذا قبول قول
 النبي صلى الله عليه وسلم يسمى تقليدا . ومنهم من قال : التقليد
 قبول قول القائل وانت لا تدري من اين قاله فان قلنا ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يقول بالقياس فيجوز ان يسمى قبول
 قوله تقليدا

واما الاجتهاد : فهو بذل الوسع في بلوغ الغرض فالمجتهد ان
 كان كامل الآلة في الاجتهاد فان اجتهده في الفروع فأصاب فله
 اجران وان اجتهده فيها واخطأ فله اجر ومنهم من قال : كل مجتهد
 في الفروع مصيب ولا يجوز ان يقال كل مجتهد في الاصول
 الكلامية مصيب لان ذلك يؤدي الى تصويب اهل الضلالة من
 النصارى والمجوس والكفار والمحدثين

(١) اي المجتهد المطلق فانه المراد من العالم كالفتي حيث اطلق في الاصول

ودليل من قال : ليس كل مجتهد في الفروع مصيباً قوله
صلى الله عليه وسلم « من اجتهد واصاب فله اجران ومن اجتهد
واخطأ فله اجر واحد » ^(١) وجه الدليل ان النبي صلى الله عليه وسلم
خطأ المجتهد وصوبه اخرى

(١) الحديث رواه الشيخان ولفظ البخاري اذا اجتهد الحاكم فحكم
فاصاب فله اجران واذا حكم فاطعاه فله اجر



تمت التعليقات مقبسة من الشروح
والحواشي وسواها في العشر
الاخير من رمضان

سنة ١٣٢٤

بدمشق على يد جمال الدين القاسمي عفي الله عنه



مختصر

تنقيح الفصول . - في الأصول . للامام

شهاب الدين احمد القرافي المالكي المتوفى

سنة ٦٨٤

(وعليه تعليقات واضحة)

(ترجمة صاحب الاصل من الديباج لابن فرحون)

هو شهاب الدين ابو العباس احمد بن ادريس
الصنهاجي المصري احد الاعلام المشهورين والائمة
المذكورين انتهت اليه رئاسة الفقه على مذهب
الامام مالك جد في طلب العلوم فبلغ الغاية القصوى
وكان اماما بارعا في الفقه والاصول والعلوم العقلية
وله معرفة بالتفسير واخذ كثير من علومه عن
الامام عز الدين بن عبد السلام الشافعي . سارت
مصنفاته مسير الشمس . فمنها كتاب الذخيرة وكتاب
التنقيح في اصول الفقه وهو مقدمة كتاب الذخيرة
وشرحه . ومنها كتاب القواعد الذي لم يسبق الى
مثله وشرح المحصول لفخر الرازي وكتاب الامتصار
في مدركات الابصار وغير ذلك اه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله . وسلام على عباده الذين اصطفى . اما بعد فهذا
مختصر يتضمن فوائد مهمة من قواعد الاصول التي شملها^(١) تنقيح
الفصول . ورتبته على عشرين بابا . والله ولي التوفيق .

الباب الاول في الاصطلاحات

اصول الفقه اي ادلته^(٢) والفقه في الاصطلاح هو العلم
بالاحكام الشرعية العملية^(٣) بالاستدلال .

والمشترك هو اللفظ الموضوع لكل واحد من معنيين فاكثروا^(٤)

(١) اي عمها في القاموس : وشملهم الامر كفرح ونصر شملا وشملا
وشمولا عمومهم (٢) اشارة الى المعنى المراد بالاصل هنا اذ يطلق لغة على ما
منه الشيء كما يقال اصل السنبلة البرة واصطلاحا على رجحان الشيء كما يقال
الاصل براءة الذمة والاصل عدم المجاز والاصل بقاء ما كان على ما كان .
وعلى دليل الشيء وهو ما هنا . وعلى المقبس عليه كالخطة يقاس عليها الارز
في تحريم الربا فتسمى اصلا فالجملة اربعة معان واحد لغوي والبقية عرفية
فاحفظها (٣) يخرج به الشرعية العملية كلاحكام في اصول الفقه واصول
الدين فانها علمية لاعملية وقوله بالاستدلال احتراز عن التقليد وعن شعائر
الاسلام كوجوب الصلاة وغيرها مما هو معلوم بالضرورة من غير استدلال
فالعلم بها لا يسمى فقها اصطلاحا (٤) كالمين واحتراز بقوله لكل عن
اسماء البدل كاللفظ اثنين فانه للمجموع لا لكل واحد .

والمتواطئ هو اللفظ الموضوع لمعنى كلي مستوي في محاله^(١)
 والمشكك هو اللفظ الموضوع لمعنى كلي مختلف في محاله^(٢) اما
 بالكثرة والقلّة كالنور بالنسبة الى السراج والشمس — او بامكان
 التغير واستحاطته كالوجود بالنسبة الى الواجب والممكن — او بالاستغناء
 والافتقار كالوجود بالنسبة الى الجوهر والعرض
 والمتراصة هي الالفاظ الكثيرة لمعنى واحد كالقمح والبر والحنطة
 والمتباينة هي الالفاظ الموضوع كل واحد منها لمعنى كالانسان
 والفرس والطير . والنص ما دل على معنى لا يحمل غيره . والظاهر
 هو المتردد بين احتمالين فاكثر هو في احدهما ارجح . والمجمل هو
 المتردد بين احتمالين فاكثر على السواء . والمبين ما افاد معناه اما
 بسبب الوضع او بضميمة بيان اليه . والعام هو الموضوع لمعنى كلي
 بقيد تتبعه في محاله^(٣)

المطلق هو اللفظ الموضوع لمعنى كلي نحو رجل

(١) كالرجل فانه تواطئت اى توافقت محال مسمى لفظه في مسماه (٢)
 سمي بذلك لانه يشكك الناظر فيه هل هو مشترك لظاهر اطلاقه على
 المختلفات او متواطئ ليكون مسماه واحداً . ومما النزالي في محك النظر
 متشابهها وقد حقق رحمه الله فيه بحث المترادف والمتباين والمتواطئ والمشارك
 وما يشاكلها تحقيقاً لا يستغنى عن مراجعته (٣) فهو المشترك والمراد بالتبعية
 في الحال اى بالحكم وجوباً كان او تحريماً او اباحه او خيراً او استغناء ما اسـ
 شئ كان الحكم احتراز عن المطلق الآتي فانه لا يتبع بل يقتصر به على فرد

والمقيد هو اللفظ الذي اضيف الى مسماه معنى زائد عليه
نحو رجل صالح

والامر هو اللفظ الموضوع لطلب الفعل طلبا جازما على
مسيل الاستعلاء نحو قم

والنهي هو اللفظ الموضوع لطلب الترك طلبا جازما
والاستفهام هو طلب حقيقة الشيء

والخبر هو الموضوع للفظين فاكثر اسند احدهما الى مسمى
الآخر اسنادا يقبل التصديق والتكذيب لذاته^(١) نحو زيد قائم

والحقيقة استعمال اللفظ فيما وضع له في العرف الذي وقع به
التخاطب وهي اربعة لغوية كاستعمال الانسان في الحيوان الناطق

وشرعية كاستعمال الصلاة في الافعال المخصوصه

وعرفية عامة كاستعمال لفظ الدابة في الحمار

وخاصة نحو استعمال لفظ الجوهر في المتحيز الذي لا يقبل القسمة

والمجاز استعمال اللفظ في غير ما وضع له في العرف الذي

وقع به التخاطب لعلاقة بينهما وهو اربع مجاز لغوي كاستعمال

الاسد في الرجل الشجاع

وشرعي كاستعمال لفظ الصلاة في الدعاء

(١) احتراز عن خبر المعصوم والبهيميات والغروريات مثلا فان

عدم قبولها لعارض لا ذاتي

وعرفي عام كاستعمال لفظ الدابة في مطلق ما دب
وعرفي خاص كاستعمال لفظ الجوهر في النفيس
والتخصيص اخراج بعض ما يتناوله اللفظ العام او ما يقوم
مقامه ^(١) بدليل منفصل ^(٢)

ابواب الثاني في معاني حروف يحتاج اليها الفقيه
او او لمطلق الجمع في الحكم دون الترتيب في الزمان
والفاء للتعقيب والترتيب والتسبب نحو سها فسجد
وحتى والى للغاية ^(٣)
وان وكل ما تضمن معناه للشرط ^(٤)

الباب الثالث في تعارض مقتضيات الالفاظ

(١) يعني المفهوم فانه يدخله التخصيص (٢) احتراز عن الاستثناء
فانه لا يقع الا متصلا على الصحيح واما التخصيص فيجوز ان يترأخى عن
العموم بزمان (٣) وقد شرطوا في حق ان يكون ما بعدها من جنس ما قبلها
وداخلا في حكمه واخر جزء منه او متصلا به فيه معنى التعظيم او التحقير
فنقل العلماء اختلاف في دخول للغاية في المغيا هو في الى خاصة لنصهم في
حق على اندراج ما بعدها في الحكم (٤) اي من الادوات التي تجزم فعلين
وانما اجتزأ المختصر على هذا المقدار من الحروف لندرة الجهالة بالبقية لانها
من اول ما تطرق اسماع المبتدئين في المختصرات العربية ولسهولة الرجوع
الى الاصل والمطولات . والقصد ان يحفظ من كل باب من ابواب الاصل
مقدار وان يكتفى بالهمم من المسائل والافصح الزادات لا ساحل له

يحمل اللفظ على الحقيقة دون المجاز . والعموم دون الخصوص
والافراد دون الاشتراك^(١) والاستقلال دون الاضمار^(٢) وعلى
الاطلاق دون التقييد^(٣) وعلى التأصيل دون الزيادة وعلى الترتيب
دون التقديم والتأخير وعلى التأسيس دون التأكيد وعلى البقاء دون
النسخ^(٤) وعلى الشرعي دون العقلي^(٥) وعلى العرفي دون اللغوي^(٦) الا
ان يدل دليل على خلاف ذلك لان جميع ما ادعينا تقديمه ترجح
عند العقل احتمال وقوعه على ما يقابله والعمل بالراجح متعين
﴿ الباب الرابع في الأوامر ﴾

اللفظ الذي هو مدلول الامر موضوع عند مالك وعند اصحابه
للاوجوب * وعند ابى هاشم للندب * وللقدر المشترك بينهما عند

- (١) كحمل النكاح على الوطء دون جمعه مشتركاً بينه وبين سببه
- وهو العقد (٢) كاية ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم الآية
- ذهب الشافعي الى ان المعنى يقتلوا ان قتلوا وتقطع ايديهم ان مرقوا قال
- القرافي ونحن نقول الأصل عدم الاضمار (٣) ومنه ان مطلق الشرك محيظ
- للمعمل دون تقييده بالوفاء على الكفر لاطلاق « لان اشركت ليعبطن عمالك »
- (٤) ومنه ذهب الامام ابى مسلم الاصفهاني الى ان الايات التي قيل
- بنسخها محكمة كلها كما اثر ذلك عنه الرازي في تلك الايات من تفسيره (٥)
- مثاله حديث (الاثنان في قوتها جماعة) رجح ارادة حصول فضيلة الجماعة
- على معنى الاجتماع الذي هو معلوم بالعقل (٦) مثاله حديث (لا يقبل الله
- صلاة بغير طهور) حملت على الصلاة الممهودة دون الدعاء اذ لم يشترك احد
- قبول الدعاء الطهارة

قوم * وعند آخرين لا يعلم حاله : وهو عنده ايضا للفور وعند
الحنفية خلافا لاصحابنا المغاربة والشافعية وقيل بالوقف
وهو عنده ^(١) للتكرار قاله ابن القصار من استقرأ كلامه
وخالفه اصحابه وقيل بالوقف * لنا قوله تعالى « ما منعك ان
لا تسجد اذ امرتك » وتب الذم على ترك المأمور به في الحال وذلك
دليل الوجوب والفور

واما التكرار فلصحة استثناء كل زمن عن الفعل
ولا يوجب القضاء عند اختلال المأمور به عملا بالاصل بل
القضاء بامر جديد ^(٢) خلافا لابي بكر الرازي
الباب الخامس في النواهي

النهى عندنا للتحريم وفيه من الخلاف ما سبق في الأمر
واختلف العلماء في افادته للتكرار وهو المشهور من مذاهب العلماء

(١) اي عند مالك للتكرار استدلل له بانه ضد النهي وهو التكرار
فيكون للتكرار لان العرب تحمل الشيء على ضده كما تحمل على مثله . وحجة
اصحابه وروده لغير التكرار كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ^(٢) وذلك
لان الامر بالفعل في وقت معين لا يكون الا لمصلحة تختص بذلك الوقت
والا لكان تخصيص ذلك الفعل بذلك الوقت من بين سائر الاوقات ترجيحا
من غير مرجح فاذا دل الدليل على وجوب القضاء علمنا ان الوقت الثاني
يقارب الاول في مصلحة الفقر . انظر تكمته في شرح الاصل ^(٣) اي من
انه للتحريم او الكراهة او القدر المشترك بينهما وهو مطلق الترك او هو موقوف

وهو عندنا يقتضي الفساد خلافا لكثير الشافعية والقاضي
ابي بكر منا . وفرق ابو الحسين البصري والامام بين المعاملات
فيقتضي وبين العبادات فلا يقتضي لنا ان النهي انما يكون
لدرء . المفسدة الكائنة في المنهي عنه والمتضمن للمفسدة فاسد . ومعنى
الفساد في العبادات وقوعها على نوع من الخلل يوجب بقاء الذمة
مشغولة بها وفي المعاملات عدم ترتب آثارها عليها الا ان يتصل
بها ما يقرر آثارها على اصولنا في البيع وغيره^(١) وقال ابو حنيفة
ومحمد بن الحسن لا يدل على الفساد مطلقا ويدل على الصحة لاستحالة
النهي عن المستحيل^(٢)

الباب السادس في العمومات

ادوات العموم نحو عشرين صبغة فمنها كل وجميع ومن وما
والمعرف باللام جمعا ومفردا والذي والتي وتثنيتهما وجمعهما واسم

(١) قال القرافي : فان البيع المحرم اذا اتصل به عندنا احد امور
اربعة تقرر الملك فيه بالقيمة وهو تغير الاسواق او تغير العين او هلاكها
او نفاق حتى الغير بها على تفصيل مذكور في كتب الفقه (٢) حجتها ان
الصحة لو كانت مفقودة لامتنع النهي لانه لا يقال للاعمى لا تبصر ولا للزمن
لا نظير وما ذاك الا لعدم صحة ذلك منها فدل على النهي يدل على حصول
الصحة والصحة عبارة عن ثوب الملك والاثار والمكنة من التصرفات فلهذه
القاعدة قالوا لو باع درهما بدرهمين او غيره من الربويات متفاضلا حصل
الملك في احد الدرهمين ورد الدرهم الزائد له قرافي

ومتى في الزمان وابن وحيث في المكان قاله عبد الوهاب واسم
الجنس اذا اُضيف والنكرة في النفي فهذه عندنا للعموم* وخطاب المشافهة
لا يتناول من يحدث بعد^(١) الا بدليل^(٢) لان الخطاب موضوع في
اللغة للمشافهة

وقول الصحابي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
الفرر او قضي بالشفعة او حكم بالشاهد واليمين قال الامام لا عموم
له لان الحجة في المحكي لا في الحكاية^(٣) وكذلك قوله كان يفعل
كذا. وقيل يفيد عرفاً

ويندرج العييد عندنا وعند الشافعية في صيغة الناس
والذين آمنوا

وكذلك يندرج المخاطب في العموم الذي يتناوله لان شمول اللفظ
يقضى جميع ذلك

والصحيح عندنا اندراج النساء في خطاب التذكير قاله
القاضي عبد الوهاب وقال الاعمام ان اختص الجمع بالذكر لا
يتناول الاناث وبالعكس

الباب السابع في منحصات العام

(١) ككونه معلوما من الدين بالضرورة او بالاجماع (٢) هذا
مبنى على منع الرواية بالمعنى وان المحكي ليس هو اللفظ النبوي فلذلك امتنع
العموم فيه وتفصيله في شرح الأصل

(١) يجوز عند مالك وعند اصحابه تخصيصه بالعقل خلافا لقوم
كقوله تعالى «الله خالق كل شيء» اخرج العقل ذات الله تعالى
وصفاته . وبالاجماع (٢) والكتاب بالكتاب (٣) خلافا لبعض اهل
الظاهر . وبالقياض الجلى والخفى للكتاب والسنة المتواترة (٤)
ويجوز عندنا تخصيص السنة المتواترة بمثلها (٥) وتخصيص الكتاب
بالسنة المتواترة قولاً كانت او فعلاً (٦) خلافا لبعض الشافعية

(١) قال القرافى . الخلاف محكى على هذه الصورة وعندي انه عائد
على التسمية فان خروج هذه الامور من هذا العموم لا يتنازع فيه مسلم غير
انه لا يسمى التخصيص الا ما كان باللفظ . هذا ما يمكن ان يقال اهـ (٢) مثل
قوله تعالى (او ما ملكت ايمانكم) خرج منه الاخت من الرضاة وغيرها
من موطآت الابهاء والابناء (٣) مثل قوله تعالى (والمطلقات يتر بصن بانفسهن
ثلاثة قرو) عام في كل مطلقة خصصه قوله تعالى (واولات الاحمال اجلهن
ان يضعن حملهن) (٤) الجلى قياس المعنى والخفى قياس الشبه وقيل الجلى
ما تفهم علته وتفصيله في شرح الاصل (٥) قال القرافى . تصوير هذه المسئلة
في السنتين المتواترتين في زماننا عسر فان المتواتر في الاحاديث قل في زماننا
او انقطع لقلة العناية برواية الحديث ولم يبق فيها الا ما يفيد الظن حتى قال
بعض الفقهاء ليس في السنة متواتر الا قوله عليه الصلاة والسلام
(الاعمال بالنيات) وعند التحقيق لا نجد متواترا بل تتصور هذه المسئلة
باعتبار الصحابة والتابعين . وكذا قال النووي في التقریب . والمتواتر قليل لا يكاد
يوجد في رواياتهم . وسبقه ابن الصلاح ايضا وتفصيل البحث في التدريب
للسيوطي رحمه الله (٦) مثال تخصيص الكتاب بالسنة المتواترة قوله تعالى
(بوحىكم الله في اولادكم) خصص بقوله عليه الصلاة والسلام (القاتل

ويجوز عندنا وعند الشافعي وإبي حنيفة تخصيص الكتاب بخبر الواحد^(١) وعندنا العوائد مخصصة للعموم^(٢) قال الامام ان علم وجودها في زمن الخطاب وهو متجه.

الباب الثامن في الاستثناء

ينقسم الى الاثبات والنفي والمتصل والمنقطع وضبطهما مشكل فينبغي ان تتأملهما فان كثيرا من الفضلاء يعتقد ان المنقطع هو الاستثناء من غير الجنس وليس كذلك فان قوله تعالى « لا يدوقون فيها الموت الا الموتة الاولى » منقطع على الاصح مع ان المحكوم عليه بعد الا هو بعض المحكوم عليه اولا. ومن جنسه. وكذلك قوله تعالى « لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة » منقطع مع ان المحكوم عليه بعد الا هو عين الاموال التي حكم عليها قبل الا.

(لا يرث) واما الفعل فتخصيص قوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) بما تواتر عنه عليه الصلاة والسلام من رجم المحصن في قصة ما عر.

(١) لاجماع الصحابة رضوان الله عليهم على تخصيص آية الارث بقوله عليه الصلاة والسلام (نحن معاشر الانبياء لا نورث) وقوله تعالى (واحل لكم ما وراء ذلكم) بقوله عليه الصلاة والسلام (لا نكح المرأة على عمتها ولا خالتها) (٢) لان دلالة العرف مقدمة على دلالة اللغة وعليه فمن حلف لا يأكل رؤسا لا يحث الا بالرؤس التي جرت العادة باكلها وتفصيله في شرح الاصل

بل ينبغي ان تعلم ان المتصل عبارة عن ان تحكم على جنس ما حكمت عليه اولا بنقيض ما حكمت به اولا فتنتي انخرم قيد من هذين القيدين كان منقطعا فيكون المنقطع هو ان تحكم على غير جنس ما حكمت عليه اولا ^(١) وبغير نقيض ما حكمت به اولا ^(٢) وعلى هذا يكون الاستثناء في اليتين منقطع للحكم فيهما بغير النقيض فان نقيض « لا يذوقون فيها الموت » يذوقون فيها الموت ولم يحكم به بل بالذوق في الدنيا ونقيض « لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل » كلوها بالباطل ولم يحكم به . وعلى هذا الضابط يخرج جميع اقوال العلماء في الكتاب والسنة ولسان العرب . ويجب اتصال الاستثناء بالمستثنى منه عادة ^(٣) خلافا لابن عباس رضي الله

« ١ » نحو رايت اخوتك الا ثوبا « ٢ » نحو رايت اخوتك الا زيدا لم يسافر ويجمع هذا البحث الطويل في ضبط النوعين قول الحاجي سيف كائنته . المتصل هو المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها . والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج . فالمستثنى الذي لم يكن داخل في المتعدد الاوّل قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد او لم يكن كائنته فجم الائمة « ٣ » لان الاستثناء من تمام الكلام اعتبر اتصاله كالشرط وجوابه وغير المتبداء . واحترز بقوله « عادة » من انقطاعه بسعال او عطاس او بمطف الجمل بعضها على بعض ثم يستثنى بعد ذلك فان ذلك لا يقدح في الاتصال لانه متصل عادة

عنها^(١) قال الامام ان صح النقل عنه يحمل على ما اذا نوى عند التلفظ ثم اظهره بعد ذلك . واختار القاضي عبد الوهاب والامام جواز الاستثناء الاكثر . وقال القاضي ابو بكر يجب ان يكون اقل وقيل يجوز المساوي دون الاكثر والصحيح جواز الاكثر لقوله تعالى « ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين » ومعلوم انه اكثر . واذا تعقب الاستثناء الجمل يرجع الى جهاتها عند مالك

(١) قال القرافي - الذي احفظه عن ابن عباس رضي الله عنهما اذا هو في التعليق على مشيئة الله وان مستنده في ذلك قوله تعالى (ولا تقولن شيئا اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله واذكر ربك اذا نسيت) اي اذا نسيت ان تستثني عند القول فاستثن بعد ذلك ولم يحدد تعالى لذلك غيبة فروي عنه جواز النطق بالمشيئة استثناء ابدى وروي عنه ايضا سنة . وهذا كله في غير الا واخوانها تخكية الخلاف عنه في الا واخوانها لم تحققه والروى عنه ما ذكرته لك فاحشى ان يكون الناقل اغتر بلفظ الاستثناء وانه وجد ابن عباس يخالف في الاستثناء وهذا استثناء فنقل الخلاف اليه وليس هو فيه اغتراراً باللفظ مع ان المعاني مختلفة فهذا ينبغي ان يتامل . اهـ . كلام القرافي والذي حكاه ابن جرير في تفسيره بسنده عن مجاهد عن ابن عباس قال له ان يستثني ولو الى سنة - يعني الخالف - وقرأ (واذكر ربك اذا نسيت) ولم يرو عن ابن عباس غيره ثم استظهر ابن جرير ان مراد من قال الى سنة او الى شهر او ما دام في المجلس هو ان يقول ان شاء الله ليخرج بقيله ذلك عن حرج تركه فاما الكفارة فلا تسقط عنه بحال الا ان يكون استثناءه موصولاً . وبعد في الآية معان فلتراجع مطولات التفسير الجامعة

والشافعي وعند اصحابهما . والى الاخيرة عند ابي حنيفة * ومشارك
بين الامرين عند المرتضى ^(١) ومنهم من فصل فقال : ان تنوعت
الجملة بان تكون احداها خبرا والاخرى امراً عاد الى الاخيرة
فقط . وان لم تنوع الجملة ولا كان حكم احداها في الاخرى
ولا اضمر اسم احداها في الاخرى فكذلك ايضا والا عاد الى الكل
واختاره الامام ^(٢) وتوقف القاضي ابو بكر منا في الجميع

الباب التاسع في الشرط

ادوات الشرط ان واذا ولو وما تضمن معنى ان . فان تختص

(١) هو السيد علي بن الحسين بن موسى الحسيني ابو القاسم . قال
الشيخ ابو العباس احمد النجاشي في ابناء الرجال . حاز المرتضى من العلوم
ما لم يدانه فيه احد في زمانه وكان مثكلاً شاعراً ادبياً عظيم المنزلة في العلم
والدين والدنيا صنّف عدة كتب ومات لخمس بقين من شهر ربيع الاول
سنة « ٤٣٦ » وصلى عليه ابنه في داره ودفن فيها . قال ابن خلكان . كان
المرتضى اماماً في علم الكلام والادب وملحه وفضائله كثيرة . واما اخوه
الشريف الرضى فقال النجاشي . هو السيد محمد نقيب العلويين ببغداد كان
شاعراً مبرزاً وله مولفات منها « نهج البلاغة » توفي سادس المحرم سنة ٤٠٦
وله في ابن خلكان والبيضة للثعالبي ترجمة واسعة


(٢) مثال احداها خبر والاخرى امراً قولك قام الزيدون واكرم
العمرين الا الطوال . ومثال عدم التنوع وحكم احداها في الاخرى قام
الزيدون والعمران الا الطوال . ومثال اضمار الاسم دون الحكم قام الزيدون
وتخرجوا الا الطوال

بالمشكوك فيه * واذا تدخل على المعلوم والمشكوك . ولو تدخل
على الماضي بخلافهما . والشرط هو الذي يتوقف عليه تأثير المؤثر
ويلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم واذا
دخل الشرط على جمل رجع اليها عند امام الحرمين والى ما يليه عند
بعض الادباء واختار الامام فخر الدين التوقف . وانفقوا على وجوب
اتصال الشرط بالكلام وعلى حسن التقييد به . وان كان الخارج
به اكثر من الباقي ^(١) ويجوز تقديمه في اللفظ وتأخيره واختار
الامام تقديمه خلافا للفراء ^(٢) جمع بين التقديم الطبيعي والوضعي
باب العاشر في المطلق والمقيد

كل حقيقة اعتبرت من حيث هي فهي مطلقة وان اعتبرت
مضافة الى غيرها فهي مقيدة . ووقوعه في الشرع على اربعة اقسام .
متفق الحكم والسبب كاطلاق الغنم في حديث ^(٣) وتقييدها في

(١) اي ولو خرج به اكثر الكلام بل ولو ابطله كله كقولك اكرم
بنى تميم ان اطاعوا الله فقد لا يطيع منهم احد فيبطل جميع الكلام الذي
كان يثبت لولا هذا الشرط وكذلك قد لا يطيع اكثرهم . فلا يقبح ذلك
ولا يجري فيه الخلاف الذي في الاستثناء (٢) حجة الفراء انه فضلة في الكلام
والفضلة شأنها التأخير كالصفة والغاية والنعت والمفعول والتاكيد وغيره
يلاحظ انه سبب والسبب شأنه التقديم فهو متقدم في المعنى فيكون متقدما في
اللفظ وهو معنى قوله « متقدم في الطبع فيقدم في الوضع »

(٣) هو حديث (في كل اربعين شاة شاة) وسبب وجوب الزكاة

آخر بالسبوم . ومختلف الحكم والسبب كتقيد الشهادة بالعدالة
 واطلاق الرقبة في الظهار . ومثد الحكم مختلف السبب كالقتل
 مقيد في القتل مطلق في الظهار . ومختلف الحكم متحد السبب
 كتقيد البوضؤ بالمرافق . واطلاق التيمم والسبب واحد وهو
 الحدث . فالاول يحمل فيه المطلق على المقيد على الخلاف في دلالة
 المفهوم وهو حجة عند مالك رحمه الله . والثاني لا يحمل فيه اجماعا .
 والثالث لا يحمل فيه المطلق على المقيد عند اكثر اصحابنا والحنفية
 خلاف لاكثر الشافعية لان الاصل في اختلاف الاسباب اختلاف
 الاحكام فيقتضى احدهما التقيد والآخر الاطلاق والرابع فيه
 خلاف . فان قيد بقيدتين مختلفتين في موضعين حمل على الاقرب
 منها عند الامام . وبقي على اطلاقه عند الحنفية ومتقدمي الشافعية
 **الياب الحادى عشر** في دليل الخطاب وهو مفهوم المخالفة  ^(١)

وهو حجة عند مالك وجماعة من اصحابه واصحاب الشافعي
 وخالف في مفهوم الشرط القاضي ابو بكر مناو اكثر المعتزلة .
 وليس معنى ذلك ان المشروط لا يجوز انتفاؤه عند انتفاء الشرط
 فانه متفق عليه ^(٢) بل معناه ان هذا الانتفاء ليس مدلولاً للفظ .

واحد وهو نعمة الملك . وسبب الشهادة ضبط الحقوق . وسبب ايجاب اعتاق
 الرقبة الظهار (١) وهو اثبات نقيض حكم المنطوق به للسكوت عنه (٢) اي على
 عدم المشروط عند عدم الشرط

وخالف في مفهوم الصفة ابو حنيفة وابن سريج والقاضي وامام
الحرمين وجمهور المعتزلة ووافقنا الشافعية والاشعرى . وحكى الامام
ان مفهوم اللقب ^(١) لم يقل به الا الدقاق . لنا ان التخصيص لو لم يقتض
سلب الحكم عن المسكوت عنه للزم الترجيح من غير مرجح وهو محال
« فرعان »

« الاول » ان المفهوم متى خرج مخرج الغالب فليس بحجة
اجماعاً ^(٢) نحو قوله تعالى « ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق » ولذلك
يرد على الشافعية في قوله عليه الصلاة والسلام « في سائمة الغنم
الزكاة » انه خرج مخرج الغالب فان غالب انعام الحجاز وغيرها السوم
« الثاني » ان التقييد بالصفة في جنس هل يقتضى نفى ذلك
الحكم عن سائر الاجناس فيقتضى الحديث مثلاً نفى وجوب الزكاة
عن سائر الانعام وغيرها اولا يقتضى نفيه الا عن ذلك الجنس خاصة
وهو اختيار الامام

الباب الثاني عشر في الجمل والمبين

(١) مفهوم اللقب هو تعليق الحكم على مجرد اسماء التواتر نحو في
الغنم الزكات (٢) اي فلا يدل على انتفاء الحكم عن المسكوت عنه بسبب
ان الصفة الغالبة على الحقيقة تكون لازمة لها في الذهن بسبب الغلبة فاذا
استحضرها المتكلم ليحكم عليها حضرت معها تلك الصفة لانه استحضرها
ليفيد بها انتفاء الحكم عن المسكوت عنه

المجمل هو الدائر بين احتمالين فصاعداً اما بسبب الوضع وهو
المشترك او من جهة العقل كالتواطىء بالنسبة الى جزئياته فكل
مشترك مجمل وليس كل مجمل مشتركاً. وقد يكون اللفظ مميّناً من
وجه مجملاً من وجه كقوله تعالى « وآتوا حقه يوم حصاده »
فانه مميّن في الحق مجمل في مقداره ^(١) والمؤول هو الاحتمال
الخفي مع الظاهر ما خوذ من المآل اما لانه يؤول الى الظهور بسبب
الدليل العاخذ * أو لان العقل يؤول الى فهمه بعد فهم الظاهر
والبيان اما بالقول او بالفعل كالكتابة والاشارة او بالدليل
العقلي او الترك فيعلم انه ليس واجبا او بالسكوت بعد السؤال فيعلم
عدم الحكم للشرع في تلك الحادثة. ويجوز ورود المجمل في كتاب
الله وسنة نبيه خلافاً لقوم لنا آية الجمعة وآية الزكاة مجملتان وهما
في كتاب الله تعالى. ويجوز البيان بالفعل خلافاً لقوم. ويجوز بيان
المعلوم بالمظنون ^(٢) خلافاً للكرخي. ويجب البيان لمن اريد افهامه
فقط ^(٣). ويجوز اسماع المخصوص بالعقل من غير التنبيه عليه
والمخصوص بالسمع بدون بيان مخصصه عند النظام وابي هاشم
واخثاره الامام خلافاً للجبائي وابي الهزبل

(١) اي من نصف وثلاث وربع ونحوها (٢) كبيان المتواتر بالاحاد
كما بين صلوات الله عليه اية الزكاة المتواترة بانصباها الماثورة عنه (٣) واما
من لم يرد افهامه فلا حاجة له الى البيان ولا يمنع

الباب الثالث عشر في فعله عليه الصلاة والسلام

فعله عليه السلام ان كان بياننا لمجمل حكمه حكم ذلك
المجمل في الوجوب او الندب او الاباحة . وان لم يكن بياننا وفيه
قربة فهو عند مالك والاهرسي وابن القصار والباجي وبعض
الشافعية للوجوب . وعند الشافعي للندب وعند القاضي ابو بكر والامام
واكثر المعتزلة على الوقف . واما ما لا قربة فيه كالاكل والشرب
فهو عند الباجي للاباحة وعند بعض اصحابنا للندب : واما اقراره
على الفعل فيدل على جوازه * ومذهب مالك وجهور اصحابه
 واصحاب الشافعي واصحاب ابى حنيفة انه عليه السلام بعد نبوته
متعبد بشرع من قبله . وكذلك امته الا ما خصصه الدليل ومنع من
ذلك القاضي ابو بكر وغيره . لنا قوله تعالى « اوتئك الذين هدى
الله فبهداهم اقتده » وهو عام لانه اسم جنس اضيف

الباب الرابع عشر في النسخ

النسخ واقع وانكره بعض اليهود عقلا . وبعضهم سمعا ^(١) وبعض

(١) اعلم ان حكاية اقوال اليهود ونحوهم في كتب الاصول
انما هو ليوضح ما فيها وبين فسادها لا للاعتداد بها قطعا واما خلاف اهل
الاهواء فكذلك انما يروى بها لئلا يترد لان اقوالهم غير ممتد بها في الخلاف
المقرر في الشرع لان صاحبها مخطئ من حيث توهم انه مصيب . واذا سلم
اعتدادهم بها فمن جهة انهم غير متبعين للهوى باطلاق وانما المتبع للهوى

المسلمين مؤولا لما وقع من ذلك بالتخصيص * ويجوز نسخ القرآن^(١)
خلافاً لابي مسلم الاصفهاني^(٢)

على الاطلاق من لم يصدق بالشريعة رأساً واما من صدق بها وبلغ فيها
مبلغاً يظن به انه غير متبع الا مقتضى الدليل يصهر الى حيث اصاره فمثله لا
يقال فيه انه متبع للهوى مطلقاً بل هو متبع للشرع ولكن بحيث يزاحمه الهوى
في مطلبه من جهة اتباع التشابه فشارك اهل الهوى في دخول الهوى في
مخطئه وشارك اهل الحق في انه لا يقبل الا ما عليه دليل على الجملة . وايضا
فقد ظهر منهم اتحاد القصد على الجملة مع اهل الحق في مطلب واحد وهو
اتباع الشريعة واشد مسائل الخلاف مثلاً مسألة اثبات الصفات حيث نقاها
من نقاها فاننا اذا نظرنا الى التريقين وجدنا كل فريق حائماً حول حجي
التزويه ونفي النقائص ومبات الحدوث وهو مطلوب الادلة . فاختلفهم في
الطريق قد لا يخل بهذا القصد في الطرفين معاً وهكذا اذا اعتبرت سائر
المسائل الاصولية . وايضا فانهم لما دخلوا في غمار المسلمين وارتسموا في مراسم
المجتهدين منهم بحسب ظاهر الحال ومدارك الاجتهاد تختلف لم يمكن والحال
هذه الا حكاية اقوالهم والاعتداد بتسطيرها والنظر فيها واعتبارهم في الوفاق
والخلاف ليستمر النظر فيه والا أدى الى عدم الضبط . فلما اجتمعت هذه الامور
نقل خلافهم وفي الحقيقة فمن جهة ما اتفقوا فيه مع اهل الحق حصل التآلف
ومن جهة ما اختلفوا حصلت الفرقة واذا كان كذلك فجبهة الائتلاف
لا خلاف فيها في الحقيقة لصحتها واتحاد حكمها وجهة الاختلاف فهم مخطئون
فيها قطعاً فصارت اقوالهم لا اعتبار بها في الخلاف فالاتفاق حاصل على
تقديره كلام الشاطبي رضي الله عنه في موافقاته ج ٤

(١) اي وقوع النسخ في بعض آياته (٢) فانه منع وقوع النسخ فيه
وتلوه النسخ بمعنى غير المعنى المشهور وفسر كل اية قيل بنسخها تفسيراً

و يجوز عندنا نسخ الكتاب بالكتاب وعند الاكثرين
والسنة المتواترة بمثلها * والاّحاد بمثلها وبالكتاب والسنة المتواترة
اجماعا . واما نسخ الكتاب بالاّحاد فجائز عقلا غير واقع سمعا
خلافًا لبعض اهل الظاهر والباحي منا . مستدلا بتحويل القبلة عن
بيت المقدس الى مكة ^(١) لنا ان الكتاب متواتر قطعي فلا يرفع
بالاّحاد المظنونة لتقدم العلم على الظن . ويجوز نسخ السنة بالكتاب
عندنا خلافًا للشافعي وبعض اصحابه . لنا نسخ القبلة بقوله تعالى
« وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره » ولم يكن التوجه للمقدس
ثابتًا بالكتاب ^(٢) عملا بالاستقراء * ويجوز نسخ الكتاب بالسنة
المتواترة لمساواتها له في الطريق العلي عند اكثر اصحابنا وهو واقع
كنسخ الوصية للوارث بقوله عليه السلام * (لا وصية لوارث) * وقال
الشافعي لم يقع ^(٣) والاجماع لا ينسخ ولا ينسخ به

جعلها فيه محكمة وقد نقل عنه ذلك كله الفخر الرازي في تفسيره واتبعه في
تلك الايات الكريمة ثبعا وسع فيه مباحثه فليرجع اليه . وابو مسلم كنيته .
واسمه عمرو . بن يحيى قاله ابو اسحق في الملع (١) واجابوا عنه بان تحويل
القبلة احتفت به قرائن وجدها اهل قباء لما اخبرهم المخبر من ضجيج اهل
المدينة وغير ذلك حصل لهم العلم فلذلك قبلوا تلك الرواية (٢) للمخالف
ان يجيب بانه ثابت بعموم مثل (لتبين للناس ما نزل اليهم) من الايات الكريمة
فلا يكون الكتاب ناسخا للسنة وتتمته في شرح الاصل (٣) استنادا الى صدر
هذا الحديث وهو (ان الله قد اعطى قل ذي حق حقه فلا وصية لوارث)

الباب الخامس عشر في الاجماع

الاجماع اتفاق اهل الحل والعقد من هذه الامة في امر من الامور . ونعني بالاتفاق الاشتراك اما في القول او الفعل او الاعتقاد . وباهل الحل والعقد المجتهدين في الاحكام الشرعية . وبامر من الامور الشرعية والعقليات^(١) والعرفيات * وهو حجة عندنا وعند العلماء كافة خلافاً للنظام والشيعية والخوارج لقوله تعالى « ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا » وثبوت الوعيد على المخالفة يدل على وجوب المتابعة وقوله عليه السلام : (لا تجتمع امتي على خطأ) : يدل على ذلك وعلى منع القول الثالث^(٢) وعدم الفصل فيما جمعه^(٣) فان جميع ما خالفهم يكون خطأ لتعين الحق في جهتهم . واذا اختلف

(١) قال امام الحرمين في البرهان . لا اثر للاجماع في العقليات فان المعتبر فيها الادلة القاطعة فاذا انتصبت لم يعارضها شقاق ولم يعضدها وفاق وانما يعتبر الاجماع في السمعيات . واذا اجمعوا على فعل نحو اكلهم الطعام دل اجماعهم على اباحته كما يدل اكله عليه السلام على الاباحة ما لم تقم قرينة دالة على الندب او الوجوب . فهذا تفصيل حسن . قال القاضي عبد الوهاب في المختصر اختلف في انعقاد الاجماع في العقليات ف قيل لا يعلم بالاجماع عقلي لان العالوم العقلية يجب تقديمها على السمعيات التي هي اصل الاجماع . وتتمته في شرح الاصل (٢) اي ويدل على منع احداث قول ثالث اذا اجمعوا على قولين (٣) قال الرازي : ان قولوا لا تفصل بين المستثنين لم يحرز الفصل لانهم صرحوا بعدمه فيكون عدمه هو الحق والفصل باطلا . وتتمته

العصر الاول على قولين فلا يجوز لمن بعدهم احداث قول ثالث عند
الاكثرين وجوزه اهل الظاهر وفضل الامام فقال ان لزم منه
خلاف ما اجمعوا عليه امتنع والا فلا كما قيل للجد كل المال وقيل
يقاسم الاخ فالقول يجعل المال كله للاخ مناقض للاول^(١)

والمعتبر في كل فن اهل الاجتهاد في ذلك الفن^(٢) وان لم
يكونوا من اهل الاجتهاد في غيره فيعتبر في الكلام المتعلمون وفي
الفقه الفقهاء قاله الامام وقال لا عبرة بالفتية الحافظ للاحكام
والمذاهب اذا لم يكن مجتهدا^(٣) والاصولي المتمكن من الاجتهاد غير الحافظ
للاحكام خلافه معتبر على الاصح ولا يشترط بلوغ المجعدين الى حد التواتر
الباب السادس عشر في الخبر

(١) قال القرافي . هذا قول الامام فخر الدين وتمثيله وقال ابن حزم
في المحلى ان بعضهم قال . المال كله للاخوة تغليباً للبنوة على الابوة . فلا
يصح على هذا ما قاله الامام من الاجماع اهـ (٢) قال القرافي . اى لآل
غير اهل ذلك الفن كالعوام بالنسبة الى ذلك الفن والعامه لا عبرة بقولهم .
ولذا لم يكن لقدحهم قيمة كما انشد بعض العارفين
اتاني ان سهلاً ذم جهلاً * علوما ليس يعرفن سهل
علوما لو قراها ما قلاها * ولكن الرضا بالجهل سهل
وليجث نعمة في كلام القرافي رضى الله عنه .

(٣) اى اذا خالف في مسألة فلا يقدح خلافه في الاجماع لفقد كونه
مجتهدا بخلاف من بعده هذا ما قاله الرازي في المحصول وفيه بحث في شرح الاصل

الخبر هو المختل للصدق والكذب لذاته والمتواتر خبر أقوام
عن أمر محسوس يستحيل تواطؤهم على الكذب عادة . وأكثر
العقلاء على أنه مفيد للعلم في الماضيات والحاضرات والسمنية^(١) أنكروا
العلم واعترفوا بالظن ومنهم من اعترف به في الحاضرات فقط وهو
ينقسم إلى اللفظي وهو ان تقع الشراكة بين ذلك العدد في اللفظ
المزوي^(٢) والمعنوي وهو وقوع الاشتراك في معنى عام^(٣) كشجاعة
علي ومغناه حاتم وشرطه على الاطلاق ان كان الخبر لنا غير المباشر

(١) بضم ففتح قوم من عبدة الاصنام وقد نقل خلافهم هذا القرافي
رحمه الله هنا والزركشي في لقطة العجلان وتقدمها الرازي . وكل من صنف
في مطولات الاصول . وما المجاز لنقل مذهب قوم وثنيين ثم تكلف الرد
عليهم لو قد يكون مذهبهم ورجاله انقرض الجواب هو العلم والتوسع فيه
والانحاطة بالاقتوال غشها ومميتها لتنتطع في صحيفة المفكرة صور الحقائق
متميزة عن الالهام والخيالات . وهل العلم الاسعة الاطلاع بمذاهب الناس .
هذا المحصول وجمع الجوامع وهذه الموافقات والمقاصد مليئة بذكر غرائب
الاقتوال وشواذها بل وما انقرض منها . وكذلك قل عن مطولات الفروع
في الكتب المدونة فرحم الله ملقنا ما اوسع اطلاعهم وما اخلص نياتهم
وشغفهم بنشر العلم وبث الفوائد وجزام الله عن اتباعهم خير الجزاء وفي
الموافقات للامام الشاطبي في سر نقل خلاف اهل الاهواء في على الاصول
مبحث بديع نقلناه قبل فتذكره (٢) كما تقول القرآن الكريم متواتر اسه كل
لفظة منه اشتراك فيها العدد النافل للقرآن وكذلك دمشق وبغداد اي جميع
الناقلين نطقوا بهذه اللفظة (٣) كان تحصل حكايات بروايات مجموعها يفيد القطع

استواء الطرفين والواسطة وان كان المباشر ان يكون المخبر عنه محسوسا فان الاخبار عن العقليات لا يحصل العلم به والطرق المحصلة للعلم غير التواتر سبعة كون المخبر عنه معلوما بالضرورة او الاستدلال^(١) وخبر الله تعالى وخبر الرسول وخبر مجموع الامة او الجمع العظيم عن الوجدانيات في نفوسهم^(٢) او القرائن عند امام الحرمين والغزالي والنظام خلافا للباقيين . وبدل على كذب الخبر خمسة منافاته لما علم بالضرورة او النظر او الدليل القاطع او فيما شأنه ان يكون متواترا ولم يتواتر كسقوط المؤذن يوم الجمعة ولم يخبر به الا واحد وكقواعد الشرع^(٣) اولها جميعا كالمعجزات او طلب في صدور الرواة او كتبهم بعد استقرار الاحاديث فلم يوجد . وخبر الواحد هو خبر العدل الواحد او العدل المفيد للظن وهو عند مالك وعند اصحابه حجة واتفقوا على جواز العمل به في الدينيات والفتوى والشهادة والخلاف انما هو في كونه حجة في حق المجتهدين والا كثرون انه حجة لمبادرة

(١) نحو الواحد سدس عشر الستين (٢) كان يخبر كل واحد من جمع انه وجد هذا الطعام شبيها او كذاها فتقطع بذلك (٣) مثل وجوب الصلاة والزكاة فان شان هذا ان يتواتر لتوفر الدواعي على نقله لشرفها كسقوط المؤذن في اليوم المذكور شأنه ان يتواتر لغرابته والمعجزات جمعت بين الغرابة لكونها من الخوارق والشرف لانها اصل النبوات فاذا لم يتواتر شيء من ذلك ولم ينقله الا واحد دل على كذب الخبر

الصحابة رضى الله عنهم الى العمل به

والعدالة اجتناب الكبائر وبعض الصفائر والاصرار عليها
والمباحات القادحة في المروءة . ثم الفاسق ان كان فسقه مظهرنا
قبلت روايته بالاتفاق وان كان مقطوعا به قبل الشافعي رواية
ارباب الاهواء الا الخطابية من الرقصة لتجويزهم الكذب لموافق
مذهبهم ومنع القاضي ابو بكر من قبولها واختلف في شارب النيذ
من غير سكر . والواحد^(١) عندنا وعند جمهور الفقهاء يكفي خلافا
للجائي في اشتراط الاثنين او يعضد الواحد ظاهرا او عمل بعض
الصحابة او اجتهاد او يكون متشرفا فيهم . واذا ورد الخبر في مسألة
علمية وليس في الادلة القطعية ما يعضده رد لان الظن لا يكفي في
القطعيات والاقبل^(٢) وان اقتضى عملا تعم به البلوى قبل عند
المالكية والشافعية خلافا للحنفية^(٣) . والمراسيل عند مالك وابي حنيفة
وجهور المعتزلة حجة خلافا للشافعي لانه انما ارسل حيث جزم
بالعدالة فيكون حجة . ونقل الخبر بالمعنى عند ابي الحسين والشافعي
وابي حنيفة جائز خلافا لابن سيرين وبعض المحدثين بثلاثة
شروط ان لا تزيد الترجمة ولا تنقص ولا تكون اخفى لان المقصود

(١) اي الراوي الواحد (٢) اي لان مسائل الدين يطلب فيها اليقين
وهو المكلف به فيها وتمتعه في شرح الاصل (٢) اي لاشتراطهم ان يكون
معلوما عند الكافة فلو لم يكن معلوما لم دل ذلك على بطلانه (والتمهته)

انما هو ايصال المعاني فلا يضر فوات غيره^(١)

الباب السابع عشر في القياس

وهو اثبات مثل حكم معلوم لمعلوم آخر لا اشتراكهما في علة الحكم وهو حجة عند مالك وجهها غير العلماء خلافا لاهل الظاهر لقوله تعالى « واعتبروا يا اولي الابصار »^(٢) ولقول معاذ: اجتهد رأيي: بعد ذكره الكتاب والسنة . وهو مقدم على خبر الواحد عند مالك لان الخبر انما يرد لتحصيل الحكم والقياس متضمن للحكمة^(٣) فيقدم على الخبر والدال على العلة ثمانية

النص . والاياء والمناسبة والشبه والدوران والسبر والتقسيم والطرد وثقيح المناط . فالنص على العلة ظاهر . والاياء نحو قوله عليه السلام: القاتل لا يرث: ^(٤) والمناسبة * المناسب ما تضمن مصلحة او درء مفسدة فالاول كالغنى علة لوجوب الزكاة . والثاني كالاسكار علة لتحريم الخمر . والمناسب يتقسم الى ما هو في محل الضرورات والى ما هو في محل الحاجات والى ما هو في محل التتمات * فيقدم الاول على الثاني والثاني على الثالث عند التعارض . فالاول نحو الكليات الخمس وهي حفظ النفوس والاديان والانساب

(١) اي غير المقصود (٢) يراجع شرح الاصل هنا (٣) وهو تحصيل المصالح او درء المفاسد وحجة المانع ان القياس فرع النصوص والفرع لا يقدم على اصله (٤) فانه يومي الى ان ذلك لاجل علة القتل

والعقول^(١) والاموال وقيل والاعراض . والثاني مثل تزويج الولي الصغيرة فان النكاح غير ضروري لكن الحاجة تدعو اليه في تحصيل الكفو لئلا يفوت . والثالث ما كان حثا على مكارم الاخلاق نحو نفقات القربات . وتقع اوصاف مترادة بين هذه المراتب . وهو ايضا ينقسم الى ما اعتبره الشرع والى ما الفاء والى ما جهل حاله فالاول كاعتبار نوع الاسكار في نوع التحريم . والمثاني نحو المنع من زرع العنب خشية الخمر . والذي جهل امره هو المصلحة المرسلة التي نحن نقول بها وعند التحقيق هي عامة في جميع المذاهب والشبه قال القاضى ابوبكر هو الوصف الذي لا يناسب بذاته ويستلزم المناسب لذاته وقد شهد الشرع لتاثير جنسه القريب في جنس الحكم الغريب^(٢) وهو ليس بحجة عند القاضى منا والدوران هو عبارة عن اقتران ثبوت الحكم مع ثبوت الوصف

(١) قال حجة الاسلام الغزالي في محك النظر : العقل حزب من احزاب الله تعالى وجند من جنوده ما انعم به عليك الا لتستعين به على اعدائه . ووجه الاستعانة ان تنقذ بنور العقل وصراجه الزاهر مدخل الشيطان في النظر وتعلم ان حصن النظر والدليل ما لم ينشلم ركن من اركانه لم يجد الشيطان مدخلا فانه لا يدخل الا من الثلم فاذا ابصرت الثلم بنور العقل وسددتها واحكمت معانها انصرف الشيطان خائبا خامرا واهتديت الى الحق ونلت بمعرفة الحق درجة القرب من رب العالمين اهـ (٢) مثاله والبحث فيه
يراجع في شرح الاصل

وعدمه مع عدمه^(١) وفيه خلاف والا كثرون من اصحابنا وغيرهم يقولون بكونه حجة . والسبر والتقسيم هو ان يقول اما ان يكون الحكم معللا بكذا او بكذا والكل باطل الا كذا فيتين . والطرذ عبارة عن اقتران الحكم بسائر صور الوصف فليس مناسبا ولا مستلزما للمناسب وفيه خلاف : وثنيح المناط هو الغاء الفارق فيشتركان في الحكم . ويموز التعليل بالحكمة ان لم يكن الوصف منضبطا والحكمة هي التي لاجلها صار الوصف علة كذهاب العقل الموجب لجعل الاسكار علة . ويموز التعليل بالعلة المركبة عند الاكثرين كالقتل العمد العدوان

❁ الباب الثامن عشري التعارض والترجيح ❁

اتفق الا كثرون على التمسك بالترجيح * وانكره بعضهم وقال يلزم التخيير او التوقف ومذهبنا ومذهب الشافعي الترجيح بكثرة الادلة خلافا تقوم . واذا تعارض دليلان فالعمل بكل واحد منها من وجه اولي من العمل باحدهما دون الآخر . ويقع التعارض بين الخبرين فيرجح احدهما على الآخر اما من جهة الاسناد ككون

(١) مثاله العنب حين كونه عصيرا ليس بمسكولا حرام فقد اقرن

العدم بالعدم . واذا صار مسكرا صار حراما فقد اقرن الثبوت بالثبوت . فاذا تحلل لم يكن مسكرا ولا حراما فقد اقرن العدم بالعدم فهذا هو الدوران

الراوى احفظ او من جهة المتن ككونه سالما من الاضطراب وكذلك
يقع التعارض بين القياسين فيرجح احدهما على الآخر من جهة
العلة فيرجح ما علة مطردة منعكسة على ما ليس كذلك وقس عليه
❀ الباب التاسع عشر في الاجتهاد ❀^(١)

مذهب مالك وجهور العلماء وجوبه^(٢) لقوله تعالى « فاتقوا الله
ما استطعتم » وقال ابن القصار قال مالك يجب على العوام تقليد

(١) وهو استنفاغ الوسع في المطلوب لفة واستنفاغ الوسع في
النظر فيما يلحقه فيه لوم شرعى اصطلاحا (٢) قال القراني رحمه الله في الفصل
الثالث من هذا الباب من الاصل مانصه . افنى اصحابنا رحمهم الله بان العلم
على قسمين فرض عين وفرض كفاية . ففرض العين الواجب على كل احد
هو علمه بحالته التي هو فيها مثاله . رجل اسلم ودخل عليه وقت الصلاة فيجب
عليه ان يتعلم الوضوء والصلاة فان اراد ان يشتري طعاما لغذائه فلنا يجب
عليك ان تتعلم ما نعتده في ذلك . وكذا ان اراد الزواج وجب عليه ان
يتعلم حكمه فكل حالة يتصف بها يجب عليه ان يعلم حكم الله تعالى فيها
فعلى هذا لا ينحصر فرض العين في العبادات ولا في باب من ابواب الفقه
وعلى هذا يحمل قوله عليه الصلاة والسلام (طلب العلم فريضة على كل
مسلم) واما فرض الكفاية . فهو العلم الذي لا يتعلق بحالة الانسان فيجب
على الامة ان يكون منهم طائفة يتفقهون في الدين ليكونوا قدوة للمسلمين
حفظا للشرع من الضياع والذي يتعين لهذا من المسلمين من جاد حفظه وحسن
ادراكه وطايب سجيته وسريته ومن لا فلا اه ملخصا

المجتهدين في الاحكام^(١) كما يجب على المجتهدين الاجتهاد في اعيان
الادلة وهو قول جمهور العلماء خلافا لمعتزلة بغداد . وقال الجبائي
يجوز في مسائل الاجتهاد فقط « واتفقوا » على جواز الاجتهاد بعد
وفاته عليه الصلاة والسلام واما في زمانه فوقوه منه عليه الصلاة
والسلام قال به الشافعي وابو يوسف . وقال ابو علي وابو هاشم
لم يكن متعبدا به لقوله تعالى « ان هو الا وحي يوحى » وقال بعضهم
كان له عليه السلام ان يجتهد في الحروب والاراء دون الاحكام .
قال الامام وتوقف اكثر المحققين في الكل . واما وقوع الاجتهاد في
زمانه عليه الصلاة والسلام من غيره فقيل هو جائز في الحاضر
عنده والغائب عنه لقول معاز أجتهد

(١) قال امام الحرمين . انما يقلد العامي الائمة الذين لهم اتباع قد
طبقوا طبق الارض ودونوا مذاهبهم فايقت بها القلوب . وهذا جزم ابن
الصلاح في كتاب الفتيا قال التاج السبكي في منع الموانع — بعد نقل ما
تقدم — فعلى هذا ينحصر التقليد في الائمة الاربعة والادواعي واسمحن
وداود لان هؤلاء هم ذوو الاتباع ولا يثور اتباع قليلون جدا به بحروفه وقد
اشتهر . ان العامي لا مذهب له ومذهبه مذهب مفتيه . قال ابن القيم .
لان المذهب انما يكون لمن له نوع نظر واستدلال ويكون بصيرا بالمذاهب
علي حسبه او لمن قرأ كتابا في فروع ذلك المذهب وعرف فتاوى امامه واقواله
بخلاف من لم يتاهل لذلك انظر تلمته في اعلام الموقعين في الجزء الثاني
في الفائدة ٦٦ وحكي شيوع هذه الجملة ايضا العلامة ابن عابدين في حواشي

ورأيي : ^(١) « وشرائطه ان يكون عالماً بمعاني الالفاظ وعوارضها من التخصيص والنسخ واصول الفقه ومن كتاب الله تعالى ما يتضمن الاحكام وهي خمسمائة آية ^(٢) » ولا يشترط الحفظ بل العلم بمواضعها

مقدمة الدر « ١ » روى انه صلى الله عليه وسلم لما اراد ان يبعث معاذاً الى اليمن قال له كيف تقضي اذا غلبك قضاء قال اقضي بكتاب الله قال فان لم تجد في كتاب الله قال بسنة رسول الله قال فان لم تجد قال اجتهد رأيي ولا آلو فضرب صدره وقال الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضاه رسول الله » اخبره الامام احمد وابو داود والترمذي وغيرهم من حديث الحارث بن عمرو عن ناس من اصحاب معاذ عن معاذ قال الترمذي لا نعرفه الا من هذا الوجه وليس استاده بم متصل وقال ابو داود اكثر ما كان يحدثنا شعبة عن اصحاب معاذ ان رسول الله وقال مرة عن معاذ قال الدارقطني ارسله ابن مهدي وجماعات والمرسل اصح وقال ابن الجوزي في العمل المتناهي لا يصح وان كان الفقهاء كلهم يذكرونها في كتبهم ويعتمدون عليه وان كان معناه صحيحاً . وقد نوقش امام الحرمين في دعواه الاتفاق على صحته واستند ابو العباس ابن القاض في صحته الى تلقى ائمة الفقه والاجتهاد له بالقبول . قال وهذا القدر مغني عن مجرد الرواية وهو نظير اخذهم بمحدث لا وصية لو ارث مع كون راويه اسمعيل بن عياش اه من تخريج احاديث الرافعي الكبير للحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى

« ٢ » قال القرافي ، حصر المتعين في خمسمائة آية قاله الامام فخر الدين وغيره ولم يحصر غيرهم ذلك وهو الصحيح فان استنباط الاحكام اذا حقق لا يكاد تعري عنه آية . فان القصص ابعد الاشياء عن ذلك والمقصود منها الاتعاظ والأمر به . وكل آية وقع فيها ذكر عذاب او ذم على فعل كان ذلك دليل تحريم ذلك الفعل او مدحاً او ثواباً على فعل فذلك دليل طلب ذلك

لينظرها عند الحاجة اليها^(١) ومن السنة بمواضع احاديث الاحكام دون حفظها ومواضع الاجماع والاختلاف والبرائة الاصلية وشرائط الحد والبرهان والنمو واللغة والتصرف واحوال الرواة وقلد من تقدم في ذلك^(٢) ولا يشترط عموم النظر بل يجوز ان يحصل صفة الاجتهاد في فن دون فن وفي مسألة دون مسألة خلافا لبعضهم

قال الجاحظ^(٣) وعبد الله العنبري بتصويب المجتهدين في اصول الدين بمعنى نفي الاثم لا بمعنى مطابقة الاعتقاد واتفق سائر

الفعل وجوبا او ندبا. وكذلك ذكر صفات الله عز وجل والثناء عليه المقصود به الامر بتعظيم ما عظمه الله تعالى وان نثني عليه بذلك فلا يكاد نجد آية الا وفيها حكم. وحصرها في خمسمائة آية بعيد اه

«١» اي لان للدار على ان يكون بحيث يتيسر له ان يفهم منها ما يحتاج اليه من الاحكام حق. يتمكن بنفسه من التمييز بين الحق والباطل والصحيح والفاسد «٢» اي في احوال الرواة لبعد احوالهم عنا فيتميز التقليد لمن اطلع على حالهم لتعذر ذلك علينا «٣» ابو عثمان عمرو بن بحر البصري العالم المشهور صاحب التصانيف في كل فن له مقالة في اصول الدين واليه تنسب الفرقة المعروفة بالجاحظية من المعتزلة وكان تلميذ ابراهيم بن سيار المعروف بالنظام المتكلم المشهور. وانما قيل له الجاحظ لان عينيه كانتا جاحظتين والجحوظ النتوء. وكان يشكو من يتواطئون على الطعن فيه بمن ركب فهم الحسد اذا ابصروا تاليف المحكة المتقنة وما يستعملونه من الحيلة لاسقاطها اذا رآها موسومة به انظر كلامه عليه الرحمة في طليعة كتابه المحاسن والاضداد وكانت وفاته سنة ٢٥٥ بالبصرة وقد نيف على التسعين

العلماء على فسادهم . واما في الاحكام الشرعية فاختلفوا هل الله تعالى في نفس الامر حكم معين في الوقائع ام لا والثاني قول من قال كل مجتهد مصيب وهو قول جمهور المتكلمين ومنهم الاشعري والقاضي ابو بكر منا وابو علي وابو هاشم من المعتزلة . والمنقول عن مالك ان المصيب واحد واختاره الامام وقال الامام عليه دليل ظني ومخالفه معذور والقضاء لا ينقض به . انا ان الله شرع الشرائع لتحصيل المصالح الخالصة او الراجحة او دوز المفسدات الخالصة او الراجحة ويستحيل وجودها في النقيضين فبتحد الحكم . واحتج القائلون بان كل مجتهد مصيب بالاعتقاد الاجماع على ان المجتهد يجب عليه ان يتبع ما غلب على ظنه ولو خالف الاجماع وكذلك كل من قلده . ولا نفي بحكم الله تعالى الا ذلك . ولا يجوز التقليد في اصول الدين لمجتهد ولا لعوام عند الجمهور لقوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم « ولعظم الخطأ والخطر في جانب الربوبية بخلاف الفروع فانه ربما كفر في الاول ويثاب في الثاني جزما

❀ الباب العشرون في جميع ادلة المجتهدين ❀

وهي تسعة عشر (١) الكتاب . والسنة . واجماع الامة . واجماع اهل المدينة . والقياس . وقول الصحابي . والمصلحة المرسلة (٢)

(١) الاستقراء ناقص كما سنوضحه (٢) اي المطلقة كما يدل على

اعتبارها او الغائها ويعبر عنها الحناية بالاستصلاح اي اتباع المصلحة

والاستصحاب^(١) والبراءة الاصلية^(٢) والعادات^(٣) والاستقراء^(٤) وسد
الذرائع^(٥) والاستدلال^(٦) والاستحسان^(٧) والاخذ

(١) اي باقسامه وهي استصحاب العدم الاصل وهو نفي ما نقاه العقل ولم يثبت به الشرع كوجوب صوم رجب . واستصحاب المموم او الصبي الى ورود الغيرة له من محض او ناسخ . واستصحاب ما دل الشرع على ثبوته لوجود سببه كثبوت الملك بالشراء (٢) وهي عدم الحكم على الشيء بنفي او اثبات فهو دليل على الحكم بالنفي (٣) جمع عادة ومثاله بدخول الحمام بلا تعيين اجرة وزمن المكث فيه وقدره او كشرب الماء من السقاء بلا تعيين قدره مع اختلاف احوال الناس في استعمال الماء . (٤) اي بالجزئي على الكلي بان يتبع جزئيات كلي ليثبت حكمها له . ثم ان كان تاما بان كان بكل الجزئيات الا صورة النزاع فهو دليل قطعي في اثبات الحكم في صورة النزاع عند اكثر العلماء . وان كان ناقصا بان كان باكثر الجزئيات الخالي عن صورة النزاع فظني فيها لا قطعي لاحتمال مخالفتها للمستقر . ويسمى هذا عند الفقهاء الحاق الفرد النادر بالاهم الاغلب . قاله القاضي ذكره في شرح لقطعة المجلان (٥) جمع ذريعة بذال معجزة وعين . مهملة كوسيلة وزنا ومعنى . ويعبر عن ذلك بالاستصلاح وبالمناسب المرسل ايضا (٦) وهو دليل ليس بنهي من كتاب او سنة ولا اجماع ولا قياس شرعي . فيدخل فيه القياس الافتراضي والاستثنائي . وقولهم الدليل بهتضي ان لا يكون الامر كذا خوفا في كذا بمعنى مفقود في صورة النزاع فتبقي هي على الاصل الذي اقتضاه الدليل . وقياس العكس وهو اثبات عكس حكم شيء . مثله لنا كسهما في العلة كما في خير . اياقي احدنا شهوته وله فيها اجر قال : ارايت لو وضعها في حرام اكان عليه وزر . وعدم وجدان دليل الحكم . اه ذكره يا (٧) قال الكرخي . هو العدول عما حكم به . في نظائر مسئلة الى خلافه لوجه اقوى منه ويسمى القياس الخفي وتفصيله

بالاخف^(١) والعصمة^(٢) واجماع اهل الكوفة^(٣) واجماع العترة^(٤) واجماع

في مباحث القياس من اصول الحنفية (١) وهو الاخذ باقل ما قيل - كما قيل في دية الذمي انها مساوية لدية المسلم وقيل نصفها وقيل ثلثها وبه اخذ الشافعي لكونه مجمعا عليه وما زاد مني بالبراءة الاصلية وهذا حيث لا دليل سواء والاخذ بالاكثر كما في غسلات ولوغ الكلب قيل ثلاث وقيل سبع ودل عليه خبر الصحيحين فاخذ به

(٢) على حذف مضاف ان اريد بها المفعول اي قول المعصوم او مضافين ان بقيت على مصدريتها اي قول ذي العصمة اي فانه بنفسه حجة عند ابن عمر ان وتوقف فيه الشافعي احتج من جوزه باية (الا ما حرم اسرائيل على نفسه) فاقرار ما حرمه على نفسه دليل على انه ماذون له في التحريم للعصمة والمراد من المعصوم ما يشمل النبي ومن كان على قدمه قال السبكي . في هذا المبحث مسألة يجوز ان يقال النبي او عالم احكم بما تشاء فهو صواب ويكون مدركا شرعيا ويسمى التفويض الخ «٣» احتج به بعضهم لكثرة من وردها من الصحابة عليهم الرضوان كما قاله مالك في المدينة (٤) العترة لغة نسل الرجل وعشيرته الا دنون والمراد عنترته عليه السلام واجماهم حجة عند الشيعة ولا يشترط في الاجماع عندهم كون المجمعين كلهم من العترة فيمكن وجود الامام معهم واعلم ان الزركشي ذكر في لقطه العجلان من الادلة اجماع المصريين البصرة والكوفة واجماع الحرمين واجماع العشرة واجماع الامم السالفة عند الاسفرايني . والاقتدار - اي بين جملتين فانه يقتضى التسوية في الحكم بينهما عند المزني وايي يوسف . والاستدلال على انتفاء الشيء بانتفاء دليله عند الاسفرايني . ومفهوم القلب عند جماعة . وحكم العقل عند المعتزلة . والماتف اي الصوت المعلوم صدقه . والالهام اي الايقاع في القلب . وشرع من قبلنا . فهذه الاحدى عشرة مع ماعده القراني ثلاثون دليلا .

الخلفاء الاربعة . (تنبيه) ينقل عن مذهبنا ان من خواصه اعتبار العادات والمصلحة المرسله وسد الذرائع وليس كذلك اما العرف فمشاركين المذاهب ومن استقرأها وجدتم يصرحون بذلك فيها واما المصلحة المرسله فغيرنا يصرح بانكارها ولكنهم عند التفرع تجدهم يعملون بمطلق المصلحة ولا يبالون انفسهم عند الفروق والجوامع بايداء الشاهد لها بالاخبار بل يعتمدون على مجرد المناسبة وهذا هو المصلحة المرسله . واما الذرائع فقد اجتمعت الامة على انها ثلاثة اقسام . احدها معتبر اجماعا كحفر الآبار في طريق المسلمين والقاء السم في اطعمتهم وسب الاصنام عند من يعلم من حاله

ويؤخذ من المنهاج والجامع وغيرهما زيادة على ما عددنا وهو . التحرر . والعرف . والتعامل . والعمل بالظاهر او الاظهر . والاخذ بالاحتياط . والقرعة . ومذهب كبار التابعين . والعمل بالاصل . ومعقول النص . وشهادة القلب . وتحكيم الحال . وعموم البلوى . والعمل بالشبهين . ورويا النبي صلوات الله عليه وسلامه والاخذ بما يسر ما قيل والاخذ بما كثر ما قيل واجماع الصحابة وحدهم وقول الخلفاء الاربعة اذا اتفقوا . وقول الصحابي اذا خالف القياس . والرجوع الى المنفعة والمضرة ذهابا الى ان الاصل في المنافع الاذن وفي المضار المنع . والقول بالنصوص والاجماع في العبادات والمقدرات و باعتبار المصالح في المعاملات و باقي الاحكام عند الطوفي . فهذه احد وخمسون دليلا وقد اربت على ما كنا سبرناه في حواشي رسالة الطوفي لما جدد بحمده تعالى من الشور « قل رب زدني علما » نعم مرجع الكل في الحقيقة الى الاصليين الكريمين الكتاب والسنة كما نقله الزركشي عن الرافعي

انه يسب الله تعالى حينئذ وثانيها ملغي اجماعا كزور العنب فانه لا يمنع خشية الخمر

وثالثها مختلف فيه كبيع الآجال اعتبرنا نحن الذريعة فيها وخالفنا غيرنا فحاصل القضية انا قلنا بسد الزريعة اكثر من غيرنا لا انها خاصة بنا . واعلم ان الذريعة كما يجب سدها يجب فتحها وبكره ويندب ويباح فان الذريعة هي الوسيلة فكما ان الوسيلة المحرم محرمة فوسيلة الواجب واجبة كالسعي للجمعة والحج

ومما ورد على مالك مخالفته الحديث بيع الخيار مع روايته له وهو مبيع متسع . ومسلك غير ممنوع . فلا يوجد عالم الا وقد خالف ادلة كثيرة ولكن لمعارض راجع عليها عند مخالفتها . وكذلك ترك مالك هذا الحديث لمعارض راجع وهو عمل اهل المدينة فليس هذا بابا اخترعه . ولا بدعا ابتدعه ^(١) والحمد لله وحده وصلى الله على نبيه

(١) مقصود القرافي رحمه الله بذلك الاعتذار عما ورد على الامام مالك رحمه الله مما ذكره بان تركه لهذا الحديث لما راه ارجح منه وهو عمل اهل المدينة وقد وجه ذلك الامام الشاطبي في الموافقات في المسئلة (١٢) من كتاب الادله الشرعية في الجزء الثالث مما لا يستغنى عنه وملخصه . ان العمل المستمر مأخوذ عن العمل المستمر في الصحابة ولم يستمر فيهم الا وهو مستمر في عمل الرسول عليه الصلاة والسلام او في قوة المستمر . وما جرى عليه العمل وثبت مستمرا أثبت في الاتباع واولى ان يرجع اليه اه

محمد وآله وصحبه وسلم . قال مختصره . حرر في مدينة دمشق ^(١)

(١) بفتح الميم وقد تكسر كما هو المشهور على الالسنه قال ابن جبير
الاندلسي الرحالة في وصفها . اما دمشق فهي جنة المشرق . ومطلع نورها
المشرق . تحلب بازاهير الرياحين . وحلت من موضع الحسن بالمكان المكين .
وقد صنفت في محاسنها وما آثرها مصنفات . مطولات ومختصرات . والحمد لله
الذي بنصته تم الصالحات . وقد تم تحرير هذه التعليقات . في اوائل شوال
عام (١٣٢٤) بدمشق الشام بقلم الحقير جمال الدين القاسمي ومجموعها مستمد
من شرح الامام القرافي رحمه الله لاصله المطبوع سنة « ١٣٠٧ » فجزاه الله
خير الجزاء آمين

السعيد



صحيحة

فهرست مختصر التنقيح

- ٤١ الباب الاول في الاصطلاحات
- ٤٤ الباب الثاني في معاني حروف يحتاج اليها الفقيه
- ٤٤ الباب الثالث في تعارض مقتضيات الالفاظ
- ٤٥ الباب الرابع في الاوامر
- ٤٦ الباب الخامس في النواهي
- ٤٧ الباب السادس في العمومات
- ٤٨ الباب السابع في تخصصات العام
- ٥٠ الباب الثامن في الاستثناء
- ٥٣ الباب التاسع في الشرط
- ٥٤ الباب العاشر في المطلق والمقيد
- ٥٥ الباب الحادى عشر في دليل الخطاب وهو مفهوم المخالفة
- فرحات
- ٥٦ الباب الثاني عشر في المجمل والمبين
- ٥٨ الباب الثالث عشر في فعله عليه الصلاة والسلام
- ٥٨ الباب الرابع عشر في النسخ
- ٦١ الباب الخامس عشر في الاجماع
- ٦٢ الباب السادس عشر في الخبر
- ٦٦ الباب السابع عشر في القياس
- ٦٨ الباب الثامن عشر في التعارض والترجيح
- ٦٩ الباب التاسع عشر في الاجتهاد
- ٧٣ الباب العشرون في جميع ادلة المجتهدين

كِتَابُ



قواعد الاصول . ومعاهد القصول

مختصر

تحقيق الامل . في علي الاصول والجدل

تأليف

العالم الاوحد صفي الدين البغدادي الحنبلي

علق عليه ما يشرح مهماته

ترجمة المؤلف من طبقات الخنابلة للعلمي

عبد المؤمن بن عبد الحق بن عبد الله البغدادي الفقيه الامام
الفرضي المتفنن الشيخ صفي الدين ابو الفضائل ابن الخطيب كمال الدين .
كان والده خطيبا يجامع ابن المطلب ببغداد احتسابا . ولد الشيخ صفي الدين
سنة (٦٥٨) ببغداد وسمع الحديث بها و بدمشق وبمكة . وتفقه وبرع ومهر
في الفنون الرياضية . واشتغل بعد التفقه بالاعمال الدبوانية مدة ثم اقبل على
العلم مطالعة وكتابة وتصنيفا وتدرسا واشتغالا واثناء الى حين موته وكتب
الكثير بخطه الحسن وكان ذا ذهن حاد وذكاء وفطنة . واقبل اخيرا على

التصنيف فصنف في علوم كثيرة واختصر كتباً كثيرة . اختصر تاريخ الطبري . ومنهاج السنة لابن تيمية . ومعجم البلدان . وشرح الحرر في الفقه في نحو ست مجلدات . وله تسهيل الوصول . في علم الاصول . وتحقيق الاصل في علي الاصول والجدل . ومختصره قواعد الاصول . وهو هذا الكتاب . وله غير ذلك وعني بالحدث فنسخ واستنسخ كثيراً من اجزائه وخرج لنفسه معجماً لشيوخه استعان في معرفة احوال الشاميين منهم بالذهبي والبرز الى . وحدث به وبكثير من مسموعاته . وسمع منه خلق كثير . واجاز لابن رجب . ودرس بالمدرسة الشريفة للعبادة . وكان ذا اخلاق حسنة . وحسن هيبة وشكل . عظيم الحرمه شريف النفس . منفرداً في بيته . لا يشئ الاكابر ولا يحاطهم ولا يزاحمهم في المناصب بل الاكابر يترددون اليه . وقد نهى اصحابه عن السعي له في تدريس المستنصرين ولم يتعرض لها مع تمكنه من ذلك . وله شعر كثير جيد . وتفرغ في وقته ببغداد في علي الفرائض والحساب . وكان راي الشيخ تقي الدين ابن تيمية بدمشق واجتمع معه . وكان من محاسن زمانه في بلده . ومن نظمته

لا ترج غير الله سبحانه * واقطع عرى الآمال من خلقه
لا تطلبن الفضل من غيره * واخضن بياه الوجه واستبقه
فالرزق مقسوم وما لاصري * سوى الذي قدر من رزقه
والنقر خبر للفتى من غني * يكون طول الدهر في رقه
توفي سنة (٧٣٩) ودفن بمقبرة الامام احمد رحماً الله تعالى انتهى
كلام الطيحي ورايت على اصل هذا الكتاب في مدح مؤلفه ما مثله
صفي الدين قد الفت كتباً * نفعت الناشئين بها سنه
وصار المنتهي بالفكر فيها * له بناء يسود به البريه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمد الله على إحسانه وأفضاله . كما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله .
 وأصلي على نبيه المكمّل بإرساله . المؤيد في أقواله وأفعاله . وعلى جميع صحبه
 وآله . هذه قواعد الاصول ومعاهد الفصول من كتابي المسمّى « بتحقيق
 الأمل » مجرّدة عن الدلائل . من غير إخلال بشيء من المسائل .
 تذكرة للطالب المستبين . وبصيرة للراغب المسنعين . وبالله استعين .
 وعليه اتوكل وهو حسي ونعم المعين . « أصول الفقه » معرفة
 دلائل الفقه إجمالاً . وكيفية الاستفادة منها . وحال المستفيد ^(١) وهو
 المجتهد . والفقه لغة : الفهم ^(٢) واصطلاحاً معرفة أحكام الشرع المتعلقة
 بأفعال العباد . والأصل : ما ينبغي عليه غيره . فاصول الفقه أدلته
 والغرض منه : معرفة كيفية اقتباس الأحكام والأدلة وحال
 المقتبس . وذلك ثلاثة أبواب

الباب الأول في الحكم ولوازمه

« الحكم » قيل فيه حدود أسلمها من النقض والاضطراب ^(٣)

(١) هذا حد لأصول الفقه من حيث هو مركب لفظي . وقوله بعد .
 والفقه الفهم الخ تعريف لهذا للركب باعتبار كل من مفرداته (٢) ومنه
 قوله تعالى (ولكن لا تفقهون) أي لا تفهمون (٣) يشير بلفظ

انه قضاء الشارع على المعلوم بامر ما نطقا او استنبطا
« والحاكم » هو الله سبحانه وتعالى لا حاكم سواه . والرسول
مبلغ ومبين لما حكم به . والمحكوم عليه : الانسان المكلف . والاحكام
قسمان تكليفية وهي خمسة « واجب » يقتضي الثواب على الفعل
والعقاب على الترك . وينقسم من حيث الفعل . الى معين لا يقوم
غيره مقامه كالصلاة والصوم ونحوهما . والي مبهم في اقسام محصورة
يجزئ واحد منها كخصال الكفارة . ومن حيث الوقت . الى مضيق
وهو ما تعين له وقت لا يزيد على فعله كصوم رمضان . والي موسع
وهو ما كان وقته المعين يزيد على فعله كالصلاة والحج فهو مخير في
الايان به في احد اجزائه . فلو اخر ومات قبل ضيق الوقت لم
يغفر له . بعض لجواز التأخير بخلاف ما بعده . ومن حيث الفاعل . الى فرض
عين وهو ما لا تدخله الثبابة مع القدرة وعدم الحاجة كالعبادات
الخمسة وفرض كفاية وهو ما يسقطه فعل البعض مع القدرة وعدم
الحاجة كالعيد والجنابة . والفرض منه وجود الفعل في الجملة فلو
تركه الكل اثم القوات الفرض . وما لا يتم الواجب الا به . اما غير
مقدور للمكلف كالقدرة واليد في الكتابة واستكمال عدد الجمعة
فلا حكم له . واما مقدور كالسعي الى الجمعة وصوم جز من الليل
وغسل جز من الراس فهو واجب لتوقف التمام عليه . فلو اشتبهت

اخته باجنية او ميتة بمذكاة وجب الكف تخرجان من موافقة الحرام^(١)
فلو وطئ واحدة او اكل فصادف المباح لم يكن موافقاً للحرام باطنا
لكن ظاهراً لفعل ما ليس له

« ومندوب » وهو ما يقتضي الثواب على الفعل لا العقاب
على الترك وبمعناه المستحب والسنة * وهي الطريقة والسيرة * لكن
تختص بما فعل للمتابعة فقط * والنفل وهو الزيادة على الواجب .
وقد سمي القاضي ما لا يتميز من ذلك كالطائفة في الركوع والسجود
واجبا بمعنى انه يثاب عليها ثواب الواجب لعدم التميز . ومخالفه
ابو الخطاب . والفضيلة والافضل كالمندوب

الى الالهراض عن التوسع في هذه الالفاظ الاصطلاحية والمنافسة في اوضاعها
فكم باعدت عن الموضوع وحالت دون المشروع . مع ان واصفها انما حددوها
لتضييق بها المعاني ويسهل تناولها والوصول اليها . على ان الحد الحقيقي هو يصح
عزيز كما اشار اليه الغزالي في محك النظر ولذلك كان الرسمى اقل مؤنة
والامر فيه سهلاً . وهو الاكثر في المعرفات وقد قال ابن هاشم في النكت .
ان حدود النجاة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقية يراد بها الكشف التام
عن حقيقة المحدود وانما الغرض بها تمييز الشيء ليعرف انه صاحب هذا الاسم
وهذا الغرض لا يخل به استعمال الجنس البعيد ونحوه مما يحتز به اهل
العقليات اه . ولعلماء الميزان خلاف في ان مثل هذه التعاريف حدود او
رسوم راجعة في فن (قاطيغورياس)

(١) اي تجنبنا للخرج في مواقيعه قال في المفصل . نفعل يأتي بمعنى التجنب
كقولك تحوب وتاهم وتهمجد وتخرج اي تجنب الحوب والاثم والمجود والخرج اه

«ومحظور» وهو لغة المنوع* والحرام بمعناه وهو ضد الواجب ما يعاقب على فعله ويثاب على تركه فلذلك يستحيل كون الشيء الواحد بالعين واجبا حراما كالصلاة في الدار المنصوبة في اصح الروايتين^(١) وعند من صححها^(٢) النهي اما ان يرجع الى ذات المنهي عنه فيضاد وجوبه او الى صفة كالصلاة في السكر والحيض والا ما كن السبعة^(٣) والاقوات الخمسة فسماه ابو حنيفة فاسدا. وعندنا وعند الشافعي انه من القسم الاول لان المنهي عنه نفس هذه الصلاة ولذلك بطلت. اولا الى واحد منها كلبس الحرير فان المصلي فيه جامع بين القرية والمكروه بالجهتين فتصح «ومكروه» وهو ضد المندوب ما يقتضى تركه الثواب ولا عقاب على فعله كالمنهي عنه نهى تنزيه

(١) اي لانه لا يجوز ان يكون الشيء الواحد مأمورا به منهيًا عنه لان كونه مأمورا به يستلزم نفي الحرج وكونه منهيًا عنه يستلزم ثبوت الحرج والجمع بينهما محال فان شغل الحيز جزء من ماهية الصلاة وهو منهي عنه والامر بالصلاة امر باجزائها فيلزم الامر بذلك الشغل والنهي عنه وهو محال (كذا في مبادي الاصول) (٢) اي الصلاة في الدار المنصوبة قال النهي اما الخ (٣) هي السبع المروية عند الترمذي وابن ماجه عن ابن عمر قال (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصلي في سبع مواطن المزابلة والمجزرة والمقبرة وقارة الطريق وفي الحمام وفي معاطن الابل وفوق ظهر بيت الله) ذهبت الحنابلة الى انه لا تصح الصلاة فيها بلا عذر فرضا او نقلا (كما في زاد المستقنع) وغيرهم الى الكرامة فيها

«ومباح» * والجائز والحلال بمعنى * وهو ما لا يتعلق
 بفعله او تركه ثواب ولا عقاب . وقد اختلف في حكم الاعيان
 المنتفع بها قبل الشرع فعند ابي الخطاب والتميمي الاباحة كابي حنيفة
 فلذلك انكر بعض شرعيته . وعند القاضي وابن حامد ^(١) وبعض
 المعتزلة الحظر . وتوقف الخرزى ^(٢) والا كثرون . ووضعينة ^(٣) وهي اربعة
 « احدها ما يظهر به الحكم » وهو نوعان علة . اما عقلية ^(٤) كالكسر
 للانكسار . او شرعية قيل انها المعنى الذي علق الشرع الحكم عليه .
 وقيل الباعث له على اثباته وهذا اولى . وسبب وقد استعمله الفقهاء
 فيما يقابل المباشرة كالخضر مع التردية وفي علة العلة كالرمي في القتل
 للموت وفي العلة بدون شرطها كالنصاب بدون الحول . وفي العلة
 نفسها كالقتل للقصاص ولذلك سموا الوصف الواحد من اوصاف
 العلة جزاء السبب

(١) هو الحسن بن حامد بن علي ابو عبد الله البغدادي امام الحنابلة
 في زمانه ومفتيهم له المصنفات في العلوم المتنوعات . كان ينسخ بيده ويقتات
 من اجرته فسمي (ابن حامد الوراق) لذلك وكان كثير اما ياكل الباقلاء
 بدون دهن وبالعكس وكان كثير الحج توفي قافلا من مكة سنة (٤٠٣)
 كذا في طبقات الحنابلة (٢) بخاء معجمة ثم راء مهمل ثم زاي نسبة الى الخرز
 بفتح تين (ما ينظم) وهو ابو الحسن عبد العزيز بن احمد الخرزى الفقيه
 الظاهري (كذا في مختصر الروضة وتاج العروس) (٣) عطف على قوله
 تكليفية (٤) وهي ما اوجب الحكم العقلي لذاته

ومن توابعهما^(١) الشرط وهو ما يتوقف على وجوده اما الحكم
كالا حصان للرجم ويسمى شرط الحكم . او عمل العلة وهو شرط
العلة كالا حصان مع الزنا فيفارق العلة من حيث انه لا يلزم الحكم
من وجوده . وهو عقلي كالخياة للعلم ولغوي كالمقترن بحرقه^(٢)
وشرعي كالطهارة للصلاة والمانع عكسه وهو ما يتوقف السبب
او الحكم على عدمه فمانع السبب كالدين مع ملك النصاب ومانع
الحكم وهو الوصف المناسب لنقيض الحكم كالمعصية بالسفر المنافي
للترخص . ثم قيل هما من جملة السبب لتوقفه على وجود الشرط وعدم
المانع . وليس بشي

« الثاني الصحيح » وهو لغة المستقيم واصطلاحا في العبادات
ما اجزاء واسقط القضاء وعند المتكلمين ما وافق الامر^(٣) وفي العقود
ما افاد حكمه المقصود منه^(٤) والفاسد لغة المختل واصطلاحا ما ليس
بصحيح . ومثله الباطل . وخص ابو حنيفة باسم الفاسد ما شرع

(١) اى العلة والسبب «٢» اى حروف الشرط من نحو ان واذا في
نحو ان دخلت الدار فانت طالق «٣» اى امر الشرع وجب القضاء ام لا
فصلاة من ظن انه متطهر وليس كذلك صحيحة عند المتكلمين لموافقتها امر
الشرع بالصلاة على حسب حاله غير صحيحة عند الفقهاء لكونها غير مسقطه
للقضاء كذا في حواشي المرواة «٤» اى ثمراته المطلوبة شرعا كالباع للملك

بأصله ومنع بوصفه^(١) والباطل ما منع بهما . وهو اصطلاح . والنفوذ لغة المجاوزة واصطلاحاً التصرف الذي يقدر متعاطيه على رفعه . وقيل كالصحيح . والاداء فعل الشيء في وقته . والاعادة فعله ثانياً لحلل او غيره . والقضاء فعله بعد خروج وقته وقيل الاصوم الحائض بعد رمضان وليس بشئ^(٢)

« الثالث المنعقد » وأصله الاتفاق واصطلاحاً ما ارتباط بين قولين مخصوصين كالإيجاب والقبول او اللزوم كانعقاد الصلاة والنذر بالدخول وأصل اللزوم الثبوت . واللازم ما يمتنع على أحد المتعاقدين فسخه بمفرده . والجائز ما لا يمتنع . والحسن ما لفاعله ان يفعل . والقيح ما ليس له

« الرابع العزيمة والرخصة » وأصل العزيمة القصد المؤكد والرخصة السهولة واصطلاحاً العزيمة الحكم الثابت من غير مخالفة دليل شرعي . والرخصة استباحة المحظور مع قيام مسبب الحظر . وقيل

« ١ » اي لم يشرع بسبب وصفه كصوم الايام المنهية والبيع وقت النداء وقوله والباطل ما منع بهما اسم لم يشرع بسببهما « ٢ » قال في مختصر الروضة : وقيل لا يسمى قضاء ما فات لعذر كالحائض والمريض والمسافر يستدركون الصوم لعدم وجوبه عليهم حال العذر بدليل عدم عصيانهم لو ماتوا فيه ورد بوجوب نية القضاء عليهم اجاعاً ونقول عائشة « كنا نحيض فنؤمر بقضاء الصوم » وبان ثبوت العبادة في الذمة كدين الآدمي غير مجتمع فكلامها يقضى اه

ما ثبت على خلاف دليل شرعي لمعارض راجح كتييم المريض
لمرضه واكل الميتة للمضطر لقيام سبب الحظر لوجود الماء وخبث
المحل^(١) والعرايا من صور المزابنة

(الشيخ)

الباب الثاني في الادلة

اصل الدلالة الارشاد واصطلاحا قيل ما يتوصل به الى معرفة
ما لا يعلم في مستقر العادة اضطراب^(٢) علما او ظنا. والدليل يراد به
اما الدال كدليل الطريق او ما يستدل به من نص او غيره^(٣)
ويرادفه الفاظ منها البرهان والحجة والسلطان والآية وهذه
تستعمل في القطعيات وقد تستعمل في الظنيات * والامارة^(٤)

«١» عطف على نيم والظرف بعده حال اي كائنة من صور والمزابنة
بيع الرطب في رؤس النخل بالتمر ولما نهى عنها لما يقع فيها من الغبن والجهالة
رخص في العرايا * وهو ان من لا نخل له من التقواء يدرك الرطب ولا
نقد يبيده يشتري به الرطب لعياله ولا نخل له يطعمهم منه ويكون قد فضل
له من قوته تمر فيجيء الى صاحب النخل فيقول له بعني تمر نخلة او نخلتين
بخرصهما من التمر فيعطيه ذلك الفاضل من التمر بثمر تلك النخلات ليصيب
من رطبها مع الناس فرخص فيه اذا كان دون خمسة اوسق . والعرايا جمع
عريّة فعيلة بمعنى مفعول من عراء يعروه اذا قصده وبمعنى فاعلة من عرّى
يعرى اذا خلع ثوبه كأنها عريت من جملة تحريم المزابنة اي خرجت . كذا
في النهاية «٢» مفعول يعلم وقوله علما مفعول معرفة اي يتوصل به الى معرفة
علم او ظن لما لا يعلم ضرورة «٣» اي فالدليل فعيل بمعنى فاعل او مفعول
«٤» بفتح الهزة واما الامارة بمعنى السلطة فكسر الهزة وقد تفتح ايضا

والعلامة وتستعمل في الظنيات فقط . واصول الادلة اربعة
 (الكتاب . السنة . والاجماع) وهي سمعية . ويتفرع عنها
 القياس والاستدلال (والرابع عقلي وهو استحباب الحال) في النفي
 الاصيل الدال على براءة الذمة . فالكتاب كلام الله عز وجل وهو
 القرآن المتلو بالاسنة المكتوب في المصاحف المحفوظ في الصدور
 وهو كغيره من الكلام في اقسامه فمنه حقيقة وهي اللفظ المستعمل
 فيما وضع له . ومجاز وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له على
 وجه يصح (كجناح الذل) و (يريد ان ينقض) ومنه ما
 استعمل في لغة اخرى وهو العرب كناشئة الليل وهي حبشية
 والمشكاة هندية والاستبرق فارسية ^(١) قال القاضي الكل عمري
 (وفيه محكم ومتشابه) قال القاضي المحكم المفسر . والمتشابه
 المجمل . وقال ابن عقيل المتشابه ما ينمض علمه على غير العلماء
 المحققين كالايات المتعارضة وقيل الحروف المقطعة . وقيل المحكم
 الوعد والوعيد والحرام والحلال . والمتشابه القصص والامثال
 والصحيح ان المتشابه ما يجب الايمان به ويحرم تأويله

كما في القاموس

١٥ يتوقف الجزم بذلك على مراجعة قواميس اللغات الاعجمية التي

صنفها ذووها للكشف عن موادها فننظرن

كآيات الصفات^(١) والسنة ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم
من قول غير القرآن او فعل او تقرير . (فاقول) حجة قاطعة يجب
على من سمعه العمل بمقتضاه لدلالة المجزئ على صدقه . (واما الفعل)
فما ثبت فيه امر الجبلية كالقيام والقعود وغيرها فلا حكم له . وما
ثبت خصوصية به كقيام الليل فلا شركة لغيره وما فعله بيانا اما
بالقول كقوله : صلوا كما رايتموني اصلي : او بالفعل كقطع السارق
من الكوع فهو معتبر اتفاقا في حق غيره . وما سوى ذلك فالشريك .
فان علم حكمه من الوجوب والاباحة وغيرهم فكذلك اتفاقا . وان
لم يعلم ففيه روايتان . احدهما ان حكمه الوجوب كقول ابي حنيفة

(١) روى الحافظ الذهبي عن ابي القاسم هبة الله اللاكثي والشيخ
موفق الدين المقدسي وغيرها بالاسناد عن عبد الله الدبوسي قال سمعت
محمد بن الحسن يعني صاحب ابي حنيفة رضي الله عنهما * يقول اتفق
الفقهاء كلهم من المشرق الى المغرب على الايمان بالقران والاحاديث التي
جاء بها الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صفة الرب عز وجل
من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه فمن فسر شيئا من ذلك فقد خرج مما
كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وفارق الجماعة لان وصفه بصفة لا شيء
اه كلام الامام محمد رحمه الله وقال امام الحرمين - ذهب ائمة السلف الى
الانكشاف عن التاويل واجراء الظواهر على مواردنا وتقويض معانيها الى
الرب عز وجل * قال * وهو الذي تدين الله به اه يعني مذهب السلف
وسيفي المرأة واصلها المرفاة مانصه - وحكم المشابهة اعتقاد حقيقة المراد
والامتناع عن التاويل وهذه طريقة السلف ومذهب عامة اهل السنة والجماعة اه

وبعض الشافعية . والاخرى النذب لثبوت رجحان الفعل دون
 المنع من الترك^(١) وقيل الاباحة وتوقف المعتزلة للتعارض والوجوب
 احوط (واما تقريره) وهو ترك الانكار على فعل فاعل . فان علم
 علمه ذلك كالذي على فطره رمضان فلا حكم له والادل على الجواز .
 ثم العالم بذلك منه^(٢) بالمباشرة اما بسماع القول او رؤية الفعل او التقرير
 قاطع به . وغيره انما يصل اليه بطريق الخبر عن المباشر فينفوت في
 قطعيته بتفاوت طريقه . لان الخبر يدخله الصدق والكذب ولا
 سبيل الى القطع بصدقه لعدم المباشرة . والخبر ينقسم الى متواتر وآحاد
 (فالتواتر) اخبار جماعة لا يمكن تواطؤهم على الكذب
 وشروطه ثلاثة . امتناده الى محسوس كسمعت او رأيت لا الى

(١) قد اشار الى مسألة في التروك الامام ابن دقيق العيد في شرح
 العمدة استفاد منها قاعدة فيها قال في شرح حديث (كان يسبح على ظهر
 راحلته غير انه كان لا يصلي عليها المكتوبة) قد يتمسك به في ان صلاة
 الفرض لا تؤدي على الراحلة وليس بقوي في الاستدلال لانه ليس فيه
 الا ترك الفعل المخصوص وليس الترك بدليل على الامتناع وكذا الكلام
 في حديث (الا الفرائض) فانه انما يدل على ترك هذا الفعل وترك الفعل
 لا يدل على امتناعه كما ذكرناه ثم قال وقد يقال ان ترك الصلاة لما على
 الراحلة دائما مع فعل التوافل عليها يشعر بالفرقان بينهما في الجواز وعدمه اه
 ملخصا (٢) اي من النبي صلى الله عليه وسلم وهذا شروع في تقسيم العلم
 بالسنة الى قطعي وغيره وتوصل الى تقسيم مقدمة بديهية واسلوب انفراد به رحمه الله

اعتقاد . واستواء الطرفين والواسطة في شرطه^(١) والعدد . فقليل اقله
اثنان وقيل اربعة وقيل خمسة وقيل عشرون وقيل سبعون وقيل
غير ذلك . والصحيح لا ينحصر في عدد بل متى اخبر واحد بعد
واحد حتى يخرجوا بالكثرة الى حد لا يمكن تواطؤهم على الكذب
حصل القطع بقولهم . وكذلك يحصل بدون عدالة الرواة واسلامهم
لقطعنا بوجود مصر . ويحصل العلم به . ويجب تصديقه بمجرد .
وغيره بدليل خارجي . والعلم الحاصل به ضروري عند القاضي
ونظري عند ابي الخطاب . وافادة العلم في واقعة لشخص بدون
قرينة افادة في غيرها لشخص آخر^(٢) (والاحاد) ما لم يتواتر

(١) اراده بشرطه هو الشرط المذكور اولاهو العلم الضروري المستند الى المحسوس
(٢) اوضحها الفناي في فصول البدائع بقوله : قال القاضي وابو الحسين
كل خبر افاد علما بواقعة لشخص فمثله يفيد علما باخري لا آخر . والصحيح ان
ذلك عند تساوي الخبرين بحسب القرائن اللازمة من كل وجه اه
(٣) اي القطع لا يحصل به اي لا يفيد . ولذا قال العلامة الفناي
في فصول البدائع : ولا يفضل جاحد الاحاد . وفي نور الانوار على المنار .
تارك العمل باخبار الاحاد بطريق التاويل بان يقول هذا الخبر ضعيف
او غريب او يخالف للكتاب لا يفسق فيه لان هذا ليس للهوى والشهوة بل
بما توارثه العلماء لاجل الدقة والفتانة اه وبه يجاب عما يمر بقارئ شرح
الجزاري من مناقشة الصحب رضي الله عنهم فمن بعدهم في كثير من المروي
احادا اما بالنكاره راسا او تاويله بان مراجعه دقة النظر وسعة العلم كما
عليه صاحب نور الانوار

والعلم^(١) لا يحصل به في احدى الروايتين وهي قول الاكثرين
ومتاخرى اصحابنا والاخرى بلى وهو قول جماعة من اصحاب الحديث
والظاهرية . وقد حمل ذلك منهم على ما نقله الائمة المتفق على
عدالتهم . وتلقته الامة بالقبول لقوته بذلك كخبر الصحابي^(٢) فان
لم يكن قرينة او عارضه خبر آخر فليس كذلك . وقد انكر قوم
جواز التعبد به عقلا لاحتماله . وقال ابو الخطاب يقتضيه .
والاكثر لا يمتنع . فاما سمعا فيجب عند الجمهور . وخالف اكثر
القدرية . واجماع الصحابة على قبوله يرد ذلك . وشروط الراوي
اربعة الاسلام فلا تقبل رواية كافر ولو يبدع الا المتأول اذا لم
يكن داعية في ظاهر كلامه والتكليف حالة الاداء^(٣) والضبط سماعا

(١) عبارة مختصر الروضة . כאخبار الشيخين ونحوهما والا فلو افاد العلم
لصدقنا كل خبر سمعناه ولما تعارض خبران ولجاز نسخ القرآن وتواتر السنة
ولجاز الحكم بشاهد واحد ولاشئوى العدل والفاستق كالمتواتر والوازم باطلة .
والاجتماع بنحو (وان تقولوا على الله ما لا تعلمون) غير مجد لجواز
ارتكاب المحرم^(٢) فلا يقبل خبر الصبي والمجنون لكونه لا يعرف الله تعالى
ولا يخافه . واتفق الصحابة على قبول اخبارا صاغر الصحابة كابن عباس
وعبد الله بن جعفر وعبد الله بن الزبير والحسن والحسين والنعمان ابن بشير
ونظرائهم اه من مختصر الروضة^(٣) قال في مختصر الروضة . الجمهور ان
الصحابة عدول لا حاجة الى البحث عن عدالتهم وقيل الى اوان الخلاف
لشياع الخطي منهم فيهم وقيل هم كغيرهم . لنا ثناء الله ورسوله عليهم نحو
(لقد رضى الله عن المؤمنين) (والذين معه اشداء) : خير الناس قرني :

وإداء والعدالة فلا يقبل من فاسق إلا ببيعة متأولا عند
إبي الخطاب والشافعي والمجهول في شرط منها لا يقبل كمنه
الشافعي وعنه إلا في العدالة كمنه إبي حنيفة ولا يشترط
ذكوريته ولا رؤيته ولا فقهه ولا معرفة نسبه ويقبل المحدود
في القذف إن كان شاهدا والصحابة كلهم عدول بإجماع المعتبرين^(١)
والصحابي من صحبه ولو ساعة أو رآه مؤمنا وثبت صحبه
بخبر غيره عنه أو خبره عن نفسه

وغير الصحابي لا بد من تزكيته كالشهادة والرواية عنه
تزكية في رواية بشرط أن يعلم من عادة الراوي أو صريح قوله
أنه لا يروى إلا عن عدل^(٢) والحكم بشهادته أقوى من تزكيته

لا تؤذوني في أصحابي . ثم لما تواتر من صلاحهم وطاعتهم لله ورسوله غاية
التعديل اه ونحوه في جميع الجوامع وشرحه

(١) خالف في ذلك الأكثر فذهبوا إلى أن الرواية المذكورة ليست
بتعديل (٢) أي بل لا بد من بيان السبب في الجرح لاختلاف الناس
فيه واعتقاد بعضهم ما ليس سببا كذا في الروضة قال ابن الصلاح ولذلك
احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم ذهابا منه إلى أن الجرح
لا يثبت إلا إذا فسر سببه وقال القزويني . موضع المثال هو جرح وتمديد
نوى البصائر بهذا الشأن لا مطلق من يجرح أو يعدل ولذا قال ابن عبد البر
لقد تجاوز الناس الحد في الغيبة والذم فلم يقتنعوا بدم العامة دون الخاصة
ولا بدم الجهال دون العلماء وهذا كله يحمل عليه الجهل والحسد . قال الذهبي

والجرح نسبة ما ترد به الشهادة . وليس ترك الحكم بشهادة
 منه ^(١) ويقبل كالتزكية من واحد . ولا يجب ذكر شينه وعنه بلى .
 وقيل يستفسر غير العالم . ويقدم على التعديل ^(٢) وقيل الاكثر
 واما الفاظ الرواية فمن الصحابي خمسة . اقواها سمعته او
 اخبرني او شافني ثم قال كذا لاحتمال سماعه من غيره . ثم امر
 او نهى . ثم امرنا او نهينا لعدم تعين الأمر * ومثله من السنة . ثم
 كنا نفعل او كانوا يفعلون . فان اضيف الى زمنه فحجة لظهور
 اقراره عليه . وقال ابو الخطاب (كانوا يفعلون) نقل للاجماع خلافا
 لبعض الشافعية . ويقبل قوله هذا الخبر منسوخ عند ابي الخطاب .
 ويرجع اليه في تفسيره . ولغيره ^(٣) مراتب . اعلاها قراءة الشيخ عليه في
 وكثيرا ما صار الطعن جرحا في الطاعنين . فقد قال الغزالي في طليعة كتابه
 فيصل التفرقة (استحق من لا يحسد ولا يقذف . واستصغر من بالضللال لا
 يعرف) وقد اوسع المقال في هذا البحث الامام الحافظ ابن عبد البر في
 كتابه جامع العلم وفضله في باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض فارجع
 اليه . وعرض بنواجذك عليه . ويرحم الله القائل
 وما عبر الانسان عن فضل نفسه * بمثل اعتقاد الفضل في كل فاضل
 وليس من الانصاف ان يدفع النقي * يد القص عنه بانتقاص الافاضل
 (١) اي لتضمنه زيادة خفيت عن المعدل وان زاد عدده على عدو
 الجارح في الاظهر فيه واعتبر العدد فيهما قوم ونفاه آخرون . كذا في الروضة
 (٢) اي لغير الصحابي (٣) عبارة مختصر الروضة . ولو قال خذ هذا الكتاب
 او هو سماعي ولم يقل اروه عني لم يميز روايته عنه كما لو قال عندي شهادة

معرض الاخبار فيقول حدثني او اخبرني وقال وسمعت . ثم قرأته
على الشيخ فيقول الشيخ نعم او يسكت . خلافا لبعض الظاهرية
فيقول اخبرنا او حدثنا قراءة عليه لا بدونه في رواية . وليس له
ابدال احدي لفظي الشيخ يحدثنا او اخبرنا بالآخرى في رواية . ثم
الاجازة فيقول اجزت لك رواية الكتاب الفلاني او مسموعاتي .
والمناولة فيناوله كتابا ويقول آروه عني فيقول انبأنا وان قال
اخبرنا فلا بد من اجازة او مناولة . وحكي عن ابي حنيفة وابي
يوسف منع الرواية بهما . ولا تجوز الرواية لقوله خذ هذا الكتاب
او هو سماعي بدون اذنه فيها . ولا وجوده بخطه بل يقول وجدت
كذا . ومتى وجد سماعه بخط يوثق به وغلب على ظنه انه سمعه
جاز له روايته . وان لم يذكره ^(١) خلافا لابي حنيفة وان شك فلا .
فان انكر الشيخ الحديث وقال لا اذكره لم يقدر ومنع الكرخي منه
ولو زاد ثقة فيه لفظا او معنى قبلت فان اتحد المجلس فلاكثر ^(٢)
عند ابي الخطاب والمثبت مع التساوي في العدد والحفظ والضبط
وقال القاضي روايتان . . . ولا يتعين لفظه بل يجوز بالمعنى لعالم

كذا ولا يشهد بها لجواز معرفته بخلاف مانع اه

(١) اي السماع (٢) اي قدم قول الاكثر قال في مختصر الروضة
فان علم اتحاد المجلس قدم قول الاكثر عند ابي الخطاب ثم الاحتفظ
والاضبط ثم المثبت وقال القاضي ومع التساوي روايتان اه

بمقتضيات الالفاظ عند الجمهور فيبدل اللفظ بمرادفه لا بغيره . ومنع
منه بعض المحدثين مطلقا . ومراسيل الصحابة مقبولة . وقيل ان علم
انه لا يروي الا عن صحابي وفي مراسيل غيرهم روايتان القبول كذهب
بي حنيفة وجماعة من المتكلمين اختارها القاضي . والمنع وهو قول
الشافعي وبعض المحدثين والظاهرية . . وخبر الواحد فيما تعم به البلوى
مقبول خلافا لاكثر الحنفية ^(١) وفي الحدود وما يسقط بالشبهة
خلافا للكرخي . وفيما يخالف القياس . وحكى عن مالك تقديم
القياس . وقال ابو حنيفة ليس بحجة ان خالف الاصول او معناها
ثم ها هنا ابحاث يشترك بها الكتاب والسنة

من حيث انها لفظية

منها اللغات توقيفية للدور وقيل اصطلاحية لامتناع فهم
التوقيف بدونه . وقال القاضي كلا القولين جائز في الجميع وفي
البعض والبعض . اما الواقع فلا دليل عليه عقلي ولا نقلي فيجوز

(١) كرفع اليدين في الصلاة ونقض الرضوء بمس الذكر ونحوه .
حجة من خالف ان ما نعم به البلوى تنوفر الدواعي على نقله فيشتهر عادة
فوروده غير مشتهر دليل بطلانه . ولنا قبول السلف من الصحابة وغيرهم خبر
الواحد مطلقا وما ذكره يبطل بالوتر والقهقهة وتثنية الإقامة اذ اثبتوه
بالاحاد . ودعواهم تواتره واشتهاره غير مسموعة اذ العبرة بقول ائمة الحديث
ثم ما نعم به البلوى يثبت بالقياس بما خبر الذي هو اصله اولاه مختصر الروضة

خلق العلم بالانسان بدلالاتها على مسمياتها وابتداء قوم بالوضع على حسب الحاجة ويتبعهم الباقيون . ثم قال : ويجوز ان تثبت الاسماء قياساً^(١) كتسمية النبيذ خمرًا كقياس التصريف ومنعه ابو الخطاب والحنفية وبعض الشافعية

والكلام هو المنظم من الاصوات السموعة المعتمدة على المقاطع وهي

الحروف وهو جمع كلمة^(٢) وهي اللفظ الموضوع لمعنى . وخص اهل العربية الكلام بالمفيد وهو الجمل المركبة من فعل وفاعل ومبتدأ وخبر . وغير المفيد كله^(٣)

فان استعمل في المعنى الموضوع له فهو (الحقيقة) فان كان بوضع اللغة فهي اللغوية . او بالعرف فهي العرفية كاللابة لذوات الاربع . او بالشرع فالشرعية كالصلاة والزكاة . وانكر قوم الشرعية .

(١) اي فاذا اشتمل معنى امم على وصف مناسب للتسمية كالخمر اي المسكر من ماء العنب لتخميره اي نغطيته للعقل ووجد ذلك الوصف في معنى آخر كالنبيذ اي المسكر من غير ماء العنب ثبت له بالقياس ذلك الاسم لغو فليس في النبيذ خمرًا فيجب اجتنابه بآية « انما الخمر والميسر » لا بالقياس على الخمر اهـ مجمل على جمع الجوامع

(٢) لعل هنا سقطا او تحريفا والا فالكلام . كما قال الجوهري . اسم جنس يقع على القليل والكثير وجمع الكلمة كلم ككبت وكلم كسدر (٣) اي ولما وهل وامثالها من الحروف او الافعال . اهـ الاسماء

وقالوا اللغوي باق والزبادات شروط

وكل يتعين باللائظ فمن اهل اللغة بدون القرينة اللغوية .
وبقرينة العرف العرفية . ومن اهل الشرع الشرعية . ولا يكون
مجملا كما حكى عن القاضي وبعض الشافعية

وان استعمل في غير ماوضع له فهو (المجاز) بالعلاقة . وهي اما
اشتراكهما في معنى مشهور كالشجاعة في الاسد او الاتصال كقولهم
(الخمر حرام) والحرام شربها والزوجة حلال والحلال وطئها .
اولانه سبب او مسبب وهو فرع الحقيقة فلذلك تلزمه
دون العكس ^(١)

« تنبيه » الحقيقة اسبق الى الفهم ويصح الاشتقاق منه
بخلاف المجاز ^(٢) ومتى دار اللفظ بينهما فالحقيقة . ولا احتمال لا
اختلال الوضع به . فان دل على معنى واحد من غير احتمال لغيره
فهو (النص) واصله الظهور والارتفاع . وقد يطلق على (الظاهر)
وهو المعنى السابق من اللفظ مع تجويز غيره . واكثر ما يستعمل

(١) قال في مختصر الروضة القدامية : والحقيقة لا تستلزم المجاز وفي
العكس خلاف الاظهر الاثبات (٢) قال في مختصر الروضة : وتعرف
الحقيقة ببادرتها الى الفهم بلا قرينة وبصحة الاستعارة منه وبتصرفه
نحو امر بامر امرأ في الامر اللفظي بخلافه في معنى الشان نحو (وما امر
فرعون برشيد) اذ لا يتصرف الخ

بين الفقهاء بهذا المعنى . فان عضد الغير دليل بغلبة ^(١) كقرينة او
 ظاهري آخر او قياس راجح سمي (تأويلا) وقد يكون في الظاهر
 قرائن يدفع الاحتمال مجموعها دون آحادها . والاحتمال قد يبعد
 فيحتاج الى دليل في غاية القوة لدفعه . وقد يقرب فيكفي ادنى دليل
 وقد يتوسط فيجب المتوسط . فان دل على احد معنيين او اكثر
 لا بعينه وتساوت ولا قرينة (فجملا) وقد حده قوم بما لا يفهم
 منه معنى عند الاطلاق : فيكون في (المشترك) وهو ما توحد
 لفظه وتعددت معانيه باصل الوضع كالعين والقرء والمختار للفاعل
 والمفعول والواو للعطف والابتداء . ومنه عند القاضي وبعض
 المتكلمين « حرمت عليكم الميتة » « وحرمت عليكم امهاتكم »
 لتردده بين الاكل والبيع واللمس والنظر . وهو مخصص بالعرف
 في الاكل والوطي . فليس منه ^(٢) وعند الحنفية منه قوله (لاصلاة

- (١) الباء للسببية اي بسبب غلبته بمعنى قوة وعبرة مختصر الروضة :
 ولا يعدل عن الظاهر الا بتأويل وهو صرف اللفظ عن ظاهره لدليل
 يصير به المرجوح راجحا والدليل قرينة او ظاهر آخر او قياس اه
 (٢) هذا رد على القاضي وبعض المتكلمين بانه ليس من المجمل
 بل من المخصوص بالعرف لان الحكم المضاف الى العين ينصرف لغة
 وعرفا الى ما حدث له وهو ما ذكر

الابطهور^(١) والمراد نفي حكمه لامتناع نفي صورته وليس حكمه
اولى من حكم فتعين الصورة الشرعية فلا يكون منه

ويقابل المجل (المبين) وهو المخرج من حيز الاشكال الى
الوضوح . والمخرج هو المبين . والاخراج هو البيان . وقد يسمى الدليل
بيانا . ويختص بالمجل . وحصول العلم للمخاطب ليس بشرط .
ويكون بالكلام والكتابة والاشارة وبالفعل وبالتقرير وبكل
مفيد شرعي

ولا يجوز تأخير عن وقت الحاجة فاما اليها فحجوزه ابن حامد
والقاضي واصحابه وبعض الحنفية واكثر الشافعية^(٢) ومنعه ابو بكر
عبد العزيز والتميمي والظاهرية والمعتزلة

فان دل على مفهوماتها اكثر من واحد مطلقا (فعام) وقد حده

(١) قال في مختصر الروضة قوله عليه السلام : لاصلاة الا بظهور .
محمل عند الحنفية قيل لتردده بين اللغوي والشرعي وقيل لان حمله على
نفي الصورة باطل فتعين حمله على نفي الحكم والاحكام متساوية . ولنا ان
الموضوعات الشرعية غلبت في كلام الشارع فاللغوية بالنسبة اليها مجاز .
وايضاً اشتهر عرفا نفي الشيء لانتفاء فائده نحو : لا علم الا ما نفع ولا بلد
الا بسلطان : فيحمل هنا على نفي الصحة لانتفاء الفائدة وكذا الكلام في
لاعمل الا بالنيسة والله اعلم اهـ (٢) قال في مختصر الروضة لقوله تعالى
« اجعل آياته ثم فصلت » (ثم ان علينا بيانه) وثم للتراخي وبين
جبريل (اقيموا الصلاة) بفعلين في اليومين وفي نظائره كثرة اهـ

قوم بأنه اللفظ المستغرق لما يصلح له . وهو من عوارض الالفاظ
فهو حقيقة فيها مجاز في غيرها . واصله الاستيعاب والاتساع
والفاظه خمسة . الاسم المحلى بالالف واللام . والمضاف الى معرفة
كعبد زيد . وادوات الشرط كمن فيمن يعقل . وما فيما لا يعقل .
واي فيهما . واين واين في المكان . ومتى في الزمان . وكل
وجميع . والنكرة في سياق النفي كالأرجل في الدار

قال البستي : الكامل في العموم الجمع لوجود صورته ومعناه والباقي
قاصر لوجوده فيه معنى لا صورة . وانكره قوم فيما فيه الألف واللام .
وقوم في الواحد المعرف خاصة كالسارق والسارقة . وبعض متأخري
النحاة في النكرة في سياق النفي الاعم من مظهره

واقول الجمع ثلاثة . وحكى اصحاب مالك وابن داود وبعض
النحاة والشافعية اثنان والمخاطب يدخل في عموم خطابه .
ومنه ابو الخطاب في الامر وقوم مطلقا ويجب اعتقاد
عمومه في الحال في احدى الروايتين اختارها ابو بكر والقاضي وهو
قول الحنفية . والاخرى لا حتى نبحث^(١) فلا نجد مخصصا واختارها

« ١ » يكفي في البحث الظن بان لا تخصص وقال الباقلاني لا بد من
القطع قال ويحصل بتكرير النظر والبحث واشتهار كلام الأئمة من غير ان
يذكر احد منهم مخصصا كذا في الجمع وشرحه وتعقبه الفاضل الشيرازي
بقوله : الحق ان القطع والظن لا يشترط لوجوه منها ان الدليل الدال على العمل

ابو الخطاب . وعن الشافعية كالمذهبيين * وعن الحنفية ان استمع منه على وجه تعليم الحكم فكالاول والا كالثاني ^(١) والعبد يدخل في الخطاب للامة والمؤمنين لانه منهم * والاناث في الجمع بالواو والنون * ومثل كلوا واشربوا عند القاضي وبعض الحنفية وابن

بخير الواحد — وهو ان الصحابة والتابعين كانوا يعملون بخير الواحد وشاع ذلك وذاع ولم ينكر عليهم احد والا لنقل اليها بالعادة — يجري نظيره هنا بان يقال لم يطلب احد من المتنازعين في المسئلة التوقف من صاحبه حتى يبحث عن المعارض والمخصص بل يسكت او يتلقى بالقبول والا لنقل اليها فصار اجماعا على عدم البحث عن المخصص وهكذا كانت هدى الصحابة والتابعين حين احتجاجهم اء ملخصا نقله في مفاتيح الاصول

(١) قال ابن دقيق العيد في شرح العمدة في الكلام على حديث (ليس فيما دون خمس اواق صدقة) فيه دليل على سقوط الزكاة فيما دون هذه المقادير . وفيه قاعدة اصولية وهو ان الالفاظ العامة بوضع اللغة على ثلاث مراتب . احدها ماظهر فيه عدم قصد التعميم ومثل بهذا الحديث . والثاني ما يظهر فيه قصد التعميم بان اورد مبتدأ لاعلى سبب لقصد تأسيس القواعد الثالث ما لم يظهر فيه قرينة زائدة تدل على التعميم ولا قرينة تدل على عدم التعميم وقد وقع نزاع من بعض المتأخرين في القسم الاول في كون المقصود منه عدم التعميم وطالب بعضهم بالدليل على ذلك . وهذا الطلب ليس بجيد لان هذا امر يعرف من سياق الكلام ودلالة السياق لا يقام عليها دليل . وكذلك لو فهم المقصود من الكلام وطولب بالدليل عليه لسر . فالناظر يرجع الى ذوقه والمناظر يرجع الى دينه وانصافه اه وهو بديع جدا

داود لغلبة المذكر* واختار ابو الخطاب والا كثرون عدم دخولن
وقول الصحابي : نهى عن المزابنة وقضى بالشفعة عام^(١) والمعتبر
اللفظ فيعم وان اختص السبب* وقال مالك وبعض الشافعية
يختص بسببه* فان تعارض عمومان وامكن الجمع بتقديم الاخص
او تأويل المحتمل فهو اولى من الغائهما والا فاحدهما ناسخ ان علم
تأخره والا تساقطا «والخاص» يقابل العام وهو ما دل على شي بعينه
ولها طرفان وواسطة* فعام مطلق وهو مالا اعم منه كالعلوم*
وخاص مطلق وهو مالا اخص منه كريد* وما بينهما فعام بالنسبة
الى ما تحته خاص بالنسبة الى ما فوقه كالموجود

والتخصيص اخراج بعض ما تناوله اللفظ فيفارق النسخ بانه رفع
لجميعه و يجوز مقارنة التخصيص وعدم وجوب مقاومته ودخوله على
الخبر بخلاف النسخ* ولا خلاف في جواز التخصيص
والمخصصات تسعة (الحس) نكروج السماء والارض من

(١) قال في مختصر الروضة : خلافا لقوم . لنا اجماع الصحابة وغيرهم
من السلف على التمسك في الوقائع بمعوم مثله امرأ ونهيا وترخيصا وم اهل
اللغة . قالوا قضايا اعيان فلا نعم ثم يحتمل انه خاص فوم الراوي والحجة في
الحكي لا في لفظ الحاكي قلنا قضايا الاعيان نعم بما ذكرناه و (بحكي على الواحد)
والاصل عدم الوم والحجة في عموم اللفظ كما سبق اه

« تد مر كل شيء » (والعقل او به خرج من لا يفهم من التكليف ^(١))
 (والاجماع) والحق انه ليس بمخصص بل دال على وجوده *
 « والنص الخاص » كلا قطع الا في ربع دينار ولا يشترط تأخره
 وعنه بلى ^(٢) فيقدم المتأخر وان كان عاما كقول الحنفية فيكون
 نسخا للخاص كما لو افرد * فعلى هذا متى جهل المتقدم تعارضا
 لاحتمال النسخ بتأخر العام واحتمال التخصيص بتقدمه وقال بعض
 الحنفية الكتاب لا يخصص السنة ^(٣) وخرجه ابن حامد رواية لنا
 « والمفهوم » نكروج المعلوفة بقوله في سائمة الغنم الزكاة من قوله في
 اربعين شاة شاة (وفعله) صلى الله عليه وسلم ^(٤) (وتقريره)
 « وقول الصحابي » ان كان حجة « وقياس نص خاص » في قول

(١) من لا يفهم فاعل خرج ومن التكليف متعلق بخروج وذلك
 كخروج الصبيان والمجانين من الآيات العامة في الامر باقامة الصلاة ونحوها
 لعدم الفهم في حقهم وسماه بعضهم تخصيصا عقليا نظريا . والفروغى نحو ما
 قبله من الآية (٢) اي وعن احمد يقدم المتأخر خاصا كان او عاما لقول
 ابن عباس : كنا نأخذ بالاحداث فالاحداث ولان العام كاحاد صور خاصة
 فجاز ان يرفع الخاص . ولنا ان في تقديم الخاص عملا بكليهما بخلاف
 العكس فكان اولى اه مختصر الروضة (٣) اي عمومها لانها مبينة له فلو
 خصها لينها فيتناقض (٤) كالتخصيص « ولا تقر بومن حتى يطهر »
 مباشرة الحائض دون الفرج متزدة . ويمكن منعه جملا للقرآن على نفسه
 الوطني كناية

ابي بكر والقاضي وجماعة من الفقهاء والمتكلمين . وقال ابن شاقلا^(١) وجماعة من الفقهاء لا يخص . وقال قوم بالجلي دون الحنفى . وخصص به عيسى بن ابان العام المخصوص . وحكى عن ابي حنيفة

ويجوز تخصيص العموم الى الواحد وقال الرازي والقفال والغزالي الى اقل الجمع . وهو حجة في الباقي عند الجمهور خلافا لابي ثور وعيسى بن ابان (ومنه الاستثناء) وهو قول متصل يدل على ان المذكور معه غير مراد بالقول الاول^(٢) فيفارق التخصيص بالاتصال وتطرقه الى النص كعشرة الا ثلاثة . ويفارق النسخ بالاتصال وبانه مانع لدخول ما جاز دخوله . والنسخ رافع لما دخل وبانه رفع للبعض والنسخ رفع للجميع

وشرطه الاتصال فلا يفصل بينهما سكوت يمكن الكلام فيه . وحكى عن ابن عباس عدم اشتراطه . وعن عطاء والحسن تعليقه بالمجلس وقد اوما الى احمد في اليقين . وان يكون من الجنس وبه

(١) هو ابراهيم بن احمد بن عمر ابو اسحق البزاز كان جليل القدر

كثير الرواية حسن الكلام في الاصول والفروع توفي سنة (٢٦٩) عن اربع وخمسين سنة (٢) قال في مختصر الروضة : هذا قول من يزعم ان التعريف بالاخراج (اى اخراج بعض الجملة بالا او مقامها)

تناقض . وليس بشئ .

قال بعض الشافعية وقال مالك وابو حنيفة وبعض المتكلمين ليس بشرط . وان يكون المستثنى اقل من النصف وفي النصف وجهان . واجاز الاكثرون الاكثر . فان تعقب جملا^(١) عاد الى جميعها وقال الحنفية الى الاقرب . وهو من الاثبات ثني ومن النفي اثبات « ومنه المطلق » وهو ما تناول واحدا لا بعينه باعتبار حقيقة شاملة لجنسه . وقيل لفظ يدل على معنى مبهم في جنسه . ويقابله (المقيد) وهو المتناول لموصوف بامر زائد على الحقيقة الشاملة لجنسه كرقبة مؤمنة . فان ورد مطلق ومقيد فان اتحد الحكم والسبب كلانكاح الابولى مع لانكاح الابولى مرشد^٢ حمل حمل المطلق على المقيد^(٣) وقال ابو حنيفة زيادة فهي نسخ .

(١) مثل قوله تعالى « والذين يرمون المحصنات » الى قوله تعالى (الا الذين تابوا) وحديث : لا يؤمن الرجل الرجل في بيته ولا يجلس على تكرمته الا باذنه : ووجه عوده الى الكل ان العطف يوجب اتحاد الجمل معنى ولان تكرير الاستثناء عقيب كل جملة ينافي الفصاحة فقتضاها حينئذ العود الى الكل ولان الشرط يعود الى الكل نحو نسائي طوالق وعبيدي احرار انت كملت زيدا فكذا الاستثناء بجامع انتقارها الى متعلق ولهذا يسمى التعليق بمشيمة الله تعالى استثناء والنتمة في الروضة

(٢) قال الامام ابن تيمية رحمه الله في تفسير سورة النور . لا بد من حمل المطلق على المقيد من ان يكون الحكم واحدا مثل الاعتراف فاذا كان متفقا في الجنس دون النوع كاطلاق الايدي في التيمم وتقييدها الى المرافق

وان اختلف السبب كالتعق في كفارة اليمين قيد بالايمان واطلق في الظهار فالمنصوص لا يحمل واختاره ابن شاقلا وهو قول أكثر الحنفية خلافا للقاضي والمالكية وبعض الشافعية . وقال ابو الخطاب تقييد المطلق كتخصيص العموم وهو جائز بالقياس الخاص فيها هنا مثله : فان كان ثم مقيدان حمل على اقربهما شيها به . وان اختلف الحكم فلا حمل اتحد السبب او اختلف

(والامر) استدعاء الفعل بالقول على وجه الاستعلاء . وله صيغة تدل بمجردھا عليه وهي افعل للماض وليفعل للغائب عند الجمهور . ومن يجعل الكلام معنى قائما بالنفس انكر الصيغة ^(١) وليس

في الرضوء فلا يحمل ولم يحمل الصحابة والتابعون المطلق على المقيد في قوله « وامهات نسائكم وبنائكم اللاتي في مجوركم من نسائكم اللاتي دخلن بهن » وقوله تعالى « ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء الا ما قد سلف » قالوا الشرط في الربائب خاصة . وكذلك المسلمون لم يحملوا المطلق على المقيد في نصاب الشهادة بل لما ذكر الله في آية الدين رجلا وامراتين وفي الرجعة رجلين افروا كلا منهما على حاله لان سبب الحكم مختلف وهو المال والبضع وكما ان اقامة الحد في الفاحشة والقذف بها اعتبر فيه اربعة فلا يقاس بذلك عقود الاثمان والابضاع اهـ

« ١ » اي حصر الكلام فيها فكما يطلق عليها يطلق على النفس وعند احمد واصحابه والجمهور الكلام الاصوات والحروف والمعنى النفسى لا يسمى كلاما او يسمى مجازا لاستعمال الكتاب والسنة واجماع اهل اللغة ولو حلف لا ينكحكم فلم ينطق لم يحنث اجماعا . واتفاق اهل العرف ان من لم ينطق

بشيء . والارادة ليست شرطاً عند الاكثرين خلافا للمعتزلة
وهو للوجوب بمجردة عند الفقهاء وبعض المتكلمين وقال بعضهم
للاباحة وبعض المعتزلة للندب . فان ورد بعد الحظر فلا اباحة .
وقال اكثر الفقهاء والمتكلمين لما يفيد قبل الحظر ^(١) ولا يقتضي
التكرار عند الاكثرين وابي الخطاب خلافا للقاضي وبعض
الشافعية . وقيل يتكرران علق على شرط . وقيل يتكرر بتكرز لفظ
الامر . وحكى ذلك عن ابي حنيفة واصحابه . وهو على الفور في
ظاهر المذهب كالحنفية . وقال اكثر الشافعية على التراخي . وقوم
بالوقف . والموقت لا يسقط بقوت وقته فيجب قضاؤه . وقال ابو
الخطاب والاكثرون بامر جديد . ويقتضي الاجزاء بفعل المأمور
به على وجهه . وقيل لا يقتضيه . ولا يمنع وجوب القضاء الا
بدليل منفصل

والامر للنبي صلى الله عليه وسلم بلفظ لا تخصيص فيه له
يشاركه فيه غيره . وكذلك خطابه لواحد من الصحابة . ولا يختص
الا بدليل . وهذا قول القاضي وبعض المالكية والشافعية . وقال
التميمي وابو الخطاب وبعض الشافعية يختص بالمأمور

ليس متكاملاً من المسائل الاصولية
(١) اي من وجوب او ندب او غيرها على الخلاف قبل

ويتعلق بالمعدوم^(١) خلافا للمعتزلة وجماعة من الحنفية
و يجوز امر المكلف بما علم انه لا يتمكن من فعله ، وهي مبنية على
النسخ قبل التمكن ، والمعتزلة شرطوا تكليفه بشرط ان لا يعلم الامر
عدمه . . . وهو نهى عن ضده معنى

« والنهي » يقابل الامر عكسا ، وهو استدعاء الترك بالقول
على وجه الاستعلاء ، ولكل مسألة من الاوامر وزان من النواهي
بعكسها ، وقد اتضح كثير من احكامه

بقي ان النهي عن الاسباب المفيدة للاحكام يقتضي فسادها^(٢)
وقيل لعينه لا لغيره ، وقيل في العبادات لافي المعاملات ، وحكي
عن جماعة منهم ابو حنيفة يقتضي الصحة^(٣) وقال بعض الفقهاء
وعامة المتكلمين لا يقتضي فسادا ولا صحة^(٤) فهذا ما يقتضيه صراح

(١) اي يتعلق الامر بالمعدوم بمعنى طلب الخطاب منه بتقدير وجوده
لا بمعنى طلب ايقاع الفعل منه حال عدمه فانه محال
(٢) اي مطلقا سواء رجع النهى الى نفس المنهي عنه كصلاة الحائض
وصومها ام خارج عن المنهي عنه كالوضوء بمقصور لان ذلك مقتضي النهي
قيفيد الفساد في ذلك وقوله وقيل لعينه اي يقتضي الفساد اذا رجع لعينه
كالاولى لا لغيره كالثانية وهو مذهب الاكثر لان المنهي عنه في الحقيقة
ذلك الخارج . كما في الجمع وشرحه (٣) اي على تفصيل مقرر عندم لامطلقا
(٤) اي لان النهي خطاب تكليفي والصحة والفساد اخباري وضعي
وليس بينهما ربط عقلي وانما تأثير فعل المنهي عنه في الاثم به قال في الروضة

الالفاظ . واما المستفاد من خوى الالفاظ واشاراتها وهو المفهوم
فاربعة اضرب

الاول (الاقتضاء) وهو الاضمار الضروري لصدق المتكلم مثل
صحيحا في قوله (لا عمل الابنية) اوليوجد الملفوظ به شرعا مثل
فاطر لقوله (فعدة من ايام اخر) او عقلا مثل الوطى في مثل
« حرمت عليكم امهاتكم »

الثاني (الايماء والاشارة وخوى الكلام ولحنه) كفهم عليه
السرقة في قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما)

الثالث (التنبيه) وهو مفهوم الموافقة بان يفهم الحكم في المسكوت
من المنطوق بسياق الكلام كتحریم الضرب من قوله (ولا تقل
لها ف) وقال الحرزي وبعض الشافعية هو قياس . وقال القاضى
وبعض الشافعية بل من مفهوم اللفظ سبق الى الفهم مقارنا .
وهو قاطع على القولين

الرابع « دليل الخطاب » وهو مفهوم المخالفة كدلالة تخصيص
الشيء بالذكور على نفيه عما عداه كخروج المعاوفة بقوله : في سائمة الغنم
الزكاة حجة عند الاكثرين خلافا لابي حنيفة وبعض المتكلمين .

ولنا على فساد مطلقا قوله عليه السلام « من عمل عملا ليس عليه امرنا
فهو رد » اي مردود الذات الخ

ودرجاته ست

« احدها مفهوم الغاية » بالى او حتى مثل (اتموا الصيام الى الليل)
انكره بعض منكري المفهوم

« الثانية مفهوم الشرط » مثل (وان كن اولات حمل فانفقوا
عليهن) انكره قوم

« الثالثة مفهوم التخصيص » وهوان تذكر الصفة عقيب الاسم
العام في معرض الاثبات والبيان كقوله (في سائمة الغنم الزكاة)
وهو حجة ومثله ان يثبت الحكم في احد فيستفي في الآخر مثل
(الايم احق بنفسها)

« الرابعة مفهوم الصفة » وهو تخصيصه ببعض الاوصاف التي
تطراً وتزول مثل (الثيب احق بنفسها) وبه قال جل اصحاب
الشافعي : واختار التيمى انه ليس بحجة وهو قول اكثر الفقهاء والمتكلمين
« الخامسة مفهوم العدد » وهو تخصيصه بنوع من العدد مثل
(لا تحرم المصة والمصتان) وبه قال مالك وداود وبعض الشافعية
خلافاً لابي حنيفة وجل اصحاب الشافعي

« السادسة مفهوم اللقب » وهوان يخص اسماً بمحكم^(١) وانكره
الاكثر وهو الصحيح لمنع جريان الربا في غير الانواع الستة

(١) قال ابن حامد : وهو حجة عند اكثر اصحابنا وقال به مالك وداود

ثم الذي يرفع الحكم بعد ثبوته (النسخ) واصله الازالة^(١)
وهو رفع الحكم الثابت بخطاب منقذ بخطاب متراخ عنه . والرفع
ازالة الشيء على وجه لولاه لبقى ثابتاً . ليخرج زوال الحكم بخروج وقته .
والثابت بخطاب منقذ ليخرج الثابت بالاصالة . وبخطاب متأخر
ليخرج زواله بزوال التكليف^(٢) ومتراخ عنه ليخرج اليان^(٣) وقيل
هو كشف مدة العادة بخطاب ثان . والمعتزلة قالوا الخطاب الدال
على ان مثل الحكم الثابت بالنص زائل على وجه لولاه لكان ثابتاً
وهو خال من الرفع الذي هو حقيقة النسخ^(٤)

ويموز قبل التمكن من الامثال . والزيادة على النص ان لم
تتعلق بالمزيد كاجاب الصلاة ثم الصوم فليس بنسخ اجماعاً . وان
تعلقت وليست بشرط فنسخ^(٥) عند ابي حنيفة . فان كانت شرطاً

(١) يقال نسخت الشمس الظل ونسخت الريح آثار القوم ويطلق لغة ايضاً
على النقل ومنه نسخت الكتاب ومنه مناسخت الموارث لان انتقال المال من
وارث الى فاسخ وتماسخ الارواح لان انتقالها من بدن الى بدن (٢) اي من موت
او جنون او نحوهما (٣) اي كزوال الحكم بمتصل كالشرط والاستثناء فانه بيان
لانسح (٤) عبارة مختصر الروضة . وهو (اي تعريف المعتزلة) جد للناسخ
لا للنسخ لكنه يفهم منه اه (٥) في مجامع الحقائق وشرحه من اصول الحنفية
ومن منسوخ الوصف الزيادة على النص فانها نسخ سواء كانت بزيادة جزء
كزيادة ركعة مثلاً على ركعتين . او بزيادة شرط كزيادة قيد الايمان في الكفارة
او برفع مفهوم آي مفهوم المخالفة كما لو قال في الملوقة زكاة بعد قوله في السائمة زكاة

كالية في الطهارة فابو حنيفة وبعض مخالفه في الاولى نسخ
ويجوز الى غير بدل وقيل لا وبالاخف والا ثقل: وقيل بالاخف
... ولا نسخ قبل بلوغ النسخ وقال ابو الخطاب كعزل الوكيل قبل
علمه به

ويجوز نسخ القرآن والسنة المتواترة والآحاد بمثلها والسنة بالقرآن
لا هو بها في ظاهر كلامه خلافا لابي الخطاب وبعض الشافعية .
فاما نسخ القرآن ومتواتر السنة بالآحاد فجائز عقلا ممتنع شرعاً الا عند
بعض الظاهرية . وقيل يجوز في زمنه صلى الله عليه وسلم . وما
ثبت بالقياس ان كان منصوباً على علته فكالنسخ ينسخ وينسخ به
والا فلا . وقيل يجوز بما جاز به التخصيص^(١)

والاجماع واصله الاتفاق وهو اتفاق علماء العصر من الامة
على امر ديني وقيل اتفاق اهل الحل والعقد على حكم الحادثة قولاً
واجماع اهل كل عصر حجة^(٢) خلافا لداود^(٣) وقد اوما احمد الى

« ١ » في مختصر الروضة وقيل ما خص نسخ وهو باطل بدليل العقل
والاجماع وخبر الواحد مختص ولا تنسخ . والنسخ والتخصيص متناقضان اذ
النسخ ابطال والتخصيص بيان فكيف يستويان اه (٢) قال في مختصر
الروضة القدامية معنى كون الاجماع حجة وجوب العمل به مقدماً على
باقي الادلة لا بمعنى الجازم الذي لا يحتمل النقيض في نفس الامر والا لما
اختلف في تكفير منكر حكمه اه (٣) ف، تخصصه الاجماع . الصلاة .

التعليق

نحو قوله ^(١)

واجماع التابعين على احد قولي الصحابة اعتبره الى ابو الخطاب
والخفية . وقال القاضي وبعض الشافعية ليس باجماع . والتابعي
معتبر في عصر الصحابة عند الجمهور خلافا للقاضي وبعض الشافعية
وقد اوما احمد الى القولين . ولا ينعقد بقول الاكثرين خلافا
لابن جرير واوما اليه احمد

وقال مالك اجماع اهل المدينة حجة . وانقراض العصر شرط في
ظاهر كلامه وقد اوما الى خلافه . فلو اتفقت الكلمة في لحظة
واحدة فهو اجماع عند الجمهور واختاره ابو الخطاب

واذا اختلف الصحابة على قولين لم يجوز احداث قول ثالث عند
الجمهور . وقال بعض الخفية والظاهرية يجوز ^(٢)

واذا قال بعض المجتهدين قولاً وانتشر في الباقيين وسكتوا فعنه
اجماع في التكليف وبه قال بعض الشافعية وقيل حجة لا اجماع :
وقيل لا اجماع ولا حجة

ويجوز ان ينعقد عن اجتهاد ^(٣) واحاله قوم وقيل يتصور وليس

« ١ » عبارة ابن حامد : وعن احمد مثله « ٢ » اي لانهم لم يصرحوا

بتحريم الثالث فجاز كما لو علل او استدل بغير علمهم ودليلهم

(٣) عبارة مختصر الروضة : لا اجماع الا عن مستند قياس او غيره

بمجة والاخذ باقل ما قيل^(١) ليس تمسكا بالاجماع
 واتفاق الخلفاء الاربعة ليس باجماع . وقد نقل عنه (الانخرج عن
 قولهم الى قول غيرهم) وهذا يدل على انه حجة لا اجماع
 « واما الاصل الرابع وهو دليل العقل في النفي الاصيل » فهو ان
 الذمة قبل الشرع بريئة من التكاليف فيستمر حتى يرد غيره ويسمي
 استصحابا . وكل دليل فهو كذلك . فالنص حتى يرد الناسخ .
 والعموم حتى يرد المخصص . والملك حتى يرد المزيل . والنفي حتى
 يرد المثبت . وجوب صلاة سادسة وصوم غير رمضان ينفي بذلك^(٢)
 واما استصحاب اجماع في مثل قولهم الاجماع على صحة صلاة
 التيمم فاذا راي الماء في اثناء الصلاة لم تبطل استصحابا للاجماع

« ١ » كذبة الكتابي انها الثلث فتمسك بالاجماع وبالاستصحاب
 لانه فقط اذ الاقل مجمع عليه دون نفي الزيادة اه مختصر الروضة
 « ٢ » اي بالاستصحاب قال في مختصر الروضة : لا يقال هذا تمسك
 بعدم العلم بالنقل وهو تمسك بالجهل ولعله موجود مجهول لانا نقول الناس
 اما عامي لا يمكنه البحث والاجتهاد فتمسكه بما ذكرتم كالاعمى يطوف في
 البيت على متاع . او يجتهد فتمسكه بعد جده وبجسه بعدم الدليل كبصير
 اجتهد في طلب المتاع من بيت لا علة فيه مخفية له فيعير بعدمه لا سيما
 وقواعد الشرع قد مهدت . وادلته اشتهرت وظهرت . فعند استفراغ الوسع
 من الاهل يعلم ان لا دليل اه

ففساد عند الاكثرين^(١) خلافا لابن شاقلا وبعض الفقهاء.

فهذه الاصول الاربعة لاخلاف فيها . وقد اختلف في اصول
اربعة آخر وهي (شرع من قبلنا) وهو شرع لنا مالم يرد نسخه في
احدى الروايتين اختارها التيمسي وهي قول الحنفية وبعض الشافعية
والاخرى لا وهي قول الاكثرين^(٢)

« وقول الصحابي اذا لم يظهر له مخالف » فروي انه حجة يقدم
على القياس ويخص به العموم وهو قول مالك وقديم قول الشافعي
وبعض الحنفية . ويروى خلافه وهو قول عامة المتكلمين وجديد
قول الشافعي واختاره^(٣) ابو الخطاب . وقيل الخلفاء الاربعة . وقيل
ابو بكر وعمر . فان اختلف الصحابة على قولين لم يجوز للمجتهد الاخذ
باحدهما الا بدليل واجازه بعض الحنفية والمتكلمين مالم ينكر
على القائل قوله

« والاستحسان » . وهو العدول بحكم المسئلة عن نظائرها لدليل

« ١ » اي لان الاجماع انما حصل حال عدم الماء لا وجوده فهو
اذا اختلف فيه والخلاف يصاد الاجماع فلا يبقى معه (٢) حجة المثبت
والنافي ينبغي مراجعتها من الروضة القدامية او مختصرها فان مجتبها بدعي جدا
« ٣ » لان اختياره واحدا منها واتباعه بلا دليل باطل لانه ترجيح
بلا مرجح فيكون معارضا بمثله وهكذا الواجب في كل قولين متضادين لغیر
الصحب من باب اولي . وفي الروضة تيممة لهذا

خاص . قال القاضي : الاستحسان مذهب احمد رحمه الله وهو ان يترك حكماً الى حكم هو اولى منه وهذا لا ينكره احد . وقيل دليل يتقدح في نفس المجتهد لا يمكنه التعبير عنه . وليس بشيء ^(١) وقيل ما استحسسه المجتهد بعقله . وحكى عن ابي حنيفة انه حجة كدخول الحمام بغير تقدير اجرة وشبهه

(والاستصلاح) وهو اتباع المصلحة المرسله ^(٢) من جلب منفعة او دفع مضرة من غير ان يشهد لها اصل شرعى . وهو اما ضروري كقتل الكافر المضل وعقوبة المبتدع الداعي حفظاً للدين والقصاص حفظاً للنفس وحد الشرب حفظاً للعقل وحد الزنا حفظاً للنسب والقطع حفظاً للمال . فذهب مالك وبعض الشافعية الى ان هذه المصلحة حجة . والصحيح انه ليس بحجة

واما حاجي ^(٣) كتسليط الولي على تزويج الصغيرة لتحصيل الكفو خيفة الفوات . او تحسيني كالولي في النكاح صيانة للمرأة عن مباشرة العقد الدال على الميل الى الرجال . فهذان لا يتمسك بهما بدون

« ١ » لان ما هذا شأنه لا يمكن النظر فيه لتستبان صحته من سقمه قال في مختصر الروضة وقد قرر محققو الحنفية الاستحسان على وجه بديع في غاية الحسن والطفافة (٢) اي المصلحة عما يدل على اعتبارها او الغائها . وانجم الدين الطوفي رسالة في المصالح جديرة بالمراجعة « ٣ » نسبة للحاجة

اصل بلا خلاف

وما يتفرع على الاصول المتقدمة القياس

واصله التقدير وهو حمل فرع على اصل في حكم لجامع بينهما
وقيل اثبات حكم الاصل في الفرع لاشتراكهما في علة الحكم^(١)
وقيل حمل معلوم على معلوم في اثبات حكم لهما او نفيه عنهما لجامع
بينهما من اثبات حكم او وصفه لهما او نفيه عنهما وهو بمعنى الاول
وذلك اوجز. وقيل هو الاجتهاد وهو خطأ

والتعبد به جائز عقلا وشرعا عند عامة الفقهاء والمتمسكين خلافا
للظاهرية^(٢) والنظام

ويجري في جميع الاحكام حتى في الحدود والكفارات^(٣) خلافا
للخفية وفي الاسباب^(٤) عند الجمهور. ومنعه بعض الخنفية

«١» قيل عليهما ان الحمل او الاثبات ثمة القياس واما القياس فانه
مساواة الفرع للاصل ويدل عليه انه لغة المساواة فالاولى حده بذلك والجواب
ان ما ذكرنا من مساواة ولا مشاحة في الاصطلاح (٢) نقل في جميع الجوامع
ان داود منع غير الحلي من القياس وابن حزم منعه مطلقا ففي مفهوم الظاهرية
هنا تفصيل (٣) كقياس النباش على السارق في وجوب القطع بجامع اخذ
المال من حرز خفية . وقياس القاتل عمدا على القاتل خطأ في وجوب
الكفارة بجامع القتل بغير حق (٤) كقياس اللواط على الزنا بجامع ايلاج
فرج في فرج محرم شرعا

ثم الحاق المسكوت بالمنطوق مقطوع وهو مفهوم الموافقة^(١) وقد سبق وضابطه انه يكفي فيه نفي الفارق المؤثر من غير تعرض للعلة وما عداه فهو مظنون. وللالحاق به طريقان. احدهما نفي الفارق المؤثر وانما يحسن مع التقارب. والثاني بالجامع فيهما وهو القياس فاذا اركان القياس اربعة

القياس

« الاصل » وهو المحل الثابت الحكم المحقق به كالخمر مع النيذ وشرطه ان يكون معقول المعنى ليعتمد. فان كان تعديا لم يصح^(٢) وموافقة الخصم عليه. فان منعه^(٣) وامكنه اثباته بالنص جاز لابعلة عند المحققين. وقيل الاتفاق شرط^(٤)

« ١ » عبارة الروضة الحاق المسكوت بالمنطوق ينقسم الى مقطوع ومظنون فالماقطوع ضربان احدهما ان يكون المسكوت اولى بالحكم من المنطوق وهو المذهب كقولنا اذا قبل شهادة اثنين فثلاثة اولى الثاني ان يكون المسكوت مثل المنطوق كسراية العتق في العبد والامة وموت الحيوان في السمن والزيت اه (٢) لان ما تعبد فيه انما يقاس على محله ما يطلب فيه القطع اى اليقين كالعقائد والقياس لا يفيد اليقين وقال في الروضة لان القياس انما هو تعدي الحكم من محل آخر وما لا يعقل معناه لانظم تعدي الحكم فيه (٣) اى منع الخصم الاصل وامكنه اى الاستدلال والمعنى انه ينتقل الى مسألة اخرى وهي اثبات حكم الاصل وينبغي هنا مراجعة اصل المصنف المطول او الجمع وشروحه فتفصيلها يطول والقصد التقريب (٤) اى كون الحكم متفقا عليه بين الامة لا بين الخصمين كيلا

« والفرع » وهو لغة ما تولد عن غيره وابنى عليه وهنا المحل المطلوب الحاقه . وشرطه وجود علة الاصل فيه

« والحكم » وهو الوصف المقصود بالالحاق ، فالاثبات ركن لكل قياس والنفي الا بقياس العلة عند المحققين . لاشتراط الوجود فيها . وشرطه الاتحاد فيها قدرا وصفة وان يكون شرعياً لا عقلياً او اصولياً « والجامع » وهو المقتضى لاثبات الحكم ويكون حكماً شرعياً ووصفاً عارضاً ولازماً ومفرداً ومركباً وفعلياً ونفياً واثباتاً ومناسباً وغير مناسب وقد لا يكون . وجوداً في محل الحكم كتحريم نكاح الحر للامة لعله رق الولد

وله القاب منها (العلة) وقد سبق تفسيرها « والمؤثر » وهو المعنى الذي عرف كونه مناطاً للحكم بمناسبة (والمناط) وهو من تعليق الشيء بالشيء ومنه مناط القلب لعلاقته فلذلك هو عند الفقهاء متعلق الحكم . والبحث فيه اما

بتأني المنع بوجه . والاصح بين الخصمين لان البحث لا يعمدهما . ويحتمل ان يكون مراده حكاية ما قيل بان الاتفاق اي الاجماع على تعليق حكم الاصل او النص على العلة شرط في القياس والصحيح انه لا يشترط اذ لا دليل عليه كما في الجمع وشرحه

لوجوده وهو (تحقيق المناط^(١)) او تقينه وتخليصه من غيره وهو
« تنقيح المناط » فتنتقيح المناط ان ينص الشارع على حكم عقيب
او صاف فيلغى المجتهد غير المؤثر ويعلق الحكم على ما بقى^(٢)
وتخرجه^(٣) بان ينص الشارع على حكم غير مقتن بما يصلح علة
فيستخرج المجتهد علته باجتهاده ونظره

« والمظنة » وهي من ظننت الشيء وقد تكون بمعنى العلم كما في
قوله تعالى « الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم » وتارة بمعنى رجحان

« ١ » قال القرافي تحقيق المناط هو تحقيق العلة المتنى عليها في الفرع
مثاله ان ينفق على ان العلة في الربا هي القوت الغالب ويختلف في الربا في
التين بناء على انه يقتات غالبا في الاندلس اولا نظرا الى الحجاز وغيره فهذا
تحقيق المناط بنظر هل هو محقق ام لا بعد الاتفاق عليه

(٢) قال القرافي : مثاله حديث الاعرابي وانه جاء الى النبي عليه
الصلاة والسلام بضرب صدره ويشتف شعره فقال هلكت واهلكت وافقت
اهلي في شهر رمضان فاجب عليه السلام عليه الكفارة الحديث المشهور
فذكر في الحديث كونه اعرابيا وضرب الصدر وشف الشعر وهي لا تصلح
للتعليل وكونه مفسد الصوم مناسب للكفارة فعين علة من اوصاف مذكورة اه
(٣) اى تخرج المناط وخلاصته انه استخراج علة من اوصاف غير
مذكورة كنهيه عليه السلام عن بيع البر بالبر الا مثلا بمثل يدا بيد ولم
يذكر العلة ولا اوصافا هي مشتملة عليها فتعين الطعم لليلة او الكيل او القوت
او المالية اخراج علة من اوصاف غير مذكورة بل من غيب يعنى من اجتهاد
والنرق بين تخرج المناط وتحقيقه اصطلاح لنظري اه قرافي

الاحتمال . فلذلك هي الامر المشتمل على الحكمة الباعثة على الحكم
 اما قطعاً كالبلشقة في السفر او احتمالاً كوطيء الزوجة بعد العقد
 في حقوق النسب . فما خلا عن الحكمة فليس بمظنة . (والسبب)
 واصله ما يتوصل به الى ما لا يحصل بالمباشرة . والمتسبب المتعاطي
 لفعله وهنا ما يتوصل به الى معرفة الحكم الشرعي فيما لانص فيه
 (والمقتضي) وهو لغة طالب القضاء فيطلق هنا لاقتضائه ثبوت
 الحكم . . . (والمستدعي) وهو من دعوته الى كذا اي حشة عليه
 لاسدعائه الحكم . ثم الجامع ان كان وصفاً موجوداً ظاهراً
 منضبطاً مناسباً معتبراً مطرداً متعدياً فهو علة لاختلاف في ثبوت
 الحكم به . اما « الوجود » فشرط عند المحققين لاستمرار العدم فلا
 يكون علة للوجود . واما النفي فقليل يجوز علة . ولا خلاف في جواز
 الاستدلال بالنفي على النفي . اما ان قيل بعلمية فظاهر والا فمن
 جهة البقاء على الاصل فيصح فيما يتوقف وجود الامر المسدعي
 انتفاؤه فينتفي لا تنفاء شرطه لافي غيره (والظهور والانضباط) ليتعين
 « والمناسبة » وهي حصول مصلحة يغلب ظن القصد لتحصيلها
 بالحكم كالخاجة مع البيع . وغيره طرد ليس بعلة عند الاكثرين ^(١)

« ١ » اي غير ما ذكر من ضابط المناسب وهو الطرد وهو ليس بعلة
 عند الاكثرين لان الصعابة لم ينقل عنهم الا العمل بالمناسب اما غيره فلا
 فوجب بقاؤه على الاصل في عدم الاعتبار اهـ قرأني

وقال بعض الشافعية يصح مطلقا وقيل جدلا
والاعتبار ان يكون المناسب معتبرا في موضع آخر والا فهو
مرسل^(١) يمتنع الاحتجاج به عند الجمهور^(٢)

(والاطراد) شرط عند القاضي وبعض الشافعية . وقال ابو
الخطاب وبعض الشافعية يختص بمورده . . . والتخلف اما لاستثناء
كالتمن في المصرة او لمعارضته علة اخرى او لعدم المحل او فوات
شرطه فلا ينقض . وما سواه فناقض

(والتعدي) لانه الغرض من المستنبطة . فاما القاصرة وهي
مالا توجد في غير محل النص كالشمية في التقدين فغير معتبرة وهو
قول الحنفية خلافا لابي الخطاب والشافعية . فان لم يشهد لها الا
اصل واحد فهو (المناسب الغريب) وان كان حكما شرعيا فالحقون
تجوز عليته اقله صلى الله عليه وسلم : ارايت لو كان على ابيك دين
ارائت لو تمضضة : فنه بحكمه على حكم . وقيل لا

ثم هل يشترط انعكاس العلة فعند المحققين لا يشترط مطلقا
والحق انه لا يشترط اذا كان له علة اخرى . . . وتعليل الحكم

(١) اسے مجهول الحال و يسمى المصلحة الرسالة اه تنقيح

(٢) اشتهر القول به عن المالكية وحقق القراني انها عامة في المذاهب
وارجع الطوفي اليها مقاصد الشرع كما بسطه في الرسالة الشهيرة له

بعلتين في محلين او زمانين جائزا اتفاقا كتحریم وطیء الزوجة
 تارة للحيض وتارة للاحرام . فاما مع اتحاد المحل او الزمان فالاشبه
 بقول اصحابنا وهو قول بعض الشافعية يجوز وقيل يضاف الى احدهما
 والصحيح بهما مع التكافي . والا فلا قوى مع اتحاد الزمان او التقدم
 وبشوت الحكم في محل النص عند اصحابنا والخفية لوجوب قبوله
 وان لم تعرف علتة وعند الشافعية بالعلة والا كثرون ان اوصاف
 العلة لا تنحصر في عدد وقيل الى خمسة . . . ولا ثبات العلة طرق
 ثلاثة^(١) (النص) بان يدل عليها بالصريح كقوله العلة كذا او
 بادواتها وهي الباء كقوله (ذلك بانهم كفروا) واللام (لتكونوا
 شهداء على الناس) وكي (كيلا يكون دولة) وحتى نحو (حتى
 لا تكون فتنة) ومن نحو (من اجل ذلك كتبنا) او بالتنبيه
 والاياء^(٢) اما بالفاء وتدخل على السبب كقوله صلى الله عليه وسلم
 (فانه يبعث مليا) وعلى الحكم مثل (والسارق والسارقة فاقطعوا)
 ونسها فسجد . وزنى فرجم . او ترثيه على واقعة مثل عنها كقوله

- (١) هي النص والاجماع والاستنباط وانما ذكرتها لتباعد ما بها تغلغل
 بين الاولى وما بعدها من المباحث . وعبارة مختصر الروضة القديمة : ومرجع
 ادلة الشرع الى نص او اجماع او استنباط . وثبتت العلة بكل منها
 (٢) عطف على قوله بالصريح

(١) اعتق رقبة (في جواب سؤاله عن الواقعة في نهار رمضان)
 او لعدم فائدته ان لم يكن علة كقوله : انها من الطوافين عليكم .
 او نفى حكم بعد ثبوته لحدوث وصف كقوله : لا يرث القاتل :
 او الامتناع عن فعل بعد فعل مثله لعذر فيدل على علية العذر
 كامتناعه عن دخول بيت فيه كلب او تعليقه على اسم مشتق
 من وصف مناسب له كقوله : اقتلوا المشركين : او اثبات حكم
 ان لم يجعل علة لحكم آخر لم يكن مفيداً كقوله تعالى (واحل الله
 البيع) لصحته (وحرم الربا) لبطالته . والاجماع (٢) فتى وجد
 الاتفاق عليه ولو من الخصمين ثبت (٣)

« والاستنباط » اما بالمناسبة وهي حصول المصلحة في اثبات
 الحكم من الوصف كالحاجة مع البيع ولا يعتبر كونها منشأ الحكمة (٤)

« ١ » لانه في معنى حيث وافقت فاعتق والا يتأخر البيان عن وقت الحاجة
 (٢) عطف على النص وهو الثاني من طرق اثبات العلة وثالثها
 الاستنباط الآتي (٣) مثله في مختصر الروضة بالصغير للولاية في امثلة اخرى
 (٤) كالمسفر مع المشقة لالتفات الشارع الى رعاية المصالح . وبالجملة
 (متى افضى الحكم الى مصلحة علل بالوصف المشتمل عليها) ثم ان ظهر
 تأثير عينه في عين الحكم او جنسه بنص او اجماع فهو (المؤثر) كقياس
 الامة على الحررة في سقوط الصلاة بالحيض لمشقة التكرار . ولا يضر ظهور
 مؤثر آخر معه في الاصل فيعمل بالكل كالحيض والعدة والردة يعمل منع
 وطىء المرأة بها وكقياس تقديم الاخ للأبوين في ولاية النكاح على تقديمه

والمؤثر: ما ظهر تأثيره في الحكم بنص او اجماع وهو ثلاثة
 المناسب المطلق والملائم والغريب . وقد قصر قوم القياس على
 المؤثر وحده ^(١) واصل المصالح خمسة: ثلاثة منها ذكرت في
 الاستصلاح وهي المعتبرة ^(٢)

والرابع ما لم يعلم من الشرع الالتفات اليه ولا الغاؤه فلا بد من
 شهادة اصل له

والخامس: ما علم من الشرع الغاؤه فهو ملغى بذلك . او بالسير
 والتقسيم ^(٣) بمصر العلل وابطال ما عدا المدعي عليه . او بقياس الشبه

في الارث فالأخوة متحدة نوعا والنكاح والارث جنسا بخلاف ما قبله
 اذ المشقة والسقوط متحدان نوعا . وان ظهر تأثير جنسه في عين الحكم
 كتأثير المشقة في اسقاط الصلاة عن الحائض كالمسافر فهو (الملائم) اذ
 جنس المشقة اثر في عين السقوط . وان ظهر تأثير جنسه في جنس الحكم
 كتأثير جنس المصالح في جنس الاحكام فهو « الغريب » وقيل هذا هو
 الملائم وما سواه مؤثرا مختصر الروضة القدامية « ١ » اي لاحتمال
 ثبوت الحكم في غيره تبعا او لو صف لم نعلمه او لهذا الوصف المعين فالتعيين
 تحكم ورد بان المتبع الظن وهو حاصل باقتران المناسب ولم نشترط الصحابة
 في اقيستهم كون العلة منصوصة ولا اجماعية اه مختصر الروضة

« ٢ » يعني بالثلاثة المتقدمة اقسام الاستصلاح وهي الضرورة

والحاجي والتحسين وتقدمت قبل بحث القياس (٣) عطف علي قوله اما
 بالمناسبة . وهو ثاني انواع ثبوت العلة بالاستنباط . وحاصله ان الاستنباط اما
 بالمناسبة او بالسبر والتقسيم او بالقياس الشبه . والسبر ابطال كل علة علل

بنفي الفارق بين الاصل والفرع الا بما لا اثر له

وهو مثبت للعلة لدلالته على الاشتراك فيها على الاجمال . وقد
استدل على اثبات العلة بمسالك فاسدة كقولهم : سلامة الوصف
من مناقض له دليل عليه . وغايته سلامته من المعارضة وهي
احدى المفسدات ولو سلم من كلها لم يثبت . ومنها الطرد ^(١) وهو
قولهم ثبوت الحكم معه اينما وجد دليل عليه

ومنها الدوران وهو وجود الحكم معها وعدمه بعدمها فقول صحيح
لانه اماراة وقيل فاسد لانه طرد . والعكس لا يؤثر لعدم اشتراطه .
ووجود مفسدة في الوصف مساوية او راجحة قيل يخزم مناسبتها وقيل لا
وقال النظام يجب الالحاق بالعلة المنصوص عليها بالعموم اللفظي
لا بالقياس اذ لافرق لغة بين (حرمت الخمر لشدها وبين حرم
كل مشدد) وهو خطأ لعدم تناول حرمت الخمر لشدها كل
مشدد غيرها ولولا القياس لاقتصرنا عليه فيكون فائدة التعليل

بها الحكم المعلل اجماعا الا واحدة فتنتعين فحالة الربا الكيل او الطعم او القوت
والكل باطل الا الاولى

(١) اي من المسالك الفاسدة الطرد قال في مختصر الروضة : اطراد
العلة لا يفيد صحتها اذ سلامتها عن النقض لا يبنى بطلانها بمفسد آخر والآن
صحتها بدليل الصحة لا بانتفاء مفسد كثبوت الحكم لوجود المقتضي لا
لانتفاء المانع والعدالة لحصول المعلل لا لانتفاء الجارح

(البيان)

دوران التحريم مع الشدة

وانواع القياس اربعة . قياس العلة . وهو ما جمع فيه بالعلة نفسها .
وقياس الدلالة . وهو ما جمع^(١) فيه بدليل العلة ليلزم من اشتراكها
فيه وجودها . وقياس الشبه . وقد اختلف في تفسيره فقال القاضي
يعقوب : هو ان يتردد الفرع بين حاذر ومبيح^(٢) فيلحق باكثرهما
شبهها . وقيل هو الجمع بوصف يوهم اشتماله على المظنة من غير وقوف
عليها . وهو صحيح في احدهما الروايتين واحد قولي الشافعي
وقياس الطرد . وهو ما جمع فيه بوصف غير مناسب او ملغى
بالشرع وهو باطل .

واربعها تجري في الاثبات واما النفي فطاري^(٣) كبراءة الذمة
من الدين فيجري فيه الاولان كالاثبات . واصلي وهو البقاء على
ما كان قبل الشرع فليس بحكم شرعي ليقضي علة شرعية فيجري

(١) عبارة مختصر الروضة : هو الجمع بين الاصل والفرع بدليل العلة
اذ اشتراكها فيه يفيد اشتراكها في العلة فيشتركان في الحكم نحو : جاز
نزويجها ساكنة لجاز ساخطة كالصغيرة اذ جواز تزويجها ساكنة دليل عدم
اعتبار رضاها والا لاعتبر نطقها الدال عليه فيجوز وان سقطت لعدم اعتبار
رضاها (٢) كالمدى المتردد بين البول والمني (٣) اي فقسمان طارئين
واصلي الاول حكم شرعي يجري فيه الاولان (قياس العلة وقياس الدلالة)
والثاني لا يجري فيه قياس العلة بل الدلالة

فيه قياس الدلالة

والخطأ يتطرق الى القياس من خمسة اوجه . ان يكون الحكم تعبديا . او يخطئ علته عند الله . او يقصر في بعض الاوصاف . او يضم ما ليس من العلة اليها . ويظن وجودها في الفرع وليست موجودة فيه

والاستدلال^(١) ترتيب امور معلومة يلزم من تسليحها تسليم المطلوب . وله ضروب كثيرة . احسنها البرهان وهو ثلاثة : برهان الاعتلال وهو قياس بصورة اخرى تتظم من مقدمتين ونتيجة . ومعناه ذاك واحد معين تحت جملة معلومة كقولنا : النبيذ مسكر

« ١ » اوجز السيد قدس سره في تعريفه له بقوله : تقرير الدليل لاثبات المدلول . وانما يكون في محاجة الخصم وقد دل على جوازها آيات كثيرة ومن لازمه جواز استماع الشبه لردها . قال الراغب الاصفهاني في الباب « ٢٤ » من الذريعة : فاما الحكم فلا بأس بمجالسته ايام فانه جاء بحري امير ذي اجناد وعدة وعناد لا يخاف عليه العدو حيشا توجه ولهذا جوز له الاستماع للشبه بل اوجب عليه ان يتقبح بقدر جهده كلامهم ويسمع شبههم ليجاهد لهم ويذايعهم . فالعالم افضل المجاهدين فالجهاد جهادان جهاد بالبنان وجهاد بالبيان ولما تقدم سمي الله تعالى الحجة سلطانا في غير موضع من كتابه العزيز كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام (اني اتيكم بسلطان مبين) وقال تعالى « وجاهدكم به جهادا كبيرا » وقال سبحانه « فاما الزبد فيذهب جفاء واما ما ينفع الناس فيمكث في الارض اهـ

وكل مسكر حرام فينتج النيذ حرام
وبرهان الاستدلال وهو ان يستدل على الشيء بما ليس موجبا
له . اما بخاصيته كالاستدلال على فعلية الوتر بجواز فعله على الراحة
او بنتيجته كقوله : لو صح البيع لأفاد الملك . او بنظيره اما بالنفي على
النفي كقوله : لو صح التعليق لصح التنجيز . او بالاثبات على الاثبات
كقوله : لو لم يصح طلاقه لما صح ظهاره . او بالاثبات على النفي
كقوله : لو كان الوتر فرضا لما صح فعله على الراحة . او بالنفي على
الاثبات كقوله : لو لم يجوز تخليل الخمر لحرم نقلها من الظل الى
الشمس . وما حرم . فيجوز . ويلزمه بيان التلازم ظاهر^(١) لا غير .
وبرهان الخلف^(٢) وهو كل شكل تعرض فيه لابطال مذهب الخصم
ليازم صحة مذهبه اما يحصر المذاهب وابطالها الا واحد او يذكر
اقساما ثم يبطلها كلها . وسمى خلفا^(٣) اما لانه لغة الردي^(٤) وكل

(١) بفتح الخاء لما ستره من توجيهه في كلامه (٢) صنيعه يدل على
انه بفتح الخاء لان الواجهة المذكورة لمفتوحها وجوز المنطقيون ضمها ايضا
بل هو الشائع على السننهم وقالوا هو بالضم بمعنى الباطل قال العلامة القاسمي
في شرح القاموس : ولعله فيما فيه لفتان : قال تلميذه السيد مرتضى في تاج
العرس يتعقبه : الخلف الذي بمعنى القول الرديء لم ينقلوا فيه الا الفتح
فقط واما الذي بالضم فليس الا الاسم من الاخلاف او المخالفة واللغة
لا يدخلها القياس والتخمين . اهـ وهو نتيجة (٣) وفي المثل سكت الفا ونطق
خلفا اهـ سكت . عن الف كلمة ثم تكلم بخطا . اهـ تاج العروس

باطل رديء . اولانه الاستقاء وهو استمداد فكانه استمد صحة مذهبه
من فساد مذهب خصمه . ويجوز ان يكون من الخلف وهو
الوراء^(١) لعدم الالتفات الى ما بطل . ومنها ضروب غير ذلك كقولهم
وجد سبب الوجوب فيجب او فقد شرط الصحة فلا يصح او لم
يوجد سبب الوجوب فلا يجب او لا فارق بين كذا وكذا الا
كذا وكذا او لا اثر له او لانص ولا اجماع ولا قياس في كذا
فلا يثبت . او الدليل ينفي كذا خالفناه لكذا فبقى على مقتضى
النافي . وهذا يعرف بالدليل النافي واشباه ذلك

﴿ فصل ﴾

واما ترتيب الادلة وترجيحها فانه يبدأ بالنظر في الاجماع فان
وجد لم ينجح الى غيره^(٢) فان خالفه نص من كتاب او سنة علم انه
منسوخ او متأول لان الاجماع قاطع لا يقبل نسخاً ولا تأويلاً .
ثم في الكتاب والسنة المتواترة . ولا تعارض في القواطع الا ان
يكون احدهما منسوخاً . ولا في علم وظن لان ما علم لا يظن خلافه .
ثم في اخبار الاحاد . ثم قياس النصوص . فان تعارض قياسان

(١) تذكير الضمير مراعاة للغبر والا فالخلف مؤنثة وتكون امياً وظرفاً

كما في التاج «٢» قال في مختصر الروضة : لانه مقدم على باقي ادلة
الشرع لقطعته وعصمته وامنه من نسخ او تأويل

او حديثان او عموماً فالترجيح^(١) والتعارض . هو التناقض فلذلك لا يكون في خبرين لانه يلزم كذب احدهما . ولا في حكيم فان وجد فيهما فلما لكذب الراوي او نسخ احدهما . فان امكن الجمع بان ينزل على حاليين او زمانين جمع^(٢) وان لم يمكن اخذ بالاقوى والارجح^(٣) والترجيح اما في الاخبار فمن ثلاثة اوجه

« ١ » قال الامام الترمذي في احبائه في المثار الرابع من كتاب الحلال والحرام . تعارض الادلة بورث الشك فيرجع فيه الى الاستصحاب او الاصل المعلوم قوله ان لم يكن ترجيح فان ظهر ترجيح في جانب الخطر وجب الاخذ به وان ظهر في جانب الحل جاز الاخذ به ولكن الورع تركه . واثقاء مواضع الخلاف مهم في الورع في حق المتق والمقلد اه (٢) اي ولا يسميان حينئذ مختلفين قال الشافعي في الرسالة : لم اهل العلم ان يمضوا الخبرين على وجوههما ما وجدوا لامضائهما وجها ولا يعدونهما مختلفين وهما يمتثلان ان يمضيا (ثم قال) ولا ينسب الحديثان الى الاختلاف ما كان لهما وجه يمضيان فيه معا انما يختلف ما لم يمض احدهما الا بسقوط غيره مثل ان يكون الحديثان في الشيء الواحد هذا يحله وهذا يحرمه اه (٣) اي بالمرجعات الاتي تفصيلا وفي مختصر الروضة القدامية : تفاصيل الترجيح كثيرة فالضابط فيه انه متى افترن باحد الطرفين امر تقلي او اصطلاح عام او خاص او قرينة عقلية او لفظية او حالية وافاد ذلك زيادة ظن رجح به وقد حصل بهذا بيان الرجحان من جهة القرائن اه وهو ضابط مفيد جدا . وافاد قيل ان الترجيح تقدم احد طريق الحكم لاختصاصه بقوة في الدلالة . ورجحان الدليل عبارة عن كون الظن المستفاد منه اقوى « ثم قال » والرجحان حقيقة في الاعيان الجوهرية وهو في المعاني مستعار

السند فيرجح بكثرة الرواة لانه ابعد من الغلط وقال بعض
الحنفية لا كالشهادة . ويكون روايته اضبط واحفظ . ويكونه ابرع
والثقي . ويكونه صاحب القصة او مباشرها دون الآخر

والمتن فيرجح بكونه ناقلا عن حكم الاصل ^(١) والمثبت اولى من
الثاني ^(٢) والخاطر على المبيح ^(٣) عند القاضي لا المسقط للحد على الموجب
له ^(٤) ولا الموجب للحرية على المقتضي للرق

وامر من خارج مثل ان يعضده كتاب او سنة او اجماع او
قياس او يعمل به الخلفاء الاربعة وصحابي غيرهم او يختلف على
الراوى فيقفه قوم ويرفعه آخرون او ينقل راوٍ خلافه فتعارض
رواياته او يكون احدهما مرفوعا والآخر مرسلا . واما في المعاني
فترجح العلة بموافقتها لدليل آخر من كتاب او سنة او قول صحابي
او خبر مرسل وبكونها ناقلة عن حكم الاصل . ورجحها قوم بخفة
حكمها وآخرون بثقلها وهما ضعيفان . فان كانت احدهما العلتين

«١» اي البراءة الاصلية لان الناقل فيه زيادة على الاصل

«٢» لاشتماله على زيادة علم (٣) للاحتياط وقيل عكسه لاعتضاد

الاباحة بالاصل من نفي الحرج والمراد بالاباحة جواز الفعل والترك ليدخل
فيه المكروه والمندوب والمباح والمصطلح عليه كذا في حواشي الجمع

«٤» بل يرجح الموجب للحد لافادته التاميس وقيل يوجب المسقط

لما فيه من اليسر وعدم الحرج

حكماً والاخرى وصفاً حسياً^(١) فرجع القاضي الثانية وابو الخطاب
الاولى . وبكثرة اصولها^(٢) وباطرادها وانعكاسها^(٣) والمنعدية على
القاصرة لكثرة فائدها ومنع منه قوم . والاثبات على النفي . والمتفق
على اصله^(٤) على المختلف فيه . وبقوة الاصل فيما لا يحتمل النسخ ثلثي
محتمله . وبكونه رده الشارع اليه^(٥) والمؤثر على الملائم . والملائم على
الغريب . والمناسبة على الشبهة

باب الثالث في الاجتهاد والتقليد

الاجتهاد لغة بذل الجهد في فعل شاق وعرفاً بذل الجهد في
تعرف الاحكام . وتامه بذل الوسع في الطلب الى غايته . وشرط
المجتهد الاحاطة بمدارك الاحكام . وهي الاصول الاربعة والقياس

« ١ » ككونه قوياً ومسكراً فاختر القاضى ترجيح الحسية لانها كالعلة
العقلية والعقلية قطعية فهي اولى مما يوجب الظن . ورجع ابو الخطاب الاول
وهي الحكيمة لان الحسية كانت موجودة قبل الحكم فلا يلزمها حكمها
والحكم اشد مطابقة للحكم كذا في الروضة (٢) اي فترجع علة ذات اصلين
على ذات اصل راجع مثالها في حواشي جمع الجوامع (٣) اي فترجع المطردة
المنعكسة على المطردة فقط لضعف الثانية بالخلاف فيها (٤) اي دليله وذلك
لضعف مقابله بالخلاف فيه (٥) عبارة الروضة . وترجع العلة المردودة على
اصل قاس الشرع عليه كقياس الحج على الدين في انه لا يسقط بالموت اولى
من قياسه على الصلاة لتشبيه النبي صلى الله عليه وسلم له بالدين في
حديث الخشمية

وترتيبها وما يعتبر للحكم في الجملة الا العدالة^(١) فان له الاخذ باجتهاد نفسه بل هي شرط لقبول فتواه . فيعرف من الكتاب والسنة ما يتعلق بالاحكام فمن القرآن قدر خمسمائة آية^(٢) لا حفظها لفظا بل معانيها ليطلبها عند حاجته . ومن السنة ما هو مدون في كتب الائمة والناسخ والمنسوخ منهما . والصحيح والضعيف من الحديث للترجيح . والمجمع عليه من الاحكام . ونصب الادلة وشروطها . ومن العربية ما يميز به بين صريح الكلام وظاهره . ومجمله . وحقيقته . ومجازه . وعامه . وخاصه . ومحكمه . ومتشابهه . ومطلقه . ومقيده . ونصه . وفخاه . فان علم ذلك في مسئلة بعينها كان مجتهدا فيها وان لم يعرف غيرها^(٣) ويجوز التعبد والاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم^(٤)

« ١ » اي فلا يشترط في المجتهد عدالته بالنظر الى العمل باجتهاده لنفسه واما بالنظر للعمل بفتواه والاعتماد عليها فيشترط عدالته . وعبارة جمع الجوامع : ولا يشترط في المجتهد العدالة على الاصح انتهى وحاول محشوه ارجاع الاختلاف الى التفصيل المذكور هنا وهو متجه

(٢) في حواشي القرافي بحث في هذا فراجع (٣) اشار الى جواز تجزى الاجتهاد وهو الصحيح كما في جمع الجوامع . والمراد بالاحاطة فيما سبق الاحاطة بالكليات لافي التفاريع وهو ظاهر فاندفع توهم التناقض المذكور في حواشي جمع الجوامع (٤) بمعنى قول المجمع : الاصح ان الاجتهاد جائز في عصره عليه السلام اه

للقائب عنه والحاضر باذنه . وقيل للقائب . وان يكون هو متعبداً
به فيما لا وحي فيه . وقيل لا . لكن هل وقع . انكره بعض اصحابنا
 واصحاب الشافعي واكثر المتكلمين والصحيح بلى لقصة اسارى
بدر وغيرها^(١) والحق في قول واحد^(٢) والمخطئ في الفروع ولا
قاطع معذور ما جور على اجتهاده . وقال بعض المتكلمين كل مجتهد
مصيب وليس على الحق دليل مطلوب . وقال بعضهم واختلف
فيه^(٣) عن ابي حنيفة واصحابه

وزعم الجاحظ ان مخالف الملة متى عجز عن درك الحق فهو
معذور غير آثم « وقال العنبري » كل مجتهد مصيب في الاصول
والفروع . فان اراد انه اتى بما امر به فكقول الجاحظ وان اراد في
نفس الامر لزم التناقض « فان تعارض » عنده دليلان واستويا
توقف ولم يحكم بواحد منهما . وقال بعض الحنفية والشافعية بغير
وليس له ان يقول فيه قولان حكاية عن نفسه في حالة واحدة وان
حكى ذلك عن الشافعي « واذا اجتهد » فغلب على ظنه الحكم لم

« ١ » تلخص ابن الصحيح جواز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وسلم ووقوعه كما في الجمع قال الحشي : وهو مذهب الجمهور
« ٢ » اي من المجتهدين في فروع الدين واصوله ومن عداه مخطئ
« ٣ » اي في ان كل مجتهد مصيب

يجز التقليد . واما تقليد العالمي فحائز . ومن لا يتمكن من الاجتهاد
في بعض المسائل فعامى فيها

والمجتهد المطلق هو الذي صارت له العلوم خالصة بالقوة القريبة
من الفعل من غير حاجة الى تعب كثير حتى اذا نظر في مسألة
استقل بها ولم يحتاج الى غيره فلماذا قال اصحابنا لا يقلد مع ضيق
الوقت ولا سعته ولا يفتى بما لم ينظر فيه الا حكاية عن غيره .
« فان نص » في مسألة على حكم وعمله فذهبه في كل ما وجدت
فيه تلك العلة كذلك . فان لم يعلل لم يخرج الى ما اشبهها . وكذلك
لا ينقل حكمه في مسألتين متشابهتين من كل واحدة الى الاخرى ^(١)
فان اختلف حكمه في مسألة واحدة وجهل التاريخ فمذهبه اشبهها
باصوله واقواها والا فالثاني لاستحالة الجمع . وقال بعض اصحابنا
والاول ^(٢) (والتقليد) لغة وضع الشيء في العنق محيطاً به ومنه

« ١ » عبارة نزهة الخواطر مختصر الروضة الناظر : فان لم يبين العلة لم
يجعل ذلك الحكم مذهبه في مسألة اخرى وان اشتبهها لجواز خفاء مثله . ولو
نص المجتهد على مسألتين متشابهتين يحكمين مختلفين لم ينقل حكم احدهما
الى الاخرى ليكون له في المسألتين روايتين لانه لا يجوز له ان يجمع بين
قولين مختلفين اه وهي اوضح مما هنا (٢) اي فمذهبه الثاني والاول ايضاً
وحكام النووي ايضاً في مقدمة شرح التهذيب قولاً لبعض اصحاب الشافعية
وعبارته : وقال بعض اصحابنا اذا نص المجتهد على خلاف قوله لا يكون رجوعاً
عن الاول بل يكون قولان قال الجمهور . هذا غلط لانهما كنصين للشارع

القلادة ثم استعمل في تفويض الامر الى الغير كانه ربطه بعنقه .
 واصطلاحاً قبول قول الغير بلا حجة . فيخرج بالاخير قوله صلى الله
 عليه وسلم لانه حجة في نفسه والاجماع كذلك . ثم قال ابو
 الخطاب : العلوم على ضربين : مالا يسوغ فيه التقليد كالاصولية
 وما يسوغ وهو الفروعية . وقال بعض القدرية يلزم العامى النظر
 في دليل الفروع ايضاً وهو باطل بالاجماع^(١)

تعارضاً وتعدداً لجمع بينهما فيعمل بالثاني ويترك الاول ام

« ١ » مراده ببعض القدرية معتزلة بغداد . وواقفهم الظاهرية ورده
 المصنف بالاجماع اي على اقرار العامة على العمل بفتاوى العلماء وعدم تكليفهم
 النظر في الادلة والبحث عنها من غير تناكر واجماع كل عصر حجة . وفي النهاية
 للعلامة . لم نزل العامة في زمن الصحابة والتابعين قبل حدوث المخالفين
 يرجعون في الاحكام الى قول المجتهدين ويستفتونهم في الاحكام الشرعية
 والعلماء يسارعون الى الاجابة من غير اشارة الى ذكر دليل ولا ينهونهم عن
 ذلك فكان اجماعاً . وحقق بعضهم . ان معنى القول الاول هو حث العامى
 ان يرتفع عن حضيض الجهل الصرف والعمى المحض والابذان بان الدين
 ليس في مبداء ما تنقسم الناس فيه الى عوام صرف لا يعلمون ولا يتعلمون
 والى خواص يباينونهم كلياً بل مبناه على تعميم طلب العلم لقوله صلى الله
 عليه وسلم (طلب العلم فريضة على كل مسلم) وبالجملة فالقصد انه يعيب
 على الامة تحصيل العلم بالاحكام الشرعية الفرعية كما يجب عليها تحصيل
 العلم في مسائل اصول الدين . والقدر الضرورى من الاولى متفق عليه
 كالثانية . ثم بتعلم الامة ما يجب لها وعليها يتبين لها طرق السعادة وتسلك في

وقال ابو الخطاب يلزمه معرفة دلائل الاسلام ونحوها مما اشتهر
بلا كلفة فيه : ثم العامى : لا يستغنى الا من غلب على ظنه علمه
لاشتهاره بالعلم والدين او بخبر عدل بذلك لا من عرف بالجهل^(١)
فان جهل حاله لم يسأله وقيل يجوز . فان كان في البلد مجتهدون
تخير . وقال الخيرى^(٢)

جوابها فتكشف لها الاوصاف الفاضلة وحدودها وتمثل لمداركها فوائدها
ومعاسن غاياتها وتنبئ لها مضار الرذائل وسوء منقلب المتدسسين بها وذلك
لان بداهة العقل حاكمة بان جل المعارف البشرية والمقائد الدينية مكشوبة
فان لم تأخذ الامنة في التعلم فصرت عقولها عن درك ما ينبغي لها دركه
وانقطعت دون الكفاية . مما يلزم لسد ضرورات الحياة الاولى والاستعداد لما
يكون في الاخرى . وساوى الانسان في معيشتة سائر الحيوانات وحرم سعادة
الدارين وسبى ان من اعرض عن العلم النافع المستتبع للعمل الصالح طغت
شهوته واندفع الى تعدى الحدود فيرافق الدنيا على عناء ويفارقها الى شقاء
قال تعالى (فاولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا
رجعوا اليهم لعلهم يحذرون) وقد جود الامام الغزالي في الاحياء مباحث
التعلم والتعليم بما لا يستغنى عن مراجعته

(١) هذا من الواضحات اذ الجاهل لا يجوز سواه اتفاقا

(٢) بكسر الخاء العجمة وفتح المهملة بعدها ثم قاف نسبة الى بيع
الحرق وهو عمر بن الحسين بن عبد الله ابو القاسم احد ائمة مذهب احمد كان
واسع العلم شهير الورع اشتهر من مصنفاته المختصر في الفقه شرحه القاضي ابو
يعلى والزرکشي وغيرهما . وكان بعض الشيوخ يقول . ثلاث مختصرات في
ثلاث علوم لا اعرف لها نظير . النصيحة لثعلب واللم لاين حفي . وكتاب

الاثق في نفسه^(١)

وهذه آخره والله تعالى اعلم وهو الموفق وله الحمد وحده

وصلواته على سيدنا محمد رسوله المصطفى

وعلى آله وصحبه وسلامه

الخرقي ما اشتغل بها احد وفهما كما ينبغي الا افلح وانجح . وهاجر الخرق في آخر امره من بغداد الى الشام اثر حوادث بها واقام بدمشق مدة ثم جرى عليه ما اودى في الله بسببه فتوفى متأثراً منه سنة ٣٣٤ كما في طبقات الحنابلة « ١ » اي الارجح عنده فيسأله وياخذ بقوله . قال العلامة الفناري في فصول البدائع . ولا يستدل بان تكليف العامي بالترجيح تكليف الحال لقصوره عن معرفة المراتب لان الترجيح ربما يظهر للعامي بالتسامع ويرجع العلماء اليه وكثرة المستفتين واعتراف العلماء بفضله (قال الغزالي) كما يعرف اطباء البلد بالتسامع والقرائن وان كانت لا يحسن الطب . وبعد ظفرو بالاثق واستجابته فله زيادة العلم بالبحث عن المأخذ . قال السبكي في جمع الجوامع (وللعامي سؤا له) اي العالم (عن ما خذه استرشاداً ثم عليه) اس العالم (بيانه) اي المأخذ (ان لم يكن خفياً) عليه بحيث يثق بصرفه عنه والا فيعذر له بخفاء المدرك عليه . لانه يجب في العامة ان يقتصر بهم على قدر افهامهم كما بينه الراغب الاصفهاني رحمه الله في الباب (٢٦) من كتاب الذريعة . وذكر رحمه الله في الباب (٢٠) ان حق الانسان ان لا يترك شيئاً من العام امكنه النظر فيه واتسع له العمر له الا ويخبر بشمه عرفه . وبذوقه طيبه . ثم ان ساعده القدر على التفذي به والتزود منه فيها ونعمت . والا لم يصبر لجهله بمجده ولغاوته عن منفعتة الا معاديا له بطبعه

« فن بك ذا فم مر مريض * يجد مرأ به الماء الزلالا » =

= فمن جهل شيئاً عاداه . والناس اعداء ما جهلوا . بل قال الله تعالى
(واذا لم يهتدوا به فسيقولون هذا افك قديم) وحكى عن بعض الفضلاء انه
رؤي بعد ما طعن في السن وهو يتعلم في اشكال الهندسة ف قيل له في ذلك
فقال وجدته علماً نافعا فكرهت ان اكون لجهلي به معاديا له
(وقال منصور بن المهدي للمأمون . يحسن بنا طلب العلم والادب قال
والله لان اموت طالبا للادب خير لي من ان اعيش قانعا بالجهل . قال فالى
متى يحسن بي ذلك قال . ما حسنت الحياة بك) ولا ينبغي للماقل ان يستهين
بشيء من العلم بل يجعل لكل حظه الذي يستحقه . ومنازله الذي يستوجبه .
ويشكر من هداه لفهمه . وصار سببا لعمه . ويجب ان يقدم الامم فالام
(وكثير من الناس تكلوا الوصول . بتركهم الاصول) كمن قال

« لقد اصيحت في ندم وم * وما يغني التندم باخيلي »

« منعت من الوصول الى مرامي * بما ضيعت من حفظ الاصول »

وحقه ان يكون قصده من كل علم يتحراه التبليغ به الى ما فوقه ويجب
ان لا يتعزى عمله عن مراعاة العمل فيه يتبلغ . الا ترى انه ما خلا ذكر
الايمان في عامة القرآن من ذكر العمل الصالح كقوله « الذين آمنوا وعملوا
الصالحات » والى ذلك اشار بقوله تعالى « اليه يصعد الكلم الطيب والعمل
الصالح يرفعه » انتهى كلام الراغب في كتاب الذريعة . وقد حكى في كشف
الظنون ان الامام الغزالي كان يستصحبه دائما ويستحسنه لنفسه . وفي ختم
المصنف صفي الدين كتابه هذا بقوله (الاوثق بنفسه) براءة مقطوع وحسن
اختتام من طرف خفي . لا يخفى على الذكي . وذلك من المحسنات البدعية .
وقد كانت الفراغ من هذه التعليقات في ذي القعدة عام (١٣٢٤) بقلم
الفقيه محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم بن صالح القاسمي الدمشقي
غفر الله له ولوالديه وللمؤمنين ومن عليه وعليهم برحمته انه ارحم الراحمين .

ولا ارى بدا من ختم الكلام بهذه الوصية وهي العناية بجياد الكتب وبدائع الاسفار فان بها تبعد من منازل الجهل . وتأنف من الشغل بسخف المنى واعتياد الراحة والحزل . قال الجاحظ « ان امثل ما يقطع به الفراغ نهارهم واصحاب الكفايات ساعات ليلهم نظر في كتاب لا يزال لهم فيه ازدياد في تجربة وعقل وروءة وصون عرض واصلاح دين وتثخير مال ورب حنيعة وابتهاء انعام . ولولم يكن من فضله عليك واحسانه اليك الا منعه لك من الجلوس على بابك والنظر الى المسارة بك مع ما في ذلك من التعرض للحقوق التي تلزم ومن فضول النظر وملايسته صفار الناس ومن حضور الفاظهم الساقطة ومعانيهم الفاسدة واخلاقهم الرديئة وجهالتهم المذمومة لكان في ذلك السلامة والقيمة واحراز الاصل مع استفادة الفروع » ثم على الطلبة ان يرجعوا من جياد متون هذه الكتب الى ابلغها اسابوا . وافصحها تركيبا . واحكمها قواعد . واغزرها فوائد . فان يمثلها تحرك المهتم لطلب العلم . وتنازع الى حب الفهم . ولا تؤثر عليه عوضا . ولا تبغي به بدلا . الا ان مثل هذه المتون لم يزل كالجوهر المكنون . والسر المصون . منه ما نبتت عليه عناكب النسيان . ومنه ما اخنت عليه يد الحدثان . بيد ان من جد وجد . ومن لج ولج . وقد كان للصحققين عناية كبرى بها حفظا . ومطالعة . وقراءة . وافراء . وشرحا . واصطحابا بحكي صاحب الشقائق النعمانية في ترجمة العلامة علاء الدين القوشجي رحمه الله انه (كان جمع عشرين متنا في مجلدة واحدة كل متن من علم وسماه محبوب الجمائل وكان بعض غلانه يحمله ولا يفارقه ابدا وكان ينظر فيه كل وقت حتى حفظ — فيما يقال — كل ما فيه من العلوم) انتهى فهذا عمل القوشجي لنفسه . وهذا اشتغاله على المدا . وهذه عنايته بالمتون وهو ما هو (راجع ترجمته في الشقائق وانظر منه مجرأ خفيا) فاني لم يلحق شائفة . ولم يخط خطوة . لاجرم انه في اشد الحاجة منها الى ما ذكره السلف الصالح . وخلاه الائمة المتقدمون وضوان الله عليهم . اولئك الذين =

علموا ان لبس للره في ثرائه . وجميل روايته . ما يصلح سرّاً لامتيازاه واعتلائه .
بل انما خلق الانسان ليعلم ويعمل ويستخلف اثراً يؤثر عنه . وينظر اليه منه .
وانه لاحياة مع الجهل ولا موت مع العلم . ونحن لانحصى ثناء على الله تعالى
فيما هدى ووفق للعشور على هذه المتون الجليلة . ونظمها في هذه السلسلة
الجميلة . لاسيما المتان الاخير فاننا لم نعتز منه الا على نسخة مخطوطة في المكتبة
العمومية بدمشق الشام لبس لها ثانية . وما وقفنا عليه حتى رأينا من
انفس الآثار الاصولية . واعجبها سبكاً . والطفها جمعاً للاقوال . وايجازاً في
المقال . ولما تحققنا ماله من الشأن الخطير اسرعنا الى نقله ثم مقابلته . ولم يكن
ذلك دون شديد العناية لان النسخة المذكورة اكثرها غفل لانقط على احرفه
ومستحجة برداء الخط وكثرة التصحيف وتغيير الارقام عن الجودة فيقامي
القاري . من تحقيق الكلمة وإدراك المعنى صعوبة زائدة لكن كل عناء في
هذا السبيل . عددناه راحة واستحلينا له الصبر الجميل . لرغبنا في تعريف هذه
الدره . واهدائها لا كفائها البرره . وبما كان له عندنا اليد الطولى في العون
على تصحيحه وتنقيحه من الابهات الاصولية كتاباً (مختصر الروضة القدامية
للطوفي ونزهة الخاطر) لتوافق الكل في معظم المباحث وترتيب جل المسائل .
فصححنا منها كثيراً بما غمض من الفاظه . واشفّعناه بما علقنا منها ما يوضح
جملاً من دقائقه سوى ما راجعناه لاجله من الكتب الشهيرة كما تراء في
العزوة في اطراف التعليقات . وقد قالوا من بركة العلم عزوه لاهله .
اللهم جب الينا الثبوت . وزين في عيننا الانصاف . واذاقنا حلاوة

النقوي . واودع صدرنا البر واليقين . والحقنا بالصالحين

وصل وسلم على خاتم النبيين . وآله

الطاهرين . والحمد لله رب

العالمين

الشيخ
الشيخ



الاولى

قال الامام تاج الدين السبكي رحمه الله تعالى في عقيدة الايمان من
خاتمة كتابه (جمع الجوامع) مانصه :

ونعتقد ان الشافعي ومالك وابا حنيفة والسفيانيون

واحمد والاوزاعي واسحق وداود وسائر

ائمة المسلمين على هدى من ربهم

قال الحافظ ابو زرعة ولي الدين احمد العراقي في شرحه الفيث الهامع تاي
نعتقد ذلك ونخالف من حمله التعصب والجهل على القدح في بعضهم فنناقهم
ما ثوره . وفضائلهم مشهورة . ومن طالع التواريخ ييقن ذلك ويكفي فيه انشار
علمهم ونقرر جلالهم على مدى الزمان وذلك لا يقدر احد ان يضعه لنفسه
ولا لغيره وقد ذكر الشيخ ابو اسحق من الائمة المتبوعين داود وعظم شأنه
ولا عبرة بقول بعض اصحابنا انه لا يعنى بخلافه في الفروع على الاطلاق اه
بحروفه ونقدمه بمثله البدر الزركشي في شرحه على جمع الجوامع . واليك
شذرات من تراجمهم

فاما « الشافعي » رضي الله عنه فهو الامام محمد بن ادريس القرشي
المطليبي عظيم المفاخر كثير المناقب قال الزعفراني كان اصحاب الحديث رفوداً
حتى جاء الشافعي فايةظهم فتبقتظوا : كانت ولادته سنة (١٥٠) بمدينة
غزة او عسقلان وتوفي سنة (٢٠٤) بمصر

واما « مالك » رضي الله عنه فهو الامام بن انس بن مالك الاصمعي

المديني امام دار الهجرة واحد الاثمة الاعلام كانت ولادته سنة (٩٥) وتوفي سنة (١٧٩) له مناقب هامة

واما « ابو حنيفة » رضي الله عنه فهو الامام المقدم النعمان بن ثابت الكوفي . قال ابن خلكان : كان اماما عاملا زاهدا عابدا ورعا ثقيلا كثير الخشوع دائم التضرع شديد الكرم حسن المواساة لاهل بيته ادرك جماعة من الصحابة ومناقبه وفوائده كثيرة كانت ولادته سنة (٨٠) على الاصح وتوفي ببغداد سنة (١٥٠)

واما « سفيان الثوري » رضي الله عنه فهو ابن سعيد الكوفي . قال الخطيب البغدادي : كان الثوري اماما من ائمة المسلمين وعلماء من اعلام الدين مجتمعا على امامته مع الاتقان والضبط والحفظ والمعرفة والزهد والورع ولد سنة (٧٧) وتوفي بالبصرة سنة (١٦١)

واما « سفيان بن عيينة » رضي الله عنه الكوفي فهو احد ائمة الاسلام قال الشافعي لولا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز ولد سنة (١٠٧) وتوفي سنة (١٩٨)

واما الامام « احمد » رضي الله عنه فهو ابن محمد بن حنبل الشيباني المروزي الاصل . قال ابن خلكان : كان امام المحدثين جمع في مسنده من الحديث ما لم يتفق لغيره . وقال الشافعي في حقه « خرجت من بغداد وما خلفت فيها انقي ولا اقله من ابن حنبل . وكان لازم الشافعي لما قدم بغداد سنة (١٩٥) واقام بها سنتين وعن اخذ عن الامام احمد البخاري ومسلم . كانت ولادته سنة (١٦٤) وتوفي سنة (٢٤١) ببغداد

واما « الاوزاعي » رضي الله عنه فهو الامام عبد الرحمن بن عمرو الشامي قال ابن سعد كان ثقة مأمونا فاضلا خيرا كثير الحديث والعلم والفقه وكان اهل الشام على مذهبه توفي سنة (١٥٧) في الحمام . قال محمد بن عبد الرحمن البيروني : لم يكن للحمام جار فاعلقوه عليه فعالجوه ومات فيه

واما « اسحق » رضى الله عنه فهو الامام ابن راهويه الفقيه الحافظ العلم . قال الامام احمد : لا اعلم لاسحق نظيرا . اسحق عندنا من ائمة المسلمين توفي سنة (٢٣٨) روى انه سئل لم قيل له ابن راهويه . فقال ان ابي ولد في طريق مكة فقالت المراوزة راء وويه يعني انه ولد في الطريق « وراهويه » يقال : ح الماء والواو وسكون الياء بعدها هاء ساكنة ويقال بضم الماء وسكون الواو . وقال النووي في التهذيب ويحري هذان الوجهان في نظائره كسيبويه . ونطويه . وعمرويه . والاول مذهب النخويين واهل الادب . والثاني مذهب المحدثين . وقد اكثر من نقل فتاوي اسحق الامام الترمذي في جامعه

واما « داود » رضى الله عنه فهو الامام المشهور المعروف بالظاهري الاصمغاني . قال ابن خلكان : كان زاهدا متقللا كثير الورع اخذ العلم عن اسحق بن راهويه وابي ثور وغيرهما وكان صاحب مذهب مستقل وتبعه جمع كثير يعرفون بالظاهرية وانتهت اليه رياسة العلم ببغداد وهو امام اصحاب الظاهر وكان يحضر درسه كل يوم اربعمائة صاحب طيلسان اخضر ولد بالكوفة سنة (٢٠٢) ونشأ ببغداد وتوفي بها سنة (٢٧٠) وقال السبكي : كان داود جبلا من جبال العلم والدين له من سداد النظر وسعة العلم ونور البصيرة والاحاطة باقوال الصحابة والتابعين والقدرة على الاستنباط ما يعظم وقعه . وقد دوت كتبه وكثرت اتباعه . وذكره الشيخ ابو اسحق الشيرازي في طبقاته من الائمة المتبوعين في الفروع وقد كان مشهورا في زمن الشيخ وبعده بكثير لاسما في بلاد فارس شيراز وما والاها الى ناحية العراق وفي بلاد المغرب . انتهى كلام السبكي نقله عنه الجلال المحلي في شرح جمع الجوامع وكذا شراح جوهر التوحيد عند قول اللقاني .

ومالك وسائر الائمة * كذا ابو القاسم هداة الامة

فقد قال العلامة الباجوري في حواشيه عليها و «آل» في قوله
وسائر الأئمة للكمال لا بقيد عهد الأربعة فقط فيدخل الأئمة الأربعة . والامام
الليث بن سعد . وداود الظاهري فانه كان جبلا في العلم . ويدخل ايضا
سفيان الثوري وكان يسمى امير المؤمنين في الحديث . واسحق بن راهويه
ومحمد بن جرير الطبري . وسفيان بن عيينه . والامام ابو الحسن الاشعري .
وابو منصور الماتريدي . والمراد بابي القاسم محمد الجنيد سيد الصوفية علما
وعملا . كان رضي الله عنه على مذهب ابي ثور صاحب الامام الشافعي . فانه
كان مجتهدا اجتهادا مطلقا كالامام احمد اه وفي وفيات الاعيان في ترجمة
القاضي ابي الفرج المعافي ابن زكريا الجريري النهرواني رحمه الله انه نسب
الى الامام ابن جرير الطبري لانه كان على مذهبه مقلدا له (قال) وقد
تقدم في ترجمة ابن جرير انه كان مجتهدا صاحب مذهب مستقل وكان له
اتباع واخذ بمذهبه جماعة منهم ابو الفرج المذكور اه وفيه موافقة لما قاله
الباجوري عنه . وما ابداع ماثاله الامام يحيى الزنائي (فيما نقله عنه القرافي)
ان المذاهب كلها مسالك الى الجنة وطرق الى الخيرات فمن سلك منها
طريقا وصله : انتهي كلامه رضي الله عنه وعنهم وارضاهم . وجعل في
فراديس الجنان مقيلمهم ومشوام . ونفعنا بعلومهم . وجعلنا بكامل آدابهم آمين

الفائدة الثانية

قال ملا كاتب جلبي الحنفي في كشف الظنون : اول من صنف في
الاصول الامام الشافعي . ذكره الاسنوي في التمهيد وحكي الاجماع فيه وقال
ولي الدين في العبر . ان اول من كتب في الاصول الامام الشافعي . امل
فيه رسالته المشهورة ثم كتب فقهاء الحنفية فيه وحققوا تلك القواعد واسموا
القول فيها فكان لهم اليد الطولى من الغوص على النكت الفقهية والتقاط

هذه القوانين من مسائل الفقه ما امكن وجاء ابو زيد الدبوسي - عن ائمتهم -
فكتب في القياس باوسع من جميعهم وتمم الابحاث والشروط التي يحتاج
اليها فيه اه قال ابن خلكان في ترجمة ابي زيد الدبوسي : وهو اول من
وضع علم الخلاف توفي ببغداد سنة (٤٣٠) وكتابه تقوم الادلة في
الاصول مشهور . شرحه فخر الاسلام البزدوي . وذكر حافظ الدين النسفي في
يهرحه على كتابه المنار انه اختصر المنار من كتاب اصول الفقه لفخر الاسلام
وشمس الائمة السرخسي وانه راعى فيه ترتيب فخر الاسلام كما ذكره

الفائدة الثالثة

قال الامام علاء الدين الحنفي في ميزان الاصول اعلم ان اصول الفقه
فرع لعلم اصول الدين فكان من الضرورة ان يقع التصنيف فيه على اعتقاد
مصنف الكتاب واكثر التصنيف في اصول الفقه لاهل الاعتزال المخالفين
لنا في الاصول ولاهل الحديث المخالفين لنا في الفروع وتصنيف اصحابنا
فسمان قسم وقع في غابة الاحكام والانتقائ لصدوره من جمع الاصول
والفروع مثل ماخذ الشرع وكتاب الجدل للماتريدي ونحوهما وقسم وقع في
نهاية التحقيق في المعاني وحسن الترتيب لصدوره ممن تصدى لاستخراج
الفروع . من ظواهر المسموع . غير انهم لما لم يتمروا في دقائق الاصول . وقضايا
المعقول . انضى رأيهم الى رأي المخالفين في بعض النصول . ثم هجر القسم
الاول . اما لتوحش الالفاظ والمعاني . واما لقصور الهمم والتواني . واشتهر
القسم الآخر انتهى من كشف الظنون

خاتمة لطيفة

قال الامام الحسين بن رشيق في لباب الحصول مختصر المستصفي علم
اصول الفقه مما يتعين على طالب العلوم الشرعية الاعتناء بالاشتغال به فان

علم الفروع ثمة له ومن لم يحفظ الاصل كيف يتأتى له الانتفاع بالثمة لان
قوام الاثمار باصولها اه وقال الشيخ ابن علي الموصلي في طوابع النجوم . في
مفاخرة العلوم . الذي ضمنه المفاضلة بين ثلاثة وسبعين علما من العلوم . انها
لما تفاوضت بلسان الحال وتخطبت . وتجاوزت في دعوى الشرف وتجاوزت .
قال « علم الفقه » في تمييز معالم الاحكام . ويتبين الواجب من المندوب
والمباح والمكروه والحرام . ويتعرف ما يتقرب به الى الله تعالى من العبادات .
وسائر انواع التكاليف الشرعية العملية مما تدعو اليه الضرورات . ويترجم
به العادات . فاننا امام العلوم الذي بي يقتدى . وعميدها الذي عليه يعتمد
ونجمها الذي به يهتدى . فالولا ارشادي لفضل سعي المكلفين . ولا مشوا في
دجناء مدلحة واصبحوا عن ركائب الخبير مختلفين . فقال « علم اصول الفقه »
ان مقامك لعال . وان جيدك لخال . غير اني انا المتكفل بتقرير اصولك .
وتوجيه المسائل الواقعة في خلال ابوابك وفصولك . بي تعرف مطالب
الاحكام الشرعية العملية وطرق استنباطها . ومواد حججها واستخراجها بدقيق
النظر وتحقيق مناطها . فباصولي فروعك مقرر . وبمحاسن استدلالني حججك
منقحة محرره . قد مهدت طرقى حتى زال عنها الالباس . وبنيت

على اعظم الاصول فروعك . فاسندتها للكتاب والسنة

والاجماع والقياس . انتهى كلامه رضى الله

عنه وعن العلماء العاملين وتابعهم

باحسان الى يوم الدين

والحمد لله رب

العالمين



فهرست قواعد الاصول

صحيفة

- ٨٠ ترجمه المؤلف
- ٨٢ اصول الفقه والغرض منه
- ٨٢ الباب الاول في الحكم ولوازمه
- ٨٢ حد الحكم والحاكم والمحكوم عليه ونقسام الاحكام الى
تكليفية وهي خمسة واجب الخ وتفاريحها
- ٨٦ بيان الاحكام الوضعية
- ٨٩ الباب الثاني في الادلة وان اصولها اربعة
- ٩٠ مباحث الكتاب الحقيقية . المجاز . المحكم . المتشابه
- ٩١ مباحث السنة القول الفعل التقرير المتواتر الاحاد
واحكامها
- ٩٤ شروط الراوي
- ٩٥ بيان الصحابي
- ٩٦ الفاظ الرواية
- ٩٧ الراوية بالمعنى

٩٨ ابحاث يشترك فيها الكتاب والسنة من حيث
انها لفظية

٩٨ اللغات توقيفية

١٠٠ الكلام ومباحثه . الحقيقة واقسامها . النص . المجمل
المبين . العام . الخاص . المخصصات تسعة . ومنها
الاستثناء ومباحثه والمطلق ومباحثه

١٠٩ الامر

١١١ النهي

١١٢ ما يستفاد من خوي الالفاظ واشاراتها وهو المفهوم
اربعة الاقتضاء . الايماء . التنبيه . دليل الخطاب وهو
مفهوم المخالفة واقسامه اربعة

١١٤ النسخ

١١٥ الاجماع

١١٧ الاخذ باقل ما قيل

١١٧ الاصل الرابع وهو دليل العقل في النفي الاضلي

١١٧ الاستصحاب

صحيفة

- ١١٨ اصول آخر اختلف فيها وهي شرع من قبلنا وقول
الصحابي والاستحسان والاستصلاح
- ١٢٠ بحث القياس
- ١٢٢ الجامع والقابله العلة والمؤثر والمناط والمظنة والسبب
والمقتضى والمستدعي
- ١٢٤ شروط الجامع وهي العلة ان يكون وصفا اتم
ومباحث العلة
- ١٢٨ اصول المصالح خمسة
- ١٣٠ انواع القياس اربعة
- ١٣٣ فصل في ترتيب الادلة
- ١٣٣ بحث الترجيح
- ١٣٦ الباب الثالث في الاجتهاد

(الشيخ محمد بن عبد الله)

(الشيخ محمد بن عبد الله)

❖ اصلاح غلط مختصر المنار ❖

صحيفة	سطر	خطاً	صواب
٣	٥	الاول وجوده	الاول في وجوه
٦	١٩	الآية	لاية
٨	٨	والمأول	والمأول
١١	١٤	الاثبات	لا اثبات
١٢	٤	به بقرينة	به الا بقرينة
١٤	٣	والقرآن	والقرآن
١٤	٤	.	.
١٤	٦	اصولي	اصول
١٤	٩	بدليل	بدليل ظني
١٥	٤	بالشروع	بالشروع فيه
١٨	٢	امكرو	امكن
١٨	٥	لا يحمل	لا يحمل
١٩	٩	اجماع الامة	اجماع هذه الامة
٢٣	٦	(٢)	(٣)

وهكذا الارقام بعده ينبغي تصحيحها فرقم (٣) صوابه (٤) الى آخره
ورقم (١٢) في آخر الصحيفة صوابه (١) لاول ما بعدها المرقوم (٣) فوق
المرزول صوابه (١) وهكذا في الصحيفة (٢٤)

❖ اصلاح غلط الورقات ❖

صحيفة	سطر	خطاً	صواب
٢٨	٨	المكروه	المكروه

صواب	خطأ	سطر	صحيفة
التهديد	التحويل	١	٣١
حقيقة	حقيقته	١٩	٣١
على الكذب عن مثله	عن الكذب مثله	١٢	٣٥
تجمعها	تجمعها	٧	٣٦
الضرب	العزب	١٦	٣٦

❖ اصلاح غلط القرافي ❖

اثر	اثر	١٧	٤٥
استثناء كل زمن عن الاستثناء في كل زمان	استثناء كل زمن عن الاستثناء في كل زمان	٧	٤٦
استثناء	الاستثناء	٢	٥٢
المتكلمون	المتكلمون	٦	٦٢
التعارض	التعاوض	١٤	٦٨
تخلل	تخلل	١٨	٦٨
وأبي	ورأبي	١	٧١
القاص	القاض	١٥	٧١
والنحو	والنحو	٣	٧٢
تأليفه	تأليف	١٩	٧٢
عما	كما	١٨	٧٣
والا اخذ	والاخذ	٥	٧٥
لنبي	النبي	١٢	٧٥
ان وسيلة	ان الوسيلة	٦	٧٧

❖ اصلاح غلط القواعد ❖

صواب	خطأ	سطر	صحيفة
النيابة	التيابه	١٢	٨٣
هشام	هاشم	١٤	٨٤
كالخضر	كالخضر	٩	٨٦
جزاً	جزاء	١٢	٨٦
الاتفاق	الاتفاق	٦	٨٨
وتقول	وتقول	١٨	٨٨
والعرايا (١)	المحل (١)	٣	٨٩
فيتفاوت	فيتفوت	٦	٩٢
في الصحيفة بعده	٢ اي القطع	١٤	٩٣
تحت ١			
مرجعه	مراجعه	٢٠	٩٣
«٢»	«١»	١٠	٩٤
والاجتماع	والاجتماع	١٣	٩٤
«٣»	«٢»	١٤	٩٤
في اول الصحيفة بعده	(٣) قال الخ	١٧	٩٤
تحت (١)			
«٢»	«١»	١٣	٩٥
هذا شرح لما باقي في	«٢» اي بل الخ	١٤	٩٥
الصحيفة (١) ص ٩٦			
«٢»	«١»	١٨	٩٦

صحيحة	سطر	خطاً	موايد
٩٦	١٨	عدو	عدد
٩٦	٢٠	«٢»	«٣»
.	.	(٣) هبارة الخ	للصحيفة بعده عند قوم
.	.		المصنف بدون اذنه فيه
٩٧	٦	آروه	اروه
١٠٦	١٩	نفسه	نفس
١١٤	١٦	جد	حد
١١٤	٢٠	آي	اي
١١٥	١٧	وجوب	وجوب
١١٦	٠٢	الى	وجوب
١٢٥	١٣	تضمضة	تضمضت
١٢٦	٠٥	ويشوت	ويشوب
١٢٧	١٢	يتاخر	لتاخر
١٢٨	١٩	والتحسين	والتحسيني
٠٠٠	٠٠	قيل	قبيل
٠٠٠	٢١	بالقياس	بقياس
١٣١	٠٤	ويظن	او يظن
١٣٢	٠٣	فعلية	نقلية
٠٠٠	١١	واحد	واحد
٠٠٠	١٧	العرس	العروس
١٣٤	١٩	قيل	قبل
١٣٥	٠٢	ويكون روايته	ويكون رايه

صواب	خطأ	سطر	صحيفة
والخاطر	والخاطر	٠٥	١٣٥
او صحابي	وصحابي	٠٨	٠٠٠
تجزىء	بتجزى	١٦	١٣٧
(٢)	(١)	١٢	١٣٩
روضة	الروضة	١٣	٠٠٠
روايتان	روايتين	١٦	٠٠٠
الخرقي	الخيرقي	٠٥	١٤١
جوادها	جوادها	٠٦	٠٠٠
وسوء	وسوء	٠٧	٠٠٠
منهم	منكم	١٤	٠٠٠
نظيرا	نظير	٢٢	١٤١
ثكلوا	ثكلوا	١٠	١٤٣
حظوه	خطوة	٢٣	١٤٤

« تنبيه »

وقعت حاشية صحيفة (٩٥) في صحيفة (٩٤) قبلها سهواً فصواب رقم (٣) في صحيفة (٩٤) ان يكون لرقم (١) في صحيفة (٩٥) ولا اجازة لدارسها الا بعد عنايته بالتصحيح





